

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة أكلي امحمد أولحاج - البويرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم المالية والمحاسبة

دور تحليل القوائم المالية في تحسين الأداء المالي دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه بالبويرة

مذكرة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة

تخصص: مالية المؤسسة

إشراف الأستاذة:

د/شدري معمر سعاد

إعداد الطالبتين:

-مسوسي زهية

- ساري رزيقة

لجنة المناقشة:

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	اكلي محند اولحاج البويرة	د/ قاسيمي اسيا
مشرفا ومقررا	اكلي محند اولحاج البويرة	د/ شدري معمر سعاد
مناقشا	اكلي محند اولحاج البويرة	قنوش

السنة الجامعية: 2018/2017



شكر وعرافان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى "لئن شكرتم لازيدنكم"

نحمد الله ونشكره و نستعين به في كل شئ

اللهم اعنا على ذكرك وحسن عبادتك اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد بعد الرضى على نعمة الهداية

و الارشاد و التوفيق

يسرنا و يشرفنا في نهاية هذا العمل ان نتقدم بالشكر الجزيل للاستاذة المشرفة الاستاذة المحترمة "شذري معمر

سعاد" اعترافا بجميلها اولا على قبولها الاشراف على مذكرتنا و على توجيهاتها و نصائحها

كما نشكر لجنة المناقشة على تفضلها بالاطلاع على هذا العمل و مناقشته

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى كل موظفي المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه "وحدة البويرة" الذين مدوا لنا يد

العاون لانجاز هذه المذكرة

وفي الاخير نشكر كل من ساعدنا من قريب او من بعيد

وشكرا



الاهداء

اهدي هذا العمل المتواضع الى :

التي جعلت الجنة تحت اقدامها ريحانة حياتي وبهجتها التي غمرتني بعطفها وانارت لي درب حياتي بحبها
وكانت لي الصدر الحنون والقلب العطوف

الى امي العزيزة الغالية حفظها الله اطال عمرها

الى:

الذي رباني على الاخلاق والفضيلة وكان لي ذرع الامان الذي احتمي به والذي وفر لي متطلبات النجاح
ووجهني الى طريق الخير الى ابي العزيز حفظه الله واطال في عمره

الى:

الشموع التي انارت لي حياتي اخي و سندي يوسف و اختي ورفيقة دربي مريم حفظهم الله و رعاهم

الى:

جدتي اطال الله في عمرها وكل الاهل والاقارب و اخص بالذكر ابنة عمي حبيبة قلبي و ردة

الى:

رفيقة دربي و صديقتي ربيعة التي رافقتني طيلة مشواري الدراسي و شاركتني هذا العمل

الى كل من ساعدني من قريب او من بعيد في عملي هذا

زهية

الاهداء

أهدي هذا العمل المتواضع الى:

روح القلب ونبع الحنان امي العزيزة اطال الله في عمرها وأمي الثانية التي أرضعتني نواراً.

الى:

من سار معي من بداية الطريق حتى هذه اللحظة والدي الحبيب اطال الله في عمره

الى:

من ترعرعت معهم ونما غصني بينهم اخوتي واخواتي

الى:

صديقتي ورفيقة دربي زهية التي رافقتني وشاركتني في هذا العمل

الى:

كل الاهل و الاقارب وخاصة عمتي فاطمة وكل من دعمني من قريب او من بعيد

رزيقة

المخلص

هدفت هذه الدراسة الى تبيان دور تحليل القوائم المالية على تحسين الاداء المالي باعتبار ان التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على معلومات تستخدم في عملية اتخاذ القرارات وفي تقييم اداء المؤسسات في الماضي والحاضر و ثم القيام بدراسة ميدانية المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه وحدة البويرة وتوصلنا الى النتائج التالية

- التحليل المالي يقوم على فحص وتحليل القوائم المالية للمؤسسة لفترة ماضية بهدف معرفة الوضع المالي السائد في المؤسسة
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بالديون
- التحليل المالي يساعد على تحسين اداء المؤسسة في المستقبل من خلال كشف الانحرافات

الكلمات المفتاحية التحليل المالي ادوات التحليل المالي الأداء، الاداء المالي

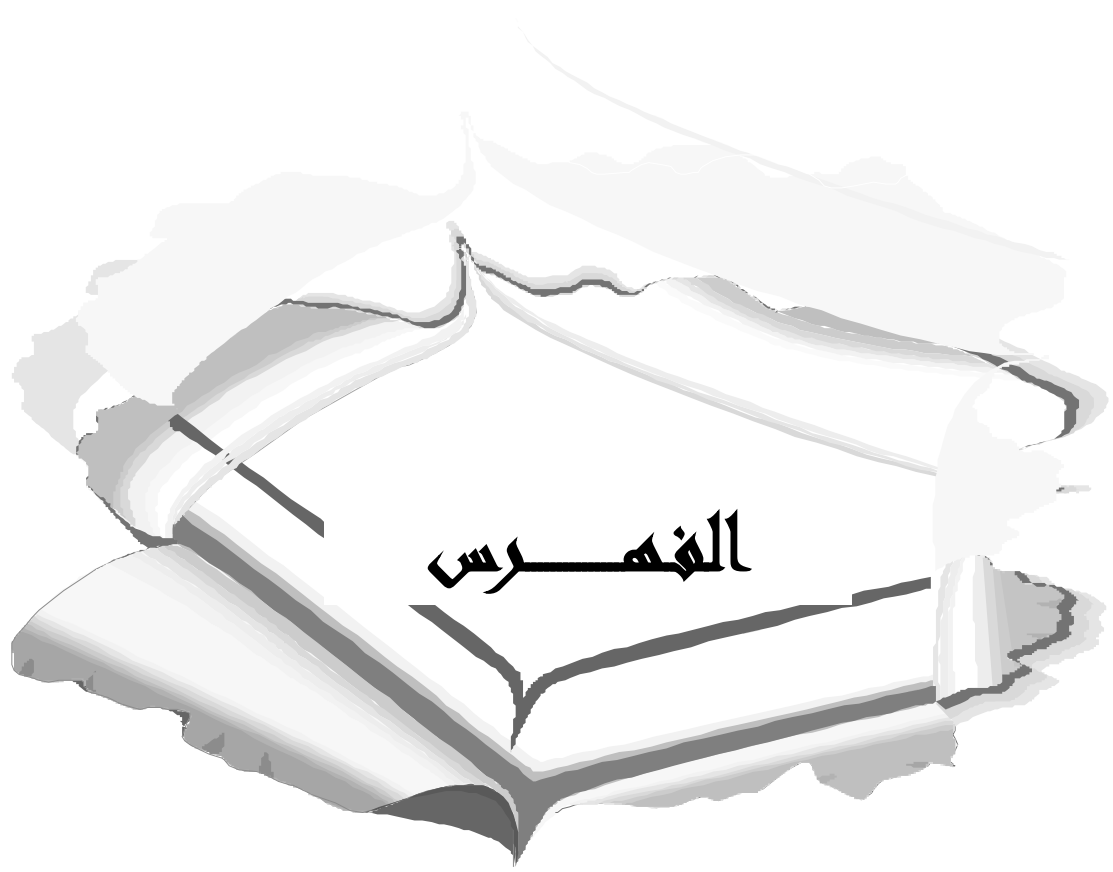
Résumé :

Cette étude visait à indiquer le rôle de l'analyse des états financiers pour améliorer la performance financière, alors que cette analyse est une opération de traitement ordonné des processus des données disponibles pour obtenir les informations utilisées dans le processus de prise des décisions et l'évaluation de la performance des institutions avant et après et la prévision de ce qui sera les résultats de l'institution dans l'avenir, et à cette raison nous faisons étude pratique dans « EPIS ALGERIENNE DES EAUX unité de Bouira »

L'étude a trouvé les résultats suivants :

- L'analyse financière est basée sur l'explorer et l'analyser des factures financières de l'entreprise dans des périodes précédentes afin de connaître la situation financière dominante dans l'entreprise
- Déterminer la capacité de l'entreprise à emprunter et à rembourser ses dettes
- L'analyse financière contribue à améliorer la performance de l'entreprise dans l'avenir à partir des erreurs découvertes

MOTS Clés : l'analyse financière, outils d'analyse financière, performance, performance financière



رقم الصفحة	العنوان
	الشكر
	اهداء
	الملخص
II	فهرس المحتويات
VI	قائمة الجداول والأشكال
VII	قائمة الملاحق
-أ-ت	المقدمة العامة
الفصل الأول: مفاهيم أساسية حول تحليل القوائم المالية	
2	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية القوائم المالية
03	المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية
06	المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية
09	المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية
11	المبحث الثاني: القوائم المالية: العرض والإفصاح
11	المطلب الأول: عرض عناصر القوائم المالية
21	المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية
23	المطلب الثالث: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

27	المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية
27	المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي
30	المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي
36	المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي للقوائم المالية
38	خلاصة الفصل.
الفصل الثاني: إستخدام أساليب التحليل المالي في تعزيز الأداء المالي	
40	تمهيد
41	المبحث الأول: الأداء المالي في المؤسسة
41	المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي
44	المطلب الثاني: طرق قياس الأداء المالي
46	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة
50	المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي
50	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام النسب المالية
55	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي
62	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام السيولة والربحية
65	المبحث الثالث: أساليب مالية أخرى في تحسين الأداء المالي
65	المطلب الأول: دور الرفع المالي في تحسين الأداء المالي
68	المطلب الثاني: أثر الإفصاح عن معلومات التمويل والاستثمار على تحسين الأداء المالي
71	المطلب الثالث: أثر المراجعة التحليلية للقوائم المالية على تحسين الأداء المالي.
74	خلاصة الفصل.

الفصل الثالث: دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه - وحدة البويرة-	
76	تمهيد
77	المبحث الأول: بطاقة فنية للمؤسسة الجزائرية للمياه
77	المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الجزائرية للمياه.
81	المطلب الثاني: امكانيات الجزائرية للمياه
82	المطلب الثالث: أهداف الجزائرية للمياه وأهم مصالحها
86	المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للجزائرية للمياه.
86	المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات 2014-2015-2016
93	المطلب الثاني: تحليل الميزانيات باستخدام النسب المالية
96	المطلب الثالث: تحليل الميزانيات باستخدام مؤشرات التوازن المالي
100	المبحث الثالث: تحليل التدفقات المالية للمؤسسة
100	المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج للسنوات 2014-2015-2016
102	المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج للسنوات 2014-2015-2016
107	المطلب الثالث: عرض وتحليل جدول تدفقات الخزينة لسنوات 2015-2016.
110	خلاصة الفصل .
113	الخاتمة العامة.
117	قائمة المراجع.
	الملاحق.



**قائمة الأشكال
والجداول**

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	الصفحة
01	جدول يبين جانب الأصول في الميزانية	13
02	جدول يبين جانب الخصوم في الميزانية	14
03	منتجات وابعاء حسابات النتائج	15
04	جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة	16
05	جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة	17
06	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة	19
07	جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير مباشرة	20
08	الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية	26
09	المراكز التابعة لوحدة البويرة	82
10	الهيكل التنظيمي لمديرية الوحدة	85
11	عرض جانب الأصول من الميزانية المالية	86
12	عرض جانب الخصوم من الميزانية المالية	87
13	نسبة التمويل الدائم	93
14	نسبة التمويل الذاتي	93
15	نسبة التمويل الخارجي	94
16	نسبة الاستقلالية المالية	94
17	نسبة التداول	95
18	نسبة السيولة السريعة	95
19	نسبة السيولة الفورية	96
20	رأس المال العامل الدائم	96
21	رأس المال العامل الخاص	97
22	رأس المال العامل الإجمالي	97
23	رأس المال العامل الأجنبي	98
24	إحتياجات رأس المال العامل	99
25	الخزينة	99

100	عرض جدول حسابات النتائج	26
102	القيمة المضافة للاستغلال	27
103	نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال	28
103	تطور إجمالي فائض الاستغلال	29
104	اجمالي فائض الاستغلال	30
104	تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة	31
105	نسبة الاهتلاكات والمقونات على القيمة المضافة	32
105	تطور النتيجة العملياتية	33
106	تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية	34
106	صافي نتيجة السنة المالية	35
107	القدرة على التمويل الذاتي	36
108	عرض جدول تدفقات الخزينة	37

قائمة الأشكال:

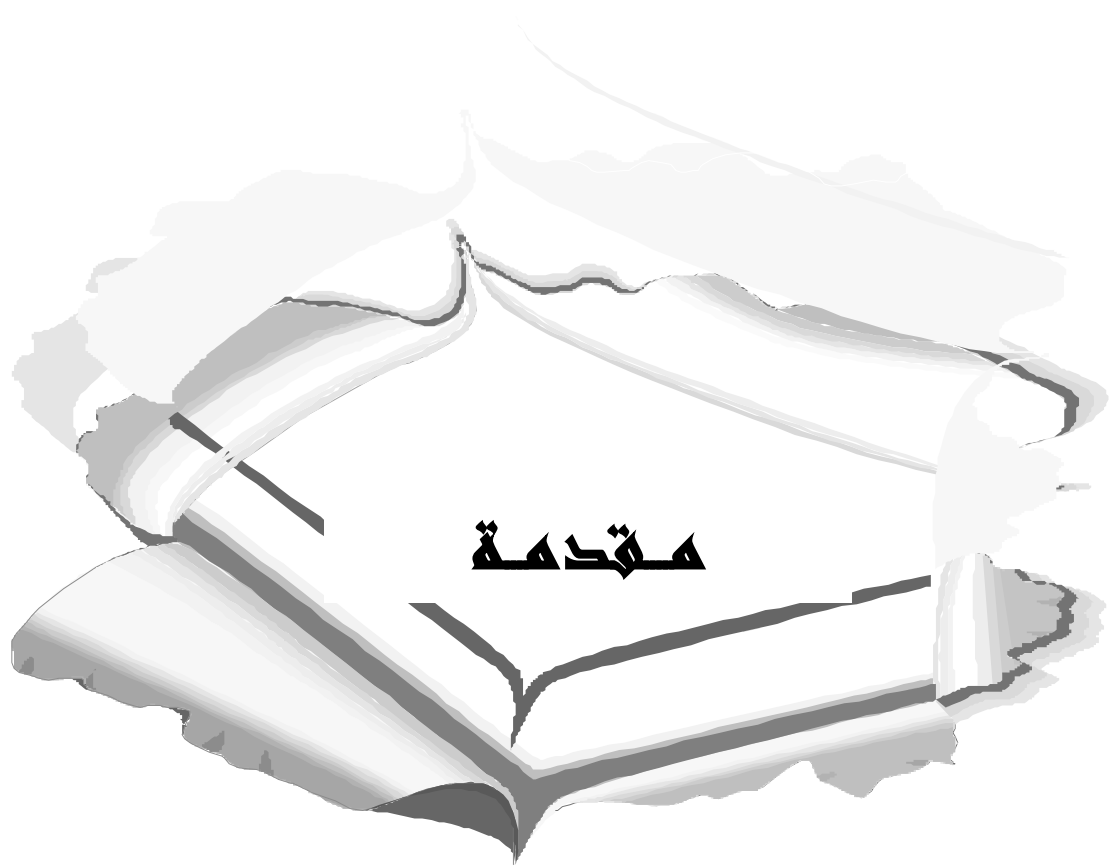
الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	خصائص القوائم المالية	01
32	أدوات التشخيص المالي	02
61	إنخفاض الخزينة	03
79	الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه على المستوى الوطني	04
80	الهيكل التنظيمي لمركز تيزي وزو	05
85	الهيكل التنظيمي لمديرية الوحدة	06



قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

رقم الملحق	اسم الملحق
01	أصول ميزانية مؤسسة الجزائرية للمياه وحدة البويرة 2014-2015-2016
02	خصوم ميزانية الجزائرية للمياه وحدة البويرة 2014-2015-2016
03	جدول حسابات النتائج للمؤسسة الجزائرية للمياه 2014-2015-2016.
04	جدول تدفقات الخزينة للمؤسسة الجزائرية للمياه 2015-2016.



1- تمهيد:

تعتبر المؤسسة المجال الواسع للدراسات العلمية والاقتصادية والأبحاث الميدانية، فهي النواة الرئيسية لنشاط الاقتصادي، حيث أنها تشتمل على عدة وظائف لعل من أهمها الوظيفة المالية، حيث ينحصر دور هذه الأخيرة في تجاوز المصاعب والتصدي للعقبات المالية من خلال تحسين مؤشرات التوازن المالي، وضمان الحد الأدنى من الربحية والسيولة ومن بين وظائف الوظيفة المالية التحليل المالي، حيث يقوم المحلل المالي بتحليل القوائم المالية بهدف التخطيط واتخاذ القرارات ومقارنتها مع هو مخطط والتحليل هو الأداة المثلى للكشف عن أداء المؤسسة.

إذ أن التحليل المالي هو تشخيص وتقييم للحالة المالية لفترة زمنية سابقة من نشاط المؤسسة، وعبارة أخرى التحليل المالي عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة في الماضي وإمكانية الارتقاء به مستقبلا والحالة النموذجية للتحليل المالي تقتضي استعمال أساليب وأدوات التحليل المالي والتفسير للقوائم المالية والبيانات المالية الأخرى.

2- إشكالية البحث:

ومن هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية:

"كيف يساهم التحليل المالي للقوائم المالية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة؟".

3- الأسئلة الفرعية:

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى قدرة أدوات التحليل المالي على تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؟

- ماهي الأساليب المتبعة في التحليل المالي من أجل ضمان تسيير دائم ورقابة مستمرة؟

- ماهي أهم النسب والمؤشرات لتقييم الأداء المالي في الجزائرية للمياه؟

4- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل المشار إليه تم وضع الفرضيات التالية:

- استعمال أدوات التحليل المالي تساهم في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة من خلال الكشف عن

نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومعالجتها؛

- تتمثل أساليب التحليل المالي لضمان تسيير دائم و رقابة مستمرة وتقييم الأداء المالي للمؤسسة في

دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية و إحصائية؛

- أهم النسب ومؤشرات تقييم الأداء في الجزائرية للمياه تتمثل في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالية.

5-أسباب اختيار الموضوع:

تتمثل أسباب اختيار الموضوع:

-له علاقة بمجال تخصصنا؛

-الميل الشخصي لمواضيع التحليل المالي؛

- أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسات؛

- الرغبة في التعمق أكثر في دراسة أدوات التحليل المالي.

6-أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في:

- الدور الفعال الذي يؤديه التحليل المالي في إظهار المركز المالي للمؤسسة و من ثم المساهمة في تحسين

أدائها؛

- يعتبر التحليل المالي من أهم مواضيع التسيير المالي للمؤسسة؛

- أهمية الأداء المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة؛

- أهمية أدوات التحليل المالي المستخدمة في تقييم أداء المؤسسة من أجل إظهار الوضع المالي الحقيقي

للمؤسسة واتخاذ القرارات اللازمة، ومن ثم اقتراح الإجراءات التصحيحية المناسبة.

7-أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة ؛

- البحث عن كيفية تحقيق التوازن المالي في المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه باستخدام أساليب التحليل

المالي؛

- إظهار أهمية نسب المديونية في إظهار المركز المالي للمؤسسة والأخطار المالية التي قد تتعرض لها

وكيفية معالجتها؟

- محاولة إسقاط الجانب النظري لهذا البحث على المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه *وحدة البويرة*.

8- المنهج المتبع:

تم إتباع المنهج الوصفي في الجانب النظري، وذلك بإعطاء تعريفات للتحليل المالي والقوائم المالية والأداء المالي للمؤسسة، أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم إسقاط الجانب النظري على المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه بإتباع دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لهذه السنة.

9- تقسيمات البحث:

للإجابة على الإشكالية التي طرحناها سابقا وللتحقق من الفرضيات تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول: فصلين نظريين وآخر تطبيقي

فتناولنا في الجانب النظري بداية **بالفصل الأول** الذي يتضمن مفاهيم أساسية حول تحليل القوائم المالية، الذي بدوره قسمناه إلى ثلاثة مباحث، الأول يتضمن ماهية القوائم المالية أما الثاني فيتضمن العرض والإفصاح للقوائم المالية، والثالث تطرقنا فيه إلى تحليل القوائم المالية.

وقسمنا **الفصل الثاني** الذي يتضمن استخدام أساليب التحليل المالي في تعزيز الأداء المالي والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث: الأول يتضمن مفهوم الأداء المالي والثاني مؤشرات تقييم الأداء المالي باعتبارها أداة محكمة يستخدمها المحلل المالي للوصول إلى تقييم الجوانب المختلفة لنتائج المؤسسة والثالث يتضمن أساليب مالية أخرى في تحسين الأداء المالي.

أما فيما يخص **الفصل الثالث** و المتمثل في الجانب التطبيقي حاولنا فيه إسقاط ما تم التطرق إليه في الجانب النظري و تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث: الأول يتضمن بطاقة فنية للمؤسسة العمومية الجزائرية للمياه والثاني تطرقنا فيه إلى تحليل الوضعية المالية للمؤسسة، أما الثالث فيتضمن تحليل التدفقات المالية للمؤسسة.

إضافة إلى **مقدمة** و التي شملت اشكالية البحث والأسئلة الفرعية وأهمية وأهداف البحث وكذا تقسيماته، وكذا **خاتمة** شملت نتائج الدراسة وتوصيات حول البحث وأفاقه.



الفصل الأول

مفاهيم أساسية حول تحليل القوائم المالية

تمهيد:

أضحى التحليل المالي منذ بداية القرن الماضي أحد أهم مجالات المعرفة وبرزت هذه الأهمية بعد أزمة الكساد العالمية في بداية الثلاثينيات، حيث شهدت تلك الفترة انهيار كثير من المؤسسات مما دعا إلى ضرورة دراسة محتويات التقارير المالية للمؤسسات بشكل عملي، حتى يتسنى للجهات المهتمة بالنشاطات الاقتصادية لهذه المؤسسات التعرف على أدائها الفعلي والتنبؤ بمستقبلها الاقتصادي وهو ما يمكن تحقيقه من خلال تحليل القوائم المالية، فظهرت الحاجة إلى استخدام الأساليب الكمية الحديثة في التحليل المالي للرفع من سوية وكفاءة هذا التحليل ليصبح أداة أساسية تسهم في اتخاذ القرارات وترشيدها، هذا بالإضافة إلى ما يقدمه التحليل المالي على صعيد التخطيط العام في الدولة وعلى الأصعدة الأخرى والخاصة بالمؤسسات، و عليه سنتطرق في هذا الفصل بصفة مفصلة إلى ما يلي:

- ماهية القوائم المالية؛

- القوائم المالية: العرض والإفصاح؛

- تحليل القوائم المالية.

المبحث الأول: ماهية القوائم المالية

يوفر نظام المعلومات المحاسبية عددا من المخرجات لتلبية احتياجات مجموعة من المستخدمين من خارج الوحدة ومن داخلها، حيث تهتم المحاسبة المالية بإنتاج مجموعة من القوائم المالية التي تلبي احتياجات مجموعة من المستخدمين الخارجيين، هذا إلى كونها ذات منفعة لإدارة الوحدة الاقتصادية بمستوياتها المختلفة، وتعتبر القوائم المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون والمقرضون والمحللون الماليون وغيرهم من الأطراف المهتمة بنتائج المؤسسة في عملية اتخاذ القرارات، كون أن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيسي للاطلاع على نتيجة المؤسسة خلال فترة مالية سابقة.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية

تعتبر القوائم المالية منتج نهائي من منتجات المحاسبة ووسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستخدمين، فهي تمكن من توفير متابعة مستمرة لكل التطورات المالية في المؤسسة، ولكي تعبر القوائم المالية بوضوح عن الوضع المالي لا بد من أن تتميز بمجموعة من المفاهيم والخصائص وهذا ما سنعرضه كما يلي:

أولاً: تعريف القوائم المالية

تعرف القوائم المالية بأنها: "عبارة عن تلك القوائم التي يتم إعدادها لكي تظهر المركز المالي ونتيجة العمليات لمؤسسة ما، وتتكون عادة من الميزانية وقوائم الدخل والتغير في حقوق الملكية"⁽¹⁾.
وتعرف أيضا بأنها: "مخرجات نظام المحاسبة المالية، إذ تظهر هذه القوائم نتيجة أعمال المؤسسة وتخضع للفحص الدقيق لأغراض التحليل والوقوف على واقع الأنشطة والفعاليات"⁽²⁾.
وهي أيضا: "عرض هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم لاتخاذ القرارات الرشيدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة المؤسسة"⁽³⁾.
ومن خلال هذه التعاريف نستنتج أن القوائم المالية هي وسيلة تعبير عن نشاط المؤسسة خلال فترة زمنية معينة من خلال مركزها المالي، وهي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي خلال تلك الفترة، كما أنها تساهم في توصيل نتائج التقييم للأطراف المعنية سواء كانوا داخليين كالإدارة والمالك أو خارجيين كالمساهمين والمستثمرين.

(1) - محمد المبروك أبو زيد، التحليل المالي: شركات وأسواق مالية، الطبعة 2، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2009، ص 56.

(2) - عدنان تابة النعيمي، أرشد فؤاد التميمي، التحليل المالي والتخطيط المالي: اتجاهات معاصرة، دار اليازوري، 2008، الأردن، ص 24.

(3) - طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 35.

ثانياً: خصائص القوائم المالية

لكي تعبر القوائم المالية عن مدى صدق نتائج الأعمال والمركز المالي لا بد من أن تمتاز بمجموعة من الخصائص نذكر من أهمها ما يلي:

1- الملائمة:

لكي تكون المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات صناع القرار، وتكون هذه المعلومات ملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية.

2- القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات الواردة في القوائم المالية هي قابليتها للفهم المباشر من طرف المستخدمين، لهذا الغرض فإن من المفترض أن يكون لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة بالأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، كما أن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية.⁽¹⁾

3- المصدقية:

حيث من الضروري أن تكون المعلومات المالية موثوق فيها وذات مصداقية ويعتمد عليها، وأن تتسم بالصدق معناه أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز.

4- الحياد:

فيجب أن تتصف المعلومات الواردة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سابقاً.

5- القابلية للمقارنة:

يجب أن تكون المعلومات غير معزولة حتى تكون متاحة للمستخدمين وتساعدهم في تقييم أداء المؤسسات ومعرفة الأوضاع المالية لها من خلال عمل المقارنة بين بنود القوائم المالية خلال فترات مختلفة، ويجب ملاحظة أن إمكانية المقارنة تعتمد كذلك على الاتساق والتناسق في إتباع الطرق والقواعد المحاسبية⁽²⁾

6- الإفصاح:

ويكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس والإفصاح عن أثر التغيير في تلك السياسات.

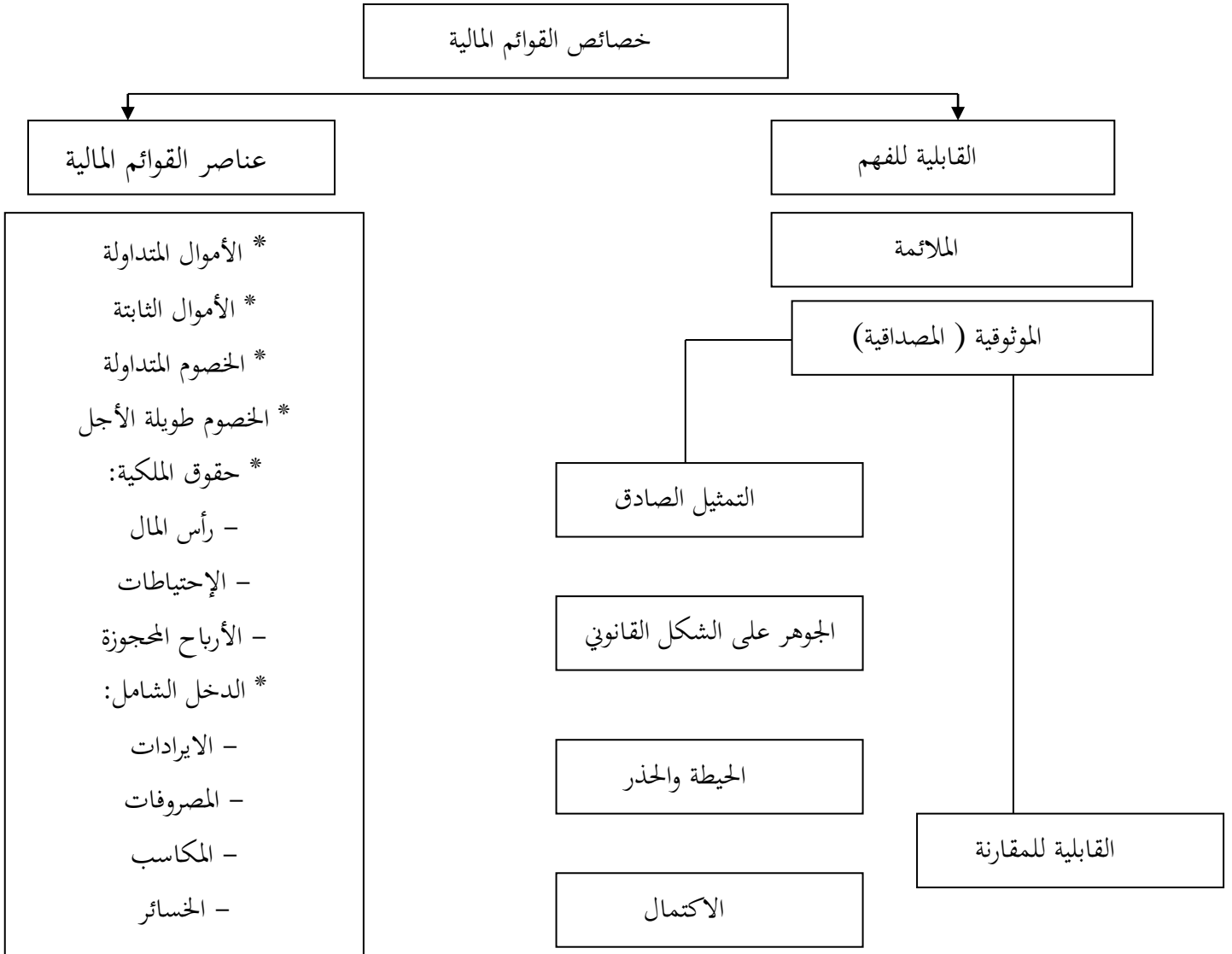
(1) - أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، مصر 2008، ص 51.

(2) - عبد الوهاب نصر علي، شحاتة السيد شحاتة، مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي من منظور معايير المحاسبة الدولية، دار التعليم الجامعي مصر،

2010، ص 18.

ويمكن توضيح أهم الخصائص التي تتميز بها القوائم المالية من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (01-01): خصائص القوائم المالية



المصدر: بن فرج زويبة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014، ص 50.

ثالثاً: أهداف القوائم المالية

تحقق القوائم المالية المعدة لهذا الغرض الحاجات العامة لغالبية المستخدمين، ولكن القوائم المالية لا توفر دائماً كافة المعلومات التي يمكن أن يحتاجها المستخدمين لصنع القرار، لأن هذه القوائم تقيس إلى حد كبير الآثار المالية للأحداث السابقة ولا توفر بالضرورة معلومات غير مالية.

وتظهر القوائم المالية كذلك نتائج مسؤولية الإدارة و محاسبة الإدارة عن الموارد التي أودعت لديها وهؤلاء

المستخدمون الذين يرغبون بتقييم مسؤولية الإدارة إنما يقيمون بذلك من أجل صنع قرارات اقتصادية قد تضم على سبيل المثال قرارات الاحتفاظ باستثماراتهم في المؤسسة أو بيعها، أو ما إذا كانوا سيعيدون تعيين الإدارة أو إحلال إدارة أخرى محلها.

ومن خلال هذا السياق يمكننا عرض بعض الأهداف الأساسية للقوائم المالية كما يلي: (1)

- توفير معلومات عن المركز المالي والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة، والتي تساعد العديد من المستخدمين عند اتخاذ القرارات الإدارية؛
- تقديم المعلومات عن التغيرات في المركز المالي للمؤسسة في قائمة منفصلة عن قائمة التدفقات النقدية؛
- قائمة التدفقات النقدية تعتبر من أهم القوائم التي تستخدم حالياً بواسطة محلي القوائم المالية، وتهدف إلى تحويل قائمة الدخل إلى قائمة للنقدية الواردة والصادرة إلى المؤسسة؛
- تساعد القوائم المالية في تقديم معلومات مفيدة في مجال التخطيط للاحتياجات النقدية المستقبلية؛
- تمكن مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية للمؤسسة وقدرتها على تحقيق التدفقات النقدية وسداد التزاماتها وتوزيع الأرباح على المساهمين.

المطلب الثاني: أنواع القوائم المالية

تشمل القوائم المالية عادة على قوائم أساسية وهي: الميزانية العامة (قائمة المركز المالي)، قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)، قائمة التدفقات النقدية، وأخرى مساعدة (ملحقة).

أولاً- الميزانية العامة (قائمة المركز المالي)

الميزانية العامة توضح مقدار الأصول المتداولة و مصادر تمويلها، وهي تتميز بالتوازن بالإضافة إلى قائمة تجميعية حيث تعبر عن أثر القرارات التي تمت في تاريخ إعداد قائمة المركز المالي (2).

وتعكس الميزانية العمومية المركز المالي للمؤسسة في نقطة زمنية محددة وفي الغالب تكون سنة مالية واحدة، فهي تمثل خلاصة الإجراءات المحاسبية وتطبيقاتها، وتحتوي الميزانية العمومية على جانب الأصول (الموجودات) وجانب الخصوم (المطلوبات وفق الملكية).

إذ أن جانب الأصول يمثل قرارات الاستثمار القصيرة الأجل (الموجودات المتداولة) وطويلة الأجل (الموجودات الثابتة)، أما جانب الخصوم فهي تعكس قرارات التمويل سواء التمويل بالمدىونية (المطلوبات المتداولة والطويلة

(1) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

(2) - خالد الراوي، التحليل المالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 32.

الأجل) أو التمويل الممتلك (حق الملكية⁽¹⁾).

فقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم (01) على المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية العمومية، كحد أدنى نذكر منها: (2).

- الأملاك والمصانع والمعدات؛
- الموجودات غير الملموسة؛
- الموجودات المالية عدا الواردة في البنود؛
- الاستثمارات التي تتم المحاسبة عنها بتطبيق طريقة حقوق الملكية؛
- المخزونات؛
- رأس المال الصادر والاحتياطات... الخ.

ثانياً: جدول حسابات النتائج

تمثل قائمة الدخل عناصر الإيرادات والمصروفات، أي أنها تعتبر عن نتيجة أعمال المؤسسة (ربح أو خسارة) حيث تعد قائمة الدخل بطريقة توضح جميع الإيرادات مما يقابلها من نفقات، سواء الناتجة عن النشاط الفعلي للمؤسسة أو الأنشطة الأخرى التي تحقق لها إيرادات.

ومن أهم المبادئ التي تحكم قائمة الدخل نذكر ما يلي:

- ❖ مبدأ الحيطة والحذر: إذ يتم تقييم المخزون بالتكلفة أو السوق الأقل؛
- ❖ مبدأ مقابلة التكاليف بالإيرادات: إذ يتم مقابلة تكاليف الفترة بإيراداتها وهذا ما يجب أن تتضمنه قائمة الدخل؛

❖ مبدأ الاستحقاق: إذ يكون على أساس القيد هو استحقاق النفقة أو الإيرادات.

وتهدف قائمة الدخل إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، فهي تقدم معلومات هامة لمستخدميها تساعدهم بالاطلاع على:

- الإيرادات خلال الفترة المحاسبية الحالية ومقارنتها بالإيرادات من الفترة السابقة؛
- المصروفات ومدى زيادتها أو نقصانها من الفترات السابقة؛
- الربح ومقداره ومقارنته بالفترات السابقة وللمشاريع المماثلة.

(1) - عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 24.

(2) - حسين القاضي، مأمون توفيق، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية، الأردن، 2000، ص 172.

يمكن استخدام المعلومات في قائمة الدخل لتقييم الأداء الخاص بالمؤسسة في السنوات السابقة، ورغم نجاح المؤسسة في الفترات السابقة لا يعني استمرار النجاح في المستقبل فإن هناك افتراض بالارتباط بين الأداء الماضي والحالي والمستقبلي مما يساعد على التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية.

ثالثاً: قائمة التدفقات النقدية

يوصف كشف التدفق النقدي (قائمة التدفقات النقدية) بأنه حلقة الوصل بين قائمة الدخل والميزانية المالية وأن الغرض الأساسي من هذه القائمة هو تحديد التدفقات النقدية الداخلة والخارجة خلال فترة مالية محددة، إذ أن هذه القائمة تظهر آثار الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية على النقد لذلك تعتبر من أهم القوائم المالية في التحليل المالي، ويمكن ان تستخدم قائمة التدفقات النقدية من طرف الإدارة للتعرف على حجم التمويل الداخلي المتاح للأنشطة التشغيلية، كما يمكن المستثمرين والدائنين من استخدام هذه القائمة لتقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات نقدية قادرة على تعظيم ثروة المساهمين وتسديد التزامات الدائنين⁽¹⁾.

وقائمة التدفقات النقدية توضح حركة التدفقات النقدية لغرض توفير معلومات من المتحصلات والمدفوعات النقدية لكل مؤسسة خلال سنة، حيث تساعد مستعملي القوائم المالية على:

- تقييم مدى قدرة المؤسسة على الحصول على تدفقات نقدية موجبة في المستقبل؛
 - تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها وسدادها و توزيع أرباحها، ومدى حاجتها لمصادر تمويل خارجية؛
 - تقدير أسباب الاختلاف بين رقم صافي الربح والتدفقات النقدية الفعلية .
- ويتطلب إعداد قائمة التدفقات النقدية تقييم التدفقات النقدية سواء الداخلة أو الخارجة إلى الأنشطة التالية:⁽²⁾

❖ **النشاطات التشغيلية:** هي النشاطات الرئيسية لتوليد الإيراد في المؤسسة والنشاطات الأخرى التي لا تعتبر

من النشاطات الاستثمارية أو التمويلية؛

❖ **النشاطات الاستثمارية:** هي تلك المتمثلة في امتلاك الأصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من

الاستثمارات التي لا تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية؛

❖ **النشاطات التمويلية:** وهي النشاطات التي ينتج عنها تغير في حجم مكونات ملكية رأس المال وعملية

الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.

(1) - خالد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 40.

(2) - محمد صالح الحناوي، جلال إبراهيم العبد، الإدارة المالية: مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 57.

المطلب الثالث: الأطراف المستخدمة للقوائم المالية.

يشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين والموظفين والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين الآخرين والعملاء والحكومات والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض من حاجاتهم للمعلومات، والتي تشمل ما يلي: (1)

أولاً- المستثمرون:

يهتم مقدمي رأس المال المخاطر ومستشاريهم بالمخاطرة المصاحبة لاستثماراتهم والمتأصلة فيها والعائد المتحقق منها، فهم يحتاجون لمعلومات تساعد على اتخاذ قرار شراء أو الاحتفاظ بالاستثمار أو البيع، كما أن المساهمين يهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المشروع وتوزيع أرباح الأسهم.

ثانياً- الموظفون:

حيث يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافآتهم وتعويضاتهم ومزايا التقاعد لهم وتوفير فرص العمل، وكذلك بالمعلومات المتعلقة بالاستقلال وربحية أرباب العمل.

ثالثاً- المقرضون:

يهتم المقرضون بالمعلومات التي تساعد على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

رابعاً- الموردون والدائنون التجاريون الآخرون:

يهتم الموردون والدائنون الآخرون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، ويهتم الدائنون التجاريون على الأغلب بالمؤسسة على مدى القصير من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدين على استمرار المنشأة كعميل رئيسي لهم.

خامساً- العملاء:

يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة خصوصاً عندما يكون لهم ارتباط طويل المدى معها أو اعتماداً عليها.

(1) - أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44

سادسا- الحكومات ووكالاتها ومؤسساتها:

تتم الحكومات ووكالاتها بعملية توزيع الموارد وبالتالي أنشطة المؤسسات من خلال حصولهم على المعلومات من أجل تنظيم هذه الأنشطة، وتحديد السياسات الضريبية، وكأساس للإحصاءات الدخل القومي وإحصاءات مشابحة.

سابعاً- الجمهور

تؤثر المؤسسات على قرار الجمهور بطرق متنوعة، فعلى سبيل المثال قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها: عدد الأفراد الذين تستخدمهم وتعاملها مع الموردين المحليين، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نماء المؤسسة وتنوع أنشطتها. بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات، فإن هناك حاجات عامة لهم جميعاً، وحيث أن توفير قوائم مالية تفي بحاجات المستثمرين مقدمي رأس المال المخاطر للمؤسسة فإنها سوف تفي كذلك بأغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تغطيها القوائم المالية.

المبحث الثاني: القوائم المالية، العرض والإفصاح

من أحد المزايا التي جاء بها النظام المحاسبي المالي الجديد هو تطوير طريقة إعداد عرض والإفصاح عن القوائم المالية وفقا لمعايير محاسبية دولية، وذلك لأن الميزانية المحاسبية لا تفي بمتطلبات التحليل المالي فهي لا تأخذ بعين الإعتبار القيم الحقيقية (السوقية) لممتلكات المؤسسة ولا مبدأ التسوية في التفرقة بين عناصرها لهذا يجب القيام ببعض التعديلات من أجل الوصول إل الميزانية المالية، وهذا ما سنحاول عرضه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: عرض عناصر القوائم المالية

يعرف النظام المحاسبي المالي على أنه: " نظام لتنظيم المعلومة المالية، يسمح بتخزين معطيات قاعدية، تصنيفها وتقييمها وتسجيلها، وعرض كشوف تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضعية خزيتها في نهاية السنة المالية".⁽¹⁾

و عليه يسعى ليسهل مختلف المعاملات المالية والمحاسبية بين المؤسسات الاقتصادية الوطنية والمؤسسات الأجنبية، فعرض عناصر القوائم المالية تشمل العناصر التالية:

أولاً: الميزانية (قائمة المركز المالي)

و من خلالها سنقوم بعرض العناصر التالية:

1-محتويات الميزانية:

تحتوي الميزانية على جانبي الأصول و الخصوم كما يلي:

1-1- الأصول:

تعرف الأصول حسب النظام المحاسبي المالي في المادة 20 من المرسوم التنفيذي المتضمن تطبيق، احكام النظام المحاسبي المالي على أنها: " الوسائل الموجودة تحت تصرف المؤسسة وتنقسم إلى نوعين من الاستخدامات⁽²⁾ وتصنف الأصول إلى:⁽³⁾ أصول غير جارية وأصول جارية:

(1) - الجريدة الرسمية، العدد 19-15 مارس 2009، ص 50.

* SCF: النظام المحاسبي المالي.

(2) - خميسي شيحة، التسيير المالي للمؤسسة (دروس وسائل محلولة، دار هامة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 53.

(3) - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، الطبعة 5، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 09.

1-2- الخصوم:

تتمثل الخصوم حسب النظام المحاسبي المالي حسب المادة 22 في كونها تترجم مصدر الموارد المستعملة في تمويل الاستخدامات، حيث تتكون من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية، والتي يتمثل انقضائها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية.

وهذا المفهوم لا يعتبر الأموال الخاصة خصوما، فالخصوم تعتبر خصوما جارية عندما تتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال 12 شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية، أما باقي الخصوم فتصنف ضمن الخصوم غير الجارية.⁽¹⁾

2- عرض عناصر الميزانية:

تتضمن الميزانية المحاسبية (قائمة المركز المالي) العناصر المرتبطة بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة، وتعرض موجودات والتزامات المؤسسة في شكل واحد أو شكلان منفصلان عن بعضهما البعض تضم معطيات السنة المالية الماضية.

- حسابات المجموعة الثانية (حسابات التثبيتات)

- حسابات المجموعة الثالثة: حسابات المخزونات والمنتوجات الجارية

- حسابات المجموعة الرابعة (حسابات الغير):

- حسابات المجموعة الخامسة الحسابات المالية: و يشمل كل /حـ/ 50 القيم المنقولة للتوظيف /حـ/ 51

البنوك المؤسسات المالية وما يماثلها /حـ/ 52 الأدوات المالية و /حـ/ 53 الصندوق و /حـ/ 54 وكالات التسبيقات والاعتمادات و /حـ/ 58 التحويلات الداخلية /حـ/ 59 خسائر القيمة عن الأصول المالية الجارية:⁽²⁾

- حسابات المجموعة الأولى: حسابات رؤوس الأموال: وتضم: /حـ/ 10 رأس المال والاحتياطيات وما

يماثلها، و /حـ/ 11 الترحيل من جديد و /حـ/ 12 نتيجة السنة المالية و/حـ/ 13 المنتوجات والأعباء المؤجلة- خارج

دورة الاستغلال، وصولا إلى /حـ/ 18 حساب ما بين الوحدات والفروع.⁽³⁾

و الجدولين التاليين يمثلان جانبي الأصول و الخصوم.

(1) - عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي، دار حبيطلي، الجزائر، ص ص 11-12.

(2) - لزعر محمد سامي، التحليل المالي للقوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية نقود وبنوك، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010، ص 85.

(3) - الجريدة الرسمية، العدد 19، 25 مارس 2009، ص ص: 53-72.

الجدول رقم (01-01): جدول جانب الأصول في الميزانية

الأصول	إجمالي N	اهتلاكات أرصدة N
الأصول الغير الجارية		
فارق الشراء	207	2807-2907
التبittات الغير المادية (المعنوية)	20 (خارج 207)	280 (خارج 2807)
التبittات المادية	22/21 (خارج 222)	290 (خارج 2907)
التبittات الجاري انجازها	23	281، 282، 291، 292
التبittات المالية		293
السندات الموضوعه موضع المعادله والمؤسسات المشاركة	265	
المساهمات الأخرى وحسابات الدائنة الملحقه بها	26 (خارج 265، 299)	
السندات الأخرى المثبتة	273/272/271	
القروض والأصول الأخرى غير الجارية	276/275/274	
ضرائب مؤجلة على الأصل		
مجموع الأصول غير الجارية		
الأصول الجارية		
المخزونات والمنتوجات الجاري انجازها	38/30	
حسابات دائنة - الاستخدمات	41 (خارج 419)	39
الزبائن	409 مدين 44/43/42	
المدينون الآخرون	(خارج 444 إلى 448)	491
الضرائب وما شابهها	45، 46، 486، 489	
الأصول الجارية الأخرى	444، 445، 447	
الموجودات وما يماثلها	مدين 48	
الأموال الموظفة وغيرها من الأصول الجارية	50 (خارج 509)	
أموال الخزينة	519 وغيرها من 59 المدينون	
	51 / مدين 52 / 53/54	
مجموع الأصول غير الجارية		
مجموع الأصول		

المصدر: النظام المحاسبي المالي، دار بلقيس للنشر، ص 125.

الجدول رقم (01-02): الميزانية المحاسبية (الخصوم).

إجمالي N	الخصوم المالية
	رؤوس الأموال الخاصة
108-101	رأس المال الصادر (أو حساب الاستغلال)
109	رأس المال غير المستعان به
106-104	العلاوات والاحتياطات
105	فارق إعادة التقييم
107	فارق المعادلة
12	النتيجة الصافية
11	رؤوس الأموال الخاصة الأخرى، ترحيل من جديد
	إجمالي رؤوس الأموال الخاصة
	الخصوم غير الجارية:
17,16	القروض والديون المالية
134 ، 155	الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)
229	الديون الأخرى غير الجارية
15 (خارج 132 / 131/155)	المؤونات والمنتجات المدرجة في الحسابات سلفا
	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية
40 (خارج 409 اعتماد 447 ، 445 ، 444 ، 445 و 447)	الموردون والحسابات الملحقة
419 و 509 دائن 42 و 44 خارج 444 إلى 447	الضرائب الدائنة
48 ، 45 ، 46	أموال الخزينة
519	
	مجموع الخصوم الجارية
	المجموع العام للخصوم

المصدر: النظام المحاسبي المالي، نفس المرجع، ص 125 - 127.

ثانيا: جدول حسابات النتائج

لا يمكن حصر التحليل المالي في دراسة الميزانية فقط، لكن يجب دراسة جدول حسابات النتائج للقيام بدراسة مالية شاملة وقريبة من الودائع، حيث يستطيع المحلل المالي من خلال جدول حسابات النتائج تحديد مستوى نشاط المؤسسة⁽¹⁾ وتوضيح العمليات المتعلقة بالأنشطة التي قامت بها الوحدة الاقتصادية خلال الفترة المالية وصولا إلى تحديد نتيجة تلك العمليات والأنشطة (من ربح أو خسارة) من خلال طرح مجموع الأعباء من مجموع المنتوجات و هو ما يمكن أن نوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم (01-03) منتوجات أعباء حسابات النتائج

المنتوجات	الأعباء
المنتوجات العملية	الأعباء العملية
المنتوجات المالية	الأعباء المالية
المنتوجات الاستثنائية	الأعباء الاستثنائية
مجموع المنتوجات	مجموع الأعباء

Source; Elie Cohen; analyse Financier, édition économique; 6^{eme} édition; paris; France; 2006; p403.

لقد حدد النظام المحاسبي المالي طريقتين لعرض حسابات النتائج يجب موازتها مع كل مؤسسة قصد تقديم معلومات مالية تستجيب بمقتضيات التنظيم وهما:

1-2- حسابات النتائج (حسب الطبيعة):

يسمح هذا الجدول بتسجيل أمثل لنشاط المؤسسة حيث أن:⁽²⁾

(1) - محمد هشام الزغبي، الإدارة والتحليل المالي لغرض الاستثمار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000، ص 55

(2) - القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المادتين 311، 1-312-1/ص 44.

صافي نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية + - النتيجة الغير عادية .

وفيما يلي عرض جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة:

جدول رقم(01-04) جدول حسابات النتائج حسب الطبيعة

البيانات	ملاحظة	أرصدة الدورة الحالية	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال تغير المخزونات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع الإنتاج المثبت إعانات الإستهلال			
1- إنتاج السنة المالية			
المشتريات المستهلكة الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى			
2- إستهلاك السنة المالية			
3- القيمة المضافة للإستهلال (1-2)			
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة			
4- الفائض الإجمالي للإستهلال			
المنتوجات العملية الأخرى الأعباء العملية الأخرى المخصصات للاهتلاكات والمؤونات ، إستئناف عن خسائر القيمة والمؤونات			
5- النتيجة العملية			
المنتوجات المالية الأعباء المالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)			
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			

			الضرائب المؤجلة (تغيرات) حول النتائج العادية مجموع منتجات الأنشطة العادية مجموع أعباء الأنشطة العادية
			8- النتيجة الصافية للأنشطة العادية
			العناصر غير العادية - المنتوجات العناصر غير العادية - أعباء
			9. النتيجة غير العادية
			10 النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصص الشركات الموضوعه موضع المعادلة في النتيجة الصافية
			11. النتيجة الصافية للمجموع المدمج(1)
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 121.

2- جدول حسابات النتائج حسب الوظيفة:

فيما يلي الدراسة التفصيلية لحساب النتائج حسب الوظيفة علما أن: (1)

النتيجة الصافية للسنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - الأعباء غير العادية + المنتوجات غير العادية.

و الجدول التالي يوضح جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

جدول رقم(01-05): جدول حساب النتائج حسب الوظيفة

البيانات	ملاحظات	أرصدة الدورة الحالية N	أرصدة الدورة السابقة
رقم الأعمال			
كلفة المبيعات			

(1) - مراد حمزة راجحي أحمد، دور التحليل في إبراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير ، إدارة أعمال كلية علوم التسيير الجزائر ، 2010/2011 ، ص 30.

			هامش الربح الإجمالي
			منتجات أخرى عملياتية التكاليف التجارية الأعباء الإدارية أعباء عملياتية أخرى
			النتيجة العملية
			- تقديم تفاصيل الأعباء حسب الطبيعة (مصاريف المستخدمين المخصصات للاهتلاكات) - منتجات مالية - أعباء مالية
			النتيجة العادية قبل الضريبة
			الضرائب الواجبة على النتائج العادية الضرائب المؤجلة على النتائج العادية (التغيرات)
			النتيجة الصافية للأشطة العادية
			الأعباء غير العادية المنتجات غير العادية
			النتيجة الصافية للسنة المالية
			حصة الشركات الموضوع في النتائج الصافية (1) النتيجة الصافية للمجموع المدمج (1) منها حصة ذوي الأقلية (1) حصة المجمع (1)

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 123.

ثالثاً- جدول تدفقات الخزينة:

و يشمل ما يلي:

1- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة: (1)

إن الطريقة المباشرة التي أوصى بها المشرع الجزائري تركز على تقديم الأجزاء الرئيسية لدخول وخروج التدفقات

(1) - شعيب شنوف، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص 150.

التقديرة الإجمالية (الزبائن، الموردین، الضرائب...) قصد الحصول على تدفق صافي للخزينة، ثم مقارنة هذا التدفق مع النتيجة قبل الضريبة للفترة المعنية والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (01-06): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة المباشرة

البيان	ملاحظات	السنة المالية N	السنة المالية N-1
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية التحصلات المقبوضة من الزبائن المبالغ المدفوعة للموردين والعاملين الفوائد والمصاريف المالية الأخرى والمدفوعة الضرائب عن النتائج المدفوعة تدفقات الخزينة قبل العناصر غير العادية			
تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية (توضح)			
تدفقات أموال الخزينة الصافية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (أ)			
تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار			
المسحوبات عند إقتناء التثبيتات مادية أو غير مادية التحصلات عن عمليات بيع تثبيتات مادية أو غير مادية المسحوبات عن اقتناء تثبيتات مالية التحصلات عن عمليات بيع تثبيتات مالية الفوائد التي تم تحصيلها عن التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة الاستثمار (ب)			
تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل			
التحصلات في أعقاب إصدار الأسهم الحصص وغيرها من التوزيعات التي يتم القيام بها التحصلات المتأتية من القروض			

			تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
			صافي تدفقات الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (ج)
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
			تغير أموال الخزينة في الفترة (أ + ب + ج)
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند افتتاح السنة المالية
			أموال الخزينة ومعدلاتها عند إقفال السنة المالية
			تغير أموال الخزينة خلال الفترة
			المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص 130.

2- جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة:

وتتمثل هذه الطريقة في أثر العملات التجارية دون التأثير في الخزينة، التغيرات أو التفاوتات أو التسويات

(ضرائب مؤجلة)، التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الاستثمار أو التمويل وفق الجدول التالي:

جدول رقم (01-07): جدول تدفقات الخزينة بالطريقة غير المباشرة

البيان	ملاحظات	السنة N	السنة N-1
تدفقات الخزينة المتأتية من الأنشطة العملية صافي نتيجة السنة المالية تصحيحات من أجل: - الاهتلاكات والأرصدة - تغير الضرائب المؤجلة - تغير المخزونات والزبائن - تغير الموردين والديون الأخرى وقيمة البيع التي تزيد أو تنقص من الضرائب			
تدفقات الخزينة الناجمة عن النشاط (أ)			

			<ul style="list-style-type: none"> - تدفقات الخزينة المتأنية من عمليات الاستثمار - مسحوبات عن شراء تثبيات - تحصيلات عن مبيعات تثبيات - تأثير تغيرات محيط الإدماج (1)
			تدفقات الخزينة المرتبطة بعمليات الاستثمار (ب)
			<ul style="list-style-type: none"> - تدفقات أموال الخزينة المتأنية من عمليات التمويل - الحصص المدفوعة للمساهمين - زيادة رأس المال النقدي - إصدار قروض - تسديد قروض
			تدفقات أموال الخزينة المرتبط بعمليات التمويل (ج)
			تغير أموال الخزينة للفترة (أ + ب + ج)
			<ul style="list-style-type: none"> أموال الخزينة عند الإنتاج أموال الخزينة عند الإقفال تأثير تغيرات سعر العملات الأجنبية (1)
			تغير أموال الخزينة

المصدر: النظام المحاسبي المالي، مرجع سبق ذكره، ص ص 132-133.

المطلب الثاني: الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية

تؤدي المحاسبة دورا هاما في الحفاظ على أموال المستثمرين وأصول مشروعاتهم، حيث أصبحت أداة فعالة في اتخاذ القرارات من خلال المعلومات التي تقيّمها بعد معالجتها، وتعتبر القوائم المالية من المخرجات الأساسية لهذا النظام حيث يقدم المعلومات الضرورية لمستخدميها، فيجب أن تفصح المؤسسات على القوائم المالية شفافية وموضوعية لجعلها غير مضللة.

أولا: مفهوم الإفصاح المحاسبي

يقصد بالإفصاح المحاسبي على وجه العموم العلانية الكاملة، أما في المحاسبة فيقصد به أن تظهر القوائم المالية جميع المعلومات الرئيسية التي تهم مستخدمي المعلومات المالية، والتي تساعد على اتخاذ القرارات بطريقة سليمة. (1)

(1) - خالد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 347.

فالإفصاح المحاسبي هو تقديم البيانات والمعلومات المحاسبية إلى مستخدميها بصورة كاملة وصحيحة وملائمة بغرض مساعدتهم في اتخاذ القرارات، بشرط أن تكون هذه المعلومات غير مضللة.⁽¹⁾

ثانياً: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية

لا بد أن تشتمل القوائم المالية على كافة المعلومات الضرورية لمستخدميها كونها أساس اتخاذ القرارات المالية ويجب أن تقدم هذه المعلومات كمعلومات إضافية أو في جداول ملحقة، ويجب أن توفر القوائم المالية وأية إيضاحات متممة لها معلومات تمثل الأساس للفهم الصحيح المركز المالي للمؤسسة، ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية مع استبعاد أي إفصاح يخالف مبادئ المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها، حيث يشير معيار المحاسبة الدولي رقم (1) الصادر عن لجنة معايير المحاسبة المالية FASB عن السياسات المحاسبية الهامة التي يجب أن يفصح عنها في القوائم المالية.

ومن المعلومات التي يفصح عنها في القوائم المالية نذكر:⁽²⁾

- الإفصاح عن مكونات الميزانية وارتباطاتها؛
 - الإفصاح عن الأصول المتداولة؛
 - الإفصاح عن الأصول طويلة الأجل؛
 - الإفصاح عن الأصول وحقوق الملكية؛
 - الإفصاح عن الأصول وكل الأمور المرتبطة بقائمة الدخل؛
 - الإفصاح عن الديون وحقوق الغير على المؤسسة.
- كما يجب أن تحتوي القوائم المالية بما يفيد أنها معروضة بطريقة عادلة للمركز المالي والتدفق النقدي للمؤسسة والتطبيق المناسب لمعايير المحاسبة المتعارف عليها مع الإفصاح عن:

- النتائج الفعلية في جميع الظروف والتي تؤدي إلى أن القوائم معروضة بطريقة عادلة وصادقة؛
- إن المؤسسة التي قوائمها المالية تستجيب للمبادئ المحاسبية، يجب أن تفصح عن تلك الحقائق،
- إن المعالجة المحاسبية غير السليمة للعمليات المالية لا يمكن تصحيحها سواء بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المستخدمة، أو عن طريق ملاحظات هامة، وفي الحالات النادرة الحدوث، عندها تتأكد المؤسسة من أن

(1) - بن الطاهر حسين وآخرون، دراسة أثر وحوكمة الشركات على الشفافية والإفصاح وجودة القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد الإداري والمالي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 06-07 ماي، 2012، ص 9.

(2) - شدرى معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2008-2009، ص ص 142-143.

* توطئة: المخطط الوطني للمحاسبة تحول الى النظام المحاسبي المالي

قرار الاستجابة كمتطلبات تلك المعايير سوف يؤدي إلى التضليل فإن الخروج عن هذه المتطلبات يعتبر أمراً ضرورياً للوصول إلى العرض الصادق للقوائم المالية وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عنه.

- أن إدارة المؤسسة توصلت إلى قرار بأن القوائم المالية معروضة بطريقة عادلة وصادقة للمركز المالي ونتائج الأعمال، وقائمة التدفق النقدي؛
- أن إدارة الشركة استجابت للنواحي الأساسية التي تتطلبها معايير المحاسبة المتعارف عليها، ماعداً تلك التي تم الخروج عنها؛

- التأثير المالي لهذا الخروج في التطبيق عن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيما يتعلق بأرباح وخسائر المؤسسة لأصولها والتزاماتها وحقوق الملكية والتدفق النقدي عن كل فترة مالية،

المطلب الثالث: الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

إن الميزانية بشكلها المحاسبي حسب المخطط الوطني للمحاسبة لا تستجيب لأهداف محاسبية وتحديد النتائج وقانونية لتحديد ذمة المؤسسة وحقوقها على الغير، ولكنها لا تستجيب لأهداف المالية لذلك لكي نستطيع استعمالها وبفائدة كاملة يجب أن نحولها إلى شكل تتحقق فيه الشروط المالية وذلك بعملية الترتيب بصفة جيدة حسب المبدأين: درجة سيولة الأصول ودرجة استحقاق الخصوم.⁽¹⁾

أولاً- تحويل عناصر الأصول:

نستعمل في عملية الفصل بين عناصر الأصول المبدأين الأساسيين: مبدأ السيولة ومبدأ السنوية كمقياس أساسي لتحديد العناصر التي تبقى في المؤسسة لأكثر من سنة، والعناصر التي تتحرك خلال دورة استغلالية وهذا بهدف وضع مقارنة بينها وبين الخصوم لأكثر من سنة، حيث تحول الأصول إلى قسمين أساسيين هما: ⁽²⁾

❖ **القسم الأول:** وهو بأعلى الميزانية ويمثل مجموع العناصر التي تستعملها المؤسسة وتبقى تحت تصرفها لمدة تفوق السنة؛

❖ **القسم الثاني:** وهو أسفل الميزانية يضم باقي عناصر الأصول التي تستعمل في دورة واحدة.

(1) - مداني بن بلغيث، عبد القادر دماش، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول IAS النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية، التحدي (ISA) والمعايير الدولية للمراجعة IFRS، جامعة ورقلة، يومي 13 و 14 ديسمبر 2011، ص 7.

(2) - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988، ص 30.

ومن العناصر الأساسية في الميزانية المالية نجد: (1)

1- الأصول الثابتة:

- وهي تشمل قسمين أساسيين هما الاستثمارات والقيم الأخرى الأكثر من سنة، وهي تشمل:
- ❖ **مخزون العمل:** وهو المخزون الأدنى الذي يضمن للمؤسسة الاستمرار في نشاطها بشكل عادي دون توقف، لهذا فيضم إلى القيم الثابتة؛
- ❖ **سندات المساهمة:** حسب طبيعة هذا العنصر الذي يعبر عن مساهمة المؤسسة في رأسمال مؤسسات أخرى، فإنه يبقى لدى الغير لمدة تزيد عن السنة (في الحالة العادية)، كما يحقق للمؤسسة المقرضة أرباحاً، وبالتالي يعتبر استثمار مالي نستعمله المؤسسة لمدة طويلة (أما في حالة بيعها فتظهر في القيم الجاهزة)؛
- ❖ **الكفالات المدفوعة:** كذلك يعتبر هذا العنصر من ضمن القيم التي تدفعها المؤسسة إلى المصالح المعنية وتبقى لديها لمدة تزيد عن السنة كضمانات؛
- ❖ **الديون المشكوك فيها:** إذا كان استرجاع هذه الديون في أجل أكثر من سنة فإنها تدرج ضمن القيم الثابتة الأخرى، وكذلك بالنسبة لتحصيل أوراق القبض إذا فاقت مدتها سنة.

2- الأصول المتداولة:

- ترتب الأصول التي تستعملها المؤسسة في دورة استغلالية واحدة كما يلي:
 - ❖ **المخزون:** وتأخذ المخزونات أول مركز من الأصول المتداولة نظراً للمدة التي تستغرقها للوصول إلى سيولة، وفي المخزونات نلاحظ الترتيب التدريجي طبقاً لنفس المبدأ (السيولة) والمخزون قد يتعرض للتلف أو النقص لذلك تخصص مؤونة لمواجهة ذلك؛
 - ❖ **الحقوق:** وهي مجموعة العناصر أو القيم التي تنتج من تعامل المؤسسة مع الغير بحيث هي حق لها عند الغير أو عندها وتنقسم إلى جزئين:
 - **قيم قابلة للتحقيق (قيم غير جاهزة):** وتشمل مجموع حقوق المؤسسة مع الغير (مديونها) من زبائن سندات مساهمة وتسبيقات للغير... الخ؛
 - **قيم جاهزة:** وهي البنك والصندوق أو القيم الجاهزة التي تحت تصرف المؤسسة ولا تستدعي مدة لتحقيقها.
- ومن أجل ظهور هذين النوعين من الأصول في الميزانية المالية يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي: (1)

(1) - خميمي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 58-59.

- تقييم الأصول بالقيم الحقيقية حيث: القيم الحقيقية - القيم المحاسبية الصافية = فرق التقدير؛
- العملاء (ديون العملاء) هناك ثلاثة أنواع: الديون الجيدة تسدد في آجالها المحددة فتضم إلى القيم القابلة للتحقيق و الديون المعدومة تعتبر قيم ناقصة و الديون المشكوك في تحصيلها تضم إلى القيم الثابتة؛
- أوراق القبض: إذا كانت قابلة للتحصيل تضم للقيم الجاهزة.

ثانياً: تحويل عناصر الخصوم

تستعمل مبدأ السنوية مقروناً بمبدأ الاستحقاقية لترتيب عناصر الخصوم نحصل على مجموعتين أساسيتين وهما:

1- الأموال الدائمة:

ترتب هذه المجموعة حسب مدة الاستحقاق فوجد الجزء الأول وهو مجموعة العناصر التي تمثل الملكية الخاصة للمؤسسة، وهي رأس المال والاحتياطيات، بالإضافة إلى النتائج قيد التخصيص والمؤونات غير المدفوعة بعد طرح نسبة الضريبة منها، أما الجزء الثاني فهو مجموعة الديون الطويلة والمتوسطة المدى من سنة إلى أكثر بمختلف أنواعها..الخ.

2- الديون قصيرة الأجل:

وهي القسم الثاني من الموارد وتشمل مجموعة الديون التي تستفيد منها المؤسسة لمدة لا تفوق السنة، وتشتمل على الموردين والضرائب الواجبة الدفع، التسبيقات وجزء من النتيجة الموزعة على العمال أو الشركاء وعناصر أخرى...الخ.

ولإظهار هذين العنصرين في جانب الخصوم من الميزانية المالية يجب الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- الخسائر التي وقعت فعلاً: أي عند تحقق وقوع الخسارة فإن المؤسسة سوف تتحمل العبء في نفس السنة، وبالتالي تدفع قيمة الخسارة إلى الغير في مدة لا تزيد عن السنة، ومنه تعتبر هذه القيمة دين قصير أجل؛
 - الخسائر التي يحتمل وقوعها مستقبلاً: وتعتبر دين طويل الأجل على المؤسسة، ففي حالة عدم وقوع الخسارة فمقدار المؤونة لن تكون له أي مبرر لذا فإنه سيعود إلى أصله ويعتبر ربح إجمالي قبل الضريبة.
 - النتيجة السنوية: تخضع النتيجة إلى الضريبة على الأرباح ويدفع مبلغ الضريبة خلال شهور على الأكثر ومنه يعتبر دين قصير الأجل، أما الجزء الثاني من النتيجة فيصبح ملك للمؤسسة ويوزع حسب السياسة المتبعة.
- ويتضح الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية من خلال الشكل التالي:

(1) -مداني بن بلغيث، عبد القادر دشايش، مرجع سبق ذكره، ص08.

الشكل رقم (01-02): الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية.

الخصوم			الأصول		
الميزانية المالية المختصرة	الميزانية المالية	الميزانية المحاسبية	الميزانية المالية المختصرة	الميزانية المالية	الميزانية المحاسبية
الأموال الدائمة	أموال خاصة	أموال خاصة (1)	أصول ثابتة	أصول ثابتة	الاستثمارات (2)
				قيم الاستغلال	المخزونات (3)
	ديون طويلة ومتوسطة الأجل	الديون (5)	أصول متداولة		الحقوق (4)
				قيم غير جاهزة	
ديون قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل			قيم جاهزة	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ما سبق ذكره.

المبحث الثالث: تحليل القوائم المالية المفهوم، المجالات، والخطوات

يعتبر التحليل المالي عملية تفسير القوائم المالية الصادرة وفهمها في ضوء الإدراك والمعرفة بكيفية إعدادها والأسس التي تم في ضوءها ظهور الأرقام المالية في صورتها النهائية، فهو الخطوة المهمة التي يبني عليها المدير المالي القواعد السليمة لوظيفتي التخطيط المالي والرقابة المالية، وفي هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم التحليل المالي ومجالاته والخطوات الأساسية للتحليل المالي.

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحديد تعريف التحليل المالي و أنواعه و محدداته وصولاً إلى أهدافه.

أولاً: تعريف التحليل المالي

يعرف التحليل المالي على أنه: "معالجة منظمة للبيانات المتاحة يهدف إلى الحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل".⁽¹⁾ و يعرف كذلك بأنه: "عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى التعرف على مواطن القوة للمؤسسة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لعلاجها، ويكون ذلك عن طريق القراءة النوعية للقوائم المالية المنشورة، والاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل المؤشرات الاقتصادية العامة".⁽²⁾

كما يعرف التحليل المالي على أنه: "علم له قواعد ومعايير وأسس، يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها، وإخضاعها إلى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها".⁽³⁾

بالرغم من تعدد التعاريف يمكن القول أن التحليل المالي عبارة عن نظام معلومات، حيث أن مدخلات هذا النظام تتمثل في المعلومات المحاسبية قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات وغيرها من القوائم ومعلومات غير محاسبية كأسعار الأسهم وبعض البيانات المحاسبية كالتضخم والنمو.

من خلال هذه التعاريف نستخلص أهمية التحليل المالي وتتمثل في:

- يساهم في تقييم الأداء المالي و التخطيط المستقبلي لكافة النشاطات الاقتصادية من ناحية أخرى، إضافة

(1) - مؤيد راضي جعفر، عسان فلاح، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 72.

(2) - أيمن الشنطي، عامر الشقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية، الأردن، 2007، ص 125.

(3) - عليان الشريف، رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة، الأردن، 2007، ص 151.

إلى إخضاع ظروف عدم التأكد للرقابة والسيطرة وحماية المؤسسة من الانحرافات المحتملة؛

- يساعد على دراسة الوضع المالي الحالي للمؤسسة؛

- تقييم قدرة المؤسسة على سداد ديونها قصيرة وطويلة الأجل؛

- تقييم سياسات الاقتراض لدى المؤسسة.

ثانياً: أنواع التحليل المالي

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتباره أنواعاً متعددة يكمل بعضها البعض، وهذه الأنواع ناتجة عن التنبؤ الذي يتم استناداً إلى أسس مختلفة، ومن أهم هذه الأسس ما يلي:

1- الجهة القائمة بالتحليل:

يتم تقسيم التحليل وفقاً لها إلى ما يلي: (1)

❖ **التحليل الداخلي:** إذا تم التحليل المالي من طرف شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المشروع فيعتبر

التحليل داخلياً، وغالباً ما يهدف هذا التحليل إلى خدمة إدارة المشروع في مستوياتها الإدارية المختلفة؛

❖ **التحليل الخارجي:** ويقصد به التحليل الذي تقوم به جهات من خارج المشروع، ويهدف إلى خدمة هذه

الجهات وتحقيق أهدافها.

2- البعد الزمني للتحليل:

وينقسم إلى: (2)

❖ **التحليل الرأسي:** هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة

ولكل فترة لقد تم الاتفاق على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات، وفي الميزانية

العمومية هو مجموع الأصول ويساعد هذا النوع في معرفة نقاط القوة والضعف للمؤسسة؛

❖ **التحليل الأفقي:** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل عنصر من عناصر القائمة المالية وفي زمن متغير، بمعنى

حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان في فترة زمنية معينة، وخلافاً للتحليل الرأسي الذي يتصف بالسكون فإن

هذا التحليل يتصف بالحركية ليوضح التغيرات التي حدثت خلال فترة زمنية معينة.

(1) - وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 28.

(2) - إلياس بن ساسي، يوسف قرشي، التسيير المالي، الإدارة المالية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 85.

ثالثا: محددات التحليل المالي

تتمثل في مجموعة من العوامل منها: (1)

- التحليل المالي جيد بقدرة جودة المعلومات المستعملة في إعدادده، ولكن كثيرا ما يعمل المحللون في ظل شح المعلومات أو الاعتماد على معلومات غير دقيقة، الأمر الذي يؤثر في دقة نتائجهم؛
- التحليل المالي ليس علما يمكن الوصول بواسطته إلى الاستنتاجات مطلقة، وبالإضافة إلى ذلك فهو يتعامل مع كثير من حالات عدم التأكد لذا نراه يطرح أسئلة أكثر مما يعطي أجوبة؛
- تركيز اهتمام المحلل في معظم الحالات على جانب واحد من الوضع المالي للمؤسسة دون الجوانب الأخرى فالمقرض قرضا قصير الأجل يركز على السيولة بالدرجة الأولى، في حين يركز المستثمر على الربحية ومثل ذلك التوجه يترك جوانب أخرى من المؤسسة غير مشمولة بالتحليل؛
- تتفاوت درجات اهتمام المحلل بالمؤسسة ويتفاوت عمق التحليل المطلوب، فالكمية المناسبة من المعلومات الموثوقة تقلل من حالة عدم التأكد، وتؤدي إلى الاقتراب من الوضع المالي الحقيقي، لكن كلما قلت المعلومات وثار الشك حول نوعيتها كان المحلل في موقف يصعب فيه الوصول إلى قرار حازم؛
- دخول الأحكام الافتراضية في إعداد القوائم المالية مثل تلك الأحكام المتعلقة بالاستهلاك وتقييم البضائع واحتياطي الديون المشكوك فيها، وإعادة تقييم الأصول وحساب الشهرة كل ذلك يلقي ضلالا من الشيك على مدى دقة تملئها للواقع، وهذا ينسحب بدوره على النتائج المستخلصة تحليلها.

رابعا: أهداف التحليل المالي

- تختلف أهداف التحليل المالي من مؤسسة إلى أخرى كما تختلف حسب المحلل سواء كان تحليلا خارجيا (المتمثل في البنوك، رجال الأعمال، أو مصلحة الضرائب)، أو تحليلا داخليا على مستوى المؤسسة ككل، لذا يمكن للمحلل المالي أن يصل إلى الأهداف التالية من خلال عملية التحليل:

1- الأهداف الداخلية:

- تتمثل هذه الأهداف فيما يلي: (2)
- البحث عن شروط التوازن المالي وقياس مردودية الأموال المستثمرة؛
- معرفة المركز المالي للمؤسسة والتنبؤ بالأخطار المالية التي قد تتعرض لها بواسطة المديونية؛

(1) - محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، ط2، دار وائل للنشر، الأردن، 2006، ص 4.

(2) - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، سبق ذكره، ص 11، 12.

- الحكم على مدى صلاحية السياسات المالية والتشغيلية للفترة تحت التحليل؛
- تحديد الاحتياجات المالية للمؤسسة؛
- توفير المعلومات والبيانات السياسية المؤسسة لاتخاذ القرارات الاستراتيجية في الوقت المناسب منها قرارات الاستثمار.

2- الأهداف الخارجية:

و تلخص فيما يلي: (1)

- تعتمد البنوك على التحليل المالي خاصة في اتخاذ القرارات الخاصة بالإقراض أين يتطلب من المؤسسة تقديم تقارير عن سيولتها لغرض معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها؛
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة على المؤسسات الأخرى من نفس القطاع وإظهار نقاط القوة والضعف التي تتميز بها المؤسسة؛

- تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة؛

- تقييم الخطط والبرامج التشغيلية المطلقة؛

- تقييم ودراسة النتائج المالية حيث بواسطتها يمكن تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.

المطلب الثاني: مجالات التحليل المالي

من مجالات التحليل المالي ما يلي:

أولاً: التخطيط المالي

- يعتبر التخطيط المالي نشاط متواصل ومستمر، وهو مؤشر كل من نمو المنشأة وأدائها، واستثماراتها واحتياجاتها للأموال خلال مدة زمنية محددة التي يمكن أن تمتد إلى 3 أو 5 سنوات. (2)
- ويعتبر أيضاً من أهم الوظائف للإدارات وتمثل عملية التخطيط في وضع تصور للأداء المؤسسة المتوقع في المستقبل، وهنا تلعب أدوات التحليل المالي دوراً هاماً في هذه العملية من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع في المستقبل (3)

(1) - خالد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

(2) - عدنان النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 169.

(3) - عليان الشريف، رشاد العصار، مرجع سبق ذكره، ص 151.

1- أهداف التخطيط المالي:

من خلال ما تقدم عرضنا أن التخطيط المالي هو عملية تحديد مصادر الأموال لتلبية أهداف الاستثمار التي من بينها ما يلي:

- مساعدة المؤسسة في تقدير احتياجاتها المالية المستقبلية لتلبية متطلبات أهدافها في النمو؛
- ضمان توفير الأموال الكافية عند ظهور الحاجة لها وبأقل ما يمكن من تكلفة التصميم الفاعل للهيكل المالي للمؤسسة عن طريق تحديد المزيج الأمثل من مصادر التمويل؛
- تأطير السياسات والإجراءات لتنسيق جهود الأفراد ووحدات العمل ومراقبتها وبالشكل الذي يضمن تحقيق الأهداف التنظيمية.

2- مزايا التخطيط المالي:

يمتاز التخطيط المالي ب:

- مساهمة في تحسين قدرة المؤسسة على التركيز ويوفر لها المرونة إذ أن التركيز يسهل عليها معرفة أهدافها وتحديد احتياجاتها وحاجات زبائنها ورغباتهم والأسلوب الأمثل لمعالجة تلك الحاجات؛
- يؤدي إلى تحسين عملية التنسيق فإن التخطيط الجيد يخلق هرمية الأهداف ويساهم في ربط الأهداف مع بعضها البعض في كافة المستويات التنظيمية للمؤسسة، ويتم ذلك من خلال تنسيق جهود الأفراد، المجموعات وأنظمة العمل وبما يضمن إضافة مساهمات ذات قيمة عالية تخدم أهداف الشركة بشكل عام؛
- تحسين إدارة الوقت حيث أن التخطيط يوفر الوقت والجهد وبذلك فإنه يساهم بإدارة الوقت بشكل أفضل وكما هو معروف فإن يوم العمل هو عبارة عن مجموعة من البدائل والخيارات حسب أولوياتها وأهميتها؛
- تسهيل عملية الرقابة حيث أن التخطيط الجيد يساهم في تسهيل عملية الرقابة وزيادة فاعليتها، وذلك من خلال تمكينه للإدارة من قياس نتائج الأداء على ما تم التخطيط له واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيح الانحرافات.

ثانياً: التشخيص المالي

يعرف التشخيص المالي على أنه: "عملية تحليل للوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية".⁽¹⁾

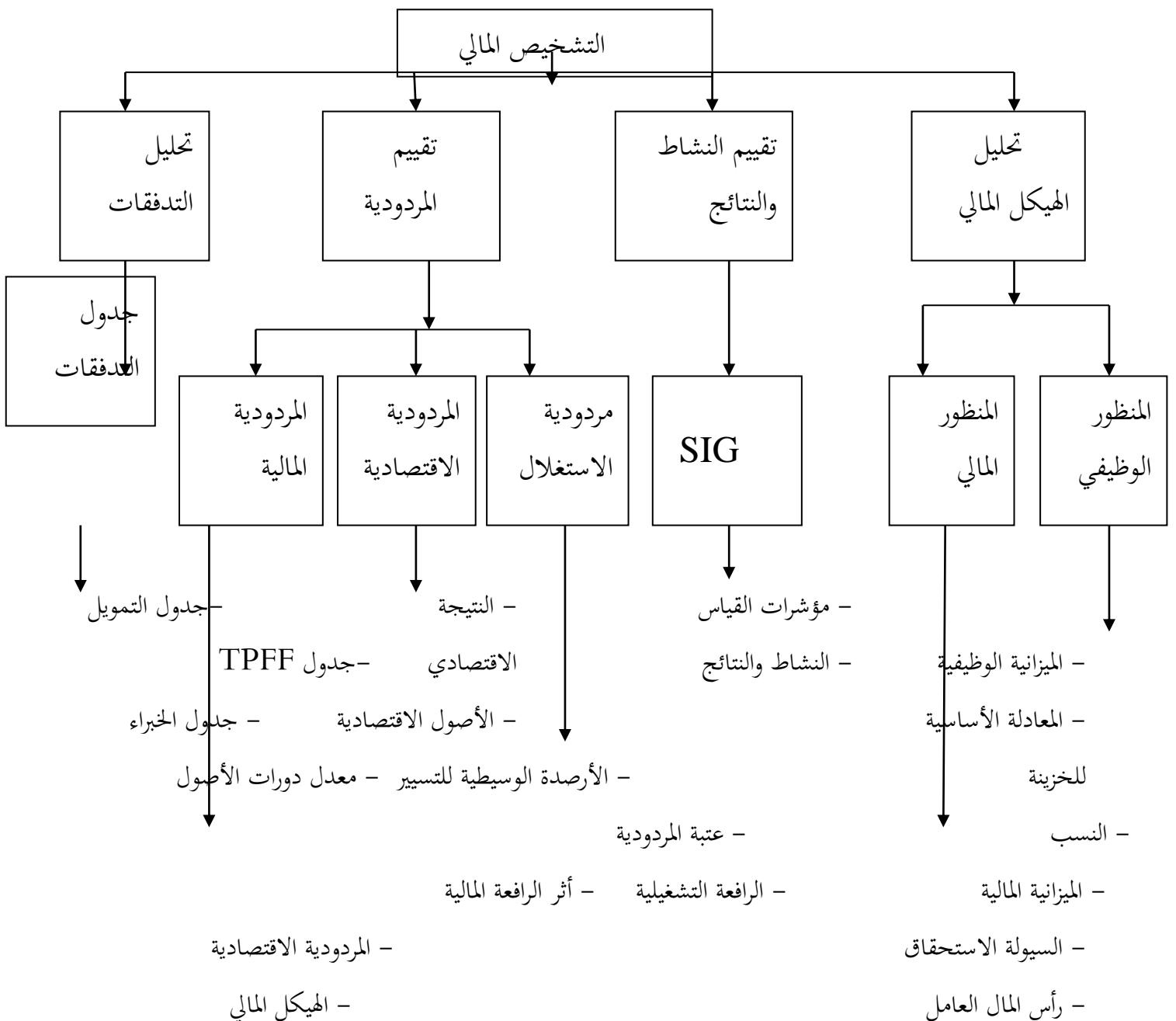
وتعتبر المعطيات المالية التي تقدمها كل من المحاسبة العامة والمحاسبة التحليلية قاعدة أساسية للتحليل وذلك

(1) - إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 45-46.

بصفتها مصدر المعلومات الرئيسي للمحلل المالي، كما تحتاج عملية التشخيص إلى معطيات حول المحيط المالي للمؤسسة، والتي من المفروض أن يوفرها نظام المعلومات المالي للمؤسسة وهي معطيات متعلقة بالبنوك والعملاء والموردين والمنافسين وحالة الاقتصاد ككل.

حيث يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة في المؤسسة وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، وضمان استمرار التسيير الفعال وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها والتي تظهر من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (03): أدوات التشخيص المالي



- السيولة

المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي: الإدارة المالية، دار وائل للنشر، الأردن، 2006 ص 52.

1- تحليل الهيكل المالي:

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي والمردودية والملاءة المالية... الخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالية، ومبدأ السيولة والاستحقاق أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل.

2- تقييم النشاط والنتائج:

يهتم هذا التحليل بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج، والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية، وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي أرصدة توضح المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة.

3- تقييم المردودية:

وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها.

4- تحليل التدفقات المالية:

يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي، حيث يمكن باستخدام جدول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض، كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية، والمساعدة في تقييم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة.

ثالثا: التشخيص الاستراتيجي

يتمثل التشخيص الاستراتيجي هو التشخيص الذي يركز على البيئة الخارجية للمؤسسة ويدرس علاقاتها بمختلف مكونات المحيط، حيث يهتم بتحديد موقعها مقارنة مع المنافسين والسوق، العملاء والمؤسسات المالية... الخ.⁽¹⁾

(1) - إلياس بن ساسي، نفس المرجع، ص 62.

1- أساليب التشخيص الاستراتيجي:

سنقوم بعرض كل من وسائل التشخيص الاستراتيجي و التحليل في التشخيص الاستراتيجي.

1- الوسائل

يعتمد في التشخيص الاستراتيجي على عدة وسائل، من بين هذه الوسائل تلعب المصفوفات دورا هاما في تمكين المؤسسة من مراجعة أوراقها الراجعة وكذا نقاط ضعفها، وفي هذا السياق يجب اعتماد التشخيص الاستراتيجي على أساس التفرقة بين العوامل الداخلية الخارجية المتعلقة بمحيط المؤسسة، ويشمل: (1)

1-1- التحليل الداخلي:

يجب خلال هذه المرحلة تشخيص وتحليل نقاط القوة ونقاط الضعف للمؤسسة، إذ تقييم حظوظها للحصول على توقع ايجابي داخل قطاع ممارسة نشاطها ويتمثل الهدف منه تزويد المسيرين بالمعلومات الضرورية في عملية اتخاذ القرارات

1-2- التحليل الخارجي:

يجب تحديد الإمكانيات التي بحوزة المؤسسة فيما يخص السوق التي تتعامل معه أو العوائق التي تمنعها من مواصلة نموها، و تركز هذه المرحلة للتحليل على دراسة قطاع نشاط المؤسسة من جهة ودراسة الفرص والتهديدات الممكن مواجهتها من جهة أخرى.

2- التحليل:

للتشخيص الاستراتيجي هدفين أساسيين:

- فهم تطور المؤسسة عبر الزمن في تاريخ القيام بالتشخيص؛

- تحضير المخطط الاستراتيجي للمؤسسة بالنسبة للسنوات المقبلة ودراسة إمكانيات تنمية أنشطتها (التنوع التخصص، الإدماج...الخ).

بالإضافة إلى مجالات التحليل المالي المذكور في الأعلى، يستعمل التحليل المالي للتعرف على أداء المؤسسات موضوع التحليل واتخاذ القرارات ذات الصلة بها، وبهذا يمكن استعمال التحليل المالي لأغراض متعددة منها: (2)

1-2- التحليل الائتماني:

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض

(1) -خميسي شيحة، مرجع سبق ذكره، ص ص 69-70.

(2) - مفلح عقل محمد، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 223، 224.

(المدين) وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استنادا إلى نتيجة هذا التقييم، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل بالإضافة إلى الأدوات الأخرى الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب، وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة على تعرف المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض.

2-2- التحليل الاستثماري:

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الاستثمار في أسهم المؤسسات، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد ومؤسسات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها، ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها، والكفاءة الإدارية التي تتجلى بها والاستثمارات في مختلف المجالات.

2-3- تحليل الاندماج والشراء:

ينتج عن الاندماج والشراء تكوين وحدة اقتصادية واحدة نتيجة لانضمام وحدتي اقتصاديتين أو أكثر معا وزوال الشخصية القانونية لكل منهما أو لإحداها وفي حالة رغبة مؤسسة شراء مؤسسة أخرى، تتولى الإدارة المالية للمشتري عملية التقييم، فتقدر القيمة الحالية للشركة المنوي شراؤها، كما تقدر الأداء المستقبلي لها، وفي نفس الوقت تتولى الإدارة المالية للبايع القيام بنفس عملية التحليل لأجل تقييم العرض المقدم والحكم على مدى مناسبه.

2-4- تحليل تقييم الأداء

تعتبر أدوات التحليل المالي أدوات مثالية لتحقيق هذه الغاية، لما لها من قدرة على تقييم ربحية المؤسسة وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي، وسيولتها والاتجاهات التي تتخذها في النمو، وكذلك مقارنة أدائها بمؤسسات أخرى يعمل في نفس المجال أو في مجالات أخرى، ومن الجدير بالذكر أن هذا النوع من التحليل تهتم به معظم الأطراف التي لها علاقة بالمؤسسة مثل الإدارة، المستثمرين والمقرضين.

2-5- التخطيط:

تعتبر عملية التخطيط للمستقبل أمر ضروري لكل مؤسسة وذلك بسبب التعقيدات الشديدة التي تشهدها أسواق المنتجات المختلفة من سلع وخدمات، وتمثل عملية التخطيط بوضع تصوير لأداء الشركة المتوقع بالاسترشاد بالأداء السابق لها، وهنا تؤدي أدوات التحليل المالي دورا مهما في هذه العملية بشقيها من حيث تقييم الأداء السابق وتقدير الأداء المتوقع.

هذه الاستعمالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته.

المطلب الثالث: خطوات التحليل المالي للقوائم المالية

تستوجب عملية إنجاز التحليل المالي من المحلل المالي المرور بمراحل وخطوات أساسية ومتعددة ويمكن لهذه الخطوات وللمراحل أن تختلف من تحليل لآخر وقد يتم تجاوز بعض الخطوات أو دمج البعض الآخر، حيث يعتمد ذلك على الهدف من التحليل والاعتبارات الأخرى فالفترة الممنوحة للمحلل ونطاق التحليل، ويمكننا أن نوجز مراحل التحليل المالي فيما يلي:

أولاً: مرحلة الإعداد والتحضير

هي مرحلة أساسية يبدأ المحلل العمل بها بمجرد إسناد مهمة إجراء التحليل إليه واستلامه لمكتبات التكاليف سواء كان ذلك من أطراف خارجية أو أطراف داخلية، وتكتسب هذه المرحلة أهميتها من أن الإعداد والتحضير سيؤثر إيجاباً على عملية تنفيذ التحليل المالي ومخرجاتها ويقوم المحلل خلال هذه المرحلة بالخطوات التالية:⁽¹⁾

1- تحديد الهدف من التحليل:

وهي من أهم خطوات المرحلة الأولى حيث يتقرر بموجبها الكثير من الخطوات اللاحقة مثل تحديد أسلوب التحليل والمعلومات الواجب جمعها، ويقوم المحلل من هنا بتحديد الغرض من التحليل.

2- مدى نطاق التحليل:

وبعد تحديد الهدف يتوجب على المحلل المالي أن يقرر مدى ونطاق التحليل، هل سيشمل تحليله مؤسسة واحدة أم سيتعداها لمؤسسات أخرى مشابهة؟ وهل سيكون التحليل لسنة واحدة أم لسنوات متعددة؟ كل هذا يؤثر بالتأكيد على الخطوة اللاحقة المتعلقة بالمعلومات والبيانات الواجب على المحلل جمعها وإعداد التحليل المالي.

3- تحديد وجمع المعلومات والبيانات اللازمة للتحليل:

فيجب على المحلل أن يحدد ويجمع المعلومات الكافية والملائمة لأهداف تحليلية، حيث كلما قفزت هذه الخصائص بالمعلومات كلما استطاع إنجاز تحليل شامل يتحقق منه كل الأهداف المرجوة.

ثانياً: مرحلة التحليل

وهي المرحلة الأساسية التي يبدأ المحلل من خلالها بمعالجة المتوفر من المعلومات والبيانات بما يخدم أهداف

(1) - عبد الوهاب نصر، شحاتة السيد شحاتة، مرجع سبق ذكره، ص 54.

التحليل، وتتكون هذه المرحلة من الخطوات التالية: (1)

1- إعادة تبويب تصنيف المعلومات:

فهي خطوة بالغة الأهمية، حيث يتم من خلالها تسهيل مهمة المحلل المالي ومساعدته على التركيز في تحليله للوصول إلى نتائج دقيقة تحقق الفائدة والأهداف المنشودة وقد يقوم المحلل المالي من خلال هذه الخطوة بالعديد من الإجراءات كإعادة ترتيب البنود ومجموعاتها وإعادة تصنيفها في حالات أخرى.

ولعل أهم ما يحقق إعادة تبويب والتصنيف للمعلومات والقوائم المالية هو الثبات والاتساق في عرض القوائم المالية وبالتالي إمكانية المقارنة .

2- اختيار الأداة الملائمة للتحليل:

يتطلب اختيار أداة وأسلوب التحليل عناية خاصة من المحلل حيث يجب أن يكون هناك توافق وانسجام بين الأداء وبين أهداف التحليل من جهة وبين الأداء والمعلومات المتوفرة من جهة أخرى، وتتعدد أدوات التحليل وأساليبه التحليل الرأسي والأفقي وتحليل النسب وتحليل التعادل.... الخ.

3- تحديد الانحرافات وأسبابها:

وهي الدلالات والفروقات التي يجدها المحلل نتيجة لمقارنة الأرقام والمؤشرات أو النسب الخاصة بالمؤسسة التي يقوم بإجراء التحليل عليها بأرقام أو مؤشرات أو نسب أخرى تخص المؤسسة نفسها لسنوات مختلفة.

ثالثاً: مرحلة الاستنتاجات والتوصيات

وهي آخر مرحلة من مراحل التحليل المالي ولعلها لا تقل أهمية عن الخطوات السابقة حيث يتم من خلالها جني ثمار الخطوات والإجراءات السابقة، من إعداد وتحضير وتحليل، ويتم من خلال هذه المرحلة وضع الجهة صاحبة التكليف بإجراء التحليل أمام أهم الاستنتاجات والحقائق التي تم التوصل إليها من قبل المحلل ويكون ذلك عبر كتابة تقرير خاص بذلك.

ويحاول المحلل عن كتابته لهذا التقرير أن يتبع الإرشادات التالية:

- البساطة والوضوح في عرض الحقائق والاستنتاجات التي توصل إليها التحليل،
- الإيجاز والتركيز على ما يتعلق بأهداف التحليل،
- اقتراح الحلول والتوصيات اللازمة.

(1) - محمد المبروك أبو زيد، مرجع سبق ذكره، ص 28-29.

خلاصة الفصل:

من خلال معالجتنا لهذا الفصل اتضح لنا أن التحليل المالي للقوائم المالية هو عملية تحويل البيانات الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستخدم كأساس لاتخاذ القرارات من أجل تعزيز الاتجاهات الايجابية في المؤسسة ومعالجة النقص وهذا من خلال تطرقنا إلى أهم محاور التحليل المالي ومفاهيم عامة له، وأبرزنا القوائم المالية التي يستخدمها المحلل المالي لتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة والمتمثلة في الميزانية المالية جدول حسابات النتائج و جدول تدفقات الخزينة، كما تطرقنا إلى كيفية العرض والإفصاح عن هذه الكشوفات المالية، والانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية، التي لها دور في تقييم أداء المؤسسة باعتباره من أهم وسائل تحليل النتائج والذي سوف يتطرق إليه في الفصل الثاني.



الفصل الثاني

استخدام أساليب التحليل المالي في تعزيز الأداء المالي

تمهيد:

يعتبر التحليل المالي باستخدام النسب المالية من أكثر الوسائل استخداماً لتقييم وتعزيز أداء الوحدة الاقتصادية فالتحليل المالي هو الأداة الرئيسية لتقييم الأداء سواء على مستوى المشروع أو على المستوى المؤسسة، لأن عملية التحليل المالي تسبق عملية اتخاذ القرارات وبالتالي فهي تخدم أغراض التخطيط، كما أنها تلي مرحلة التنفيذ ومن ثم فهي تخدم عمليات التقسيم والرقابة.

وتتضمن وظيفة التحليل المالي تفسير البيانات المحاسبية واستخدامها في التقييم للأداء المالي للمؤسسات من خلال استخدام بعض الأساليب الرياضية والإحصائية كالنسب والاتجاهات المتوسطة، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل الذي قسمناه إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

– الأداء المالي في المؤسسة؛

– مؤشرات تقييم الأداء المالي؛

– أساليب مالية أخرى في تحسين الأداء المالي.

المبحث الأول: الأداء المالي في المؤسسة

لقد شغل أداء المؤسسة الاقتصادية حيزا معتبرا في كتابات وأعمال الكثير من الاقتصاديين بمختلف اتجاهاتهم باعتبارها النواة الأساسية في النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتبرز أهمية المؤسسة في كونها مصدر للقيمة المضافة ومصدر الثروة، ومن خلال هذا المبحث قمنا بتسليط الضوء على مفهوم الأداء المالي، طرق قياس الأداء المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة.

المطلب الأول: مفهوم الأداء المالي

قبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي سنقوم أولا بتعريف الأداء.

أولا: تعريف الأداء

يعرف الأداء على أنه: "المجهود الذي يبذله كل فرد في المؤسسة، وفي نفس الوقت يعبر عن المستوى الذي يحققه هذا الفرد سواء من ناحية أهمية وجود العمل، كمطلوب أو الوقت المحدد للقيام به".⁽¹⁾

كما يعرف الأداء أيضا بأنه: "النتيجة النهائية لنشاط مؤسسة ما، فهو يعبر عن قدرة المؤسسة على استخدام مواردها المالية والبشرية والمعرفية بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها بطريقة فعالة وتحقيق توقعات وتطلعات أصحاب المصالح كالمستثمرين، الموردين، الموظفين، الحكومة والمجتمع".⁽²⁾

حيث يمكن القول بأن الأداء يشير إلى الجهود التي يبذلها الأفراد في أماكن عملهم قصد تحقيق الإنتاج من الناحية الكمية والتنوعية وفقا لفترات محددة.

ثانيا: تعريف الأداء المالي

يعرف الأداء المالي على أنه: "استخدام مؤشرات مالية لقياس مدة انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي على أداء الشركات حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها هذه المؤسسات، ويساهم في إتاحة الموارد المالية والتزويد بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد في تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم".⁽³⁾

(1) وائل محمد صبحي، إدريس طاهر محسن منصور الغالي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2000، ص 50.

(2) وصفي عبد الكريم الكساسبية، تحسين فاعلية الأداء المؤسسي من خلال تكنولوجيا المعلومات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2011، ص 27.

(3) محمد محمود الخطيب، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 45.

فالأداء المالي هو وصف لوضع المؤسسة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة الموجودات، وصافي الثروة، لذلك فالأداء المالي هو المتغير عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية إلى الربحية مثلاً.

ثالثاً: أهمية الأداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقويم أداء المؤسسات من عدة زوايا وبطريقة تخدم مستخدمي البيانات من لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة والضعف في المؤسسة، ويتم تحديد المؤشرات التي توفر للمؤسسة أدوات وطرق تحليل الأداء المالي، حيث أن الغرض من تقييم الربحية وتحسينها هو تعظيم قيمة المؤسسة وثروة المساهم، والغرض من تقييم السيولة هو تحسين قدرة المؤسسات على الوفاء بالتزاماتها، أما الغرض من تقييم النشاط هو معرفة كيفية توزيع المؤسسة لمصادرهما المالية و استثمارها، والغرض من تقييم الرفع المالي لمعرفة مدى اعتماد المؤسسة في توزيع الأرباح، كما الغرض من تقييم حجم المؤسسة فهو يزودها بمجموعة من المميزات ذات أبعاد اقتصادية بالإضافة إلى تحسين القدرة الكلية للمؤسسات.⁽¹⁾

رابعاً: أهداف الأداء المالي

يشمل الأداء المالي على مجموعة من الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها والتي يمكن حصرها فيما يلي:⁽²⁾

- التوازن المالي؛

- المردودية؛

- نمو المؤسسة؛

- السيولة؛

- توازن الهيكل المالي.

كما يهدف الأداء المالي إلى:

- مساعدة المستثمر في متابعة ومعرفة نشاط المؤسسة وطبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية

والمالية المحيطة.

(1) - علاء فرحان طالب، إيمان شبحان الشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي، الاستراتيجية للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011 ص 67.

(2) - محمد محمود الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 46-48.

- مساعدة المستثمر في إجراء عملية التحليل والمقارنة تفسيرا للبيانات المالية، وفهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة؛
ومنه فإن الهدف الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة وضع القرارات الرشيدة.

خامسا: العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل الأساسية والتي يمكن حصرها فيما يلي: (1)

1- الهيكل التنظيمي:

يعتبر الهيكل التنظيمي الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تتحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات والمعلومات حيث يتضمن الهيكل التنظيمي الوظائف الإدارية في المؤسسة.

2- المناخ التنظيمي:

وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها ونشاطاتها مع الارتباط بالأداء وأما اتخاذ القرار فهو أخذه بطريقة عقلانية.

3- التكنولوجيا:

تعتبر التكنولوجيا من الأساليب والمهارات المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، والتي تعمل على ربط المصادر بالاحتياجات وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها وذلك بسبب أن التكنولوجيا من أبرز التحديات التي تواجه المؤسسة، لذا لا بد لها من التكيف مع التكنولوجيا واستيعابها وتعديل أداؤها وتطويره وبهدف الملائمة بين التقنية والأداء.

4- الحجم:

يقصد بالحجم تصنيف المؤسسة إلى مؤسسة صغيرة أو متوسطة أو كبيرة الحجم، حيث يوجد عدة مقاييس لحجم المؤسسة منها إجمالي الموجودات أو إجمالي الودائع أو إجمالي المبيعات، ويعتبر الحجم من العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسة سلبا أو إيجابا فقد يشكل عائقا لأداء المؤسسة، حيث أنه بزيادة الحجم فإن عملية إدارة

(1) - عتبة بن عتبة عبد الله، تيطاوي أوسيم، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، في علوم المالية والمحاسبة، جامعة الجليلي بونعامة بجميس مليانة، 2016/2017، ص 13.

المؤسسة تصبح أكثر تعقيدا ومنه يصبح أداءها أقل فعالية وهذا ما ينعكس سلبا على المؤسسة، أما ما ينعكس إيجابا فهو من حيث أنه كلما زاد حجم المؤسسة يزداد معه عدد المحللين الماليين المهتمين بالمؤسسة.

المطلب الثاني: طرق قياس الأداء المالي: المعايير والمؤشرات

من خلال عرض طرق قياس الأداء المالي سنقوم بعرض معايير الأداء المالي و مؤشرات

أولا: معايير الأداء المالي

من المهم تحديد نسب معيارية تستخدم في متابعة تغير النسب المالية للمؤسسة لأن الحكم على طبيعته تغيرها عبر الوقت يعتمد على قابلية المستفيدين منها على مقارنتها مع معيار معين، وهناك أربعة أنواع رئيسية من المعايير: (1)

1-المعايير التاريخية للمؤسسة:

وتحسب هذه النسب من الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة المالية والاستفادة منها في وضع الخطط المستقبلية.

2-المعايير المطلقة:

وتأخذ هذه المعايير شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المؤسسات، وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في مؤسسة معينة مثل نسبة التداول 2 مرة والنسبة السريعة مرة واحدة.

3-المعايير القطاعية:

يستفيد المحلل المالي بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية من رقابة الأداء، وهي معايير تمثل متوسط أداء القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة خاصة وأن المنشآت تشابه في العديد من الصفات والخصائص داخل نفس القطاع.

4-المعايير المستهدفة:

وهي نسب تستهدف إدارة المؤسسات بتحقيقها من خلال تنفيذ الموازنات والخطط، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة مع تلك المستهدفة تبرز أوجه الاختلاف بين الأداء الفعلي والمخطط مما يساهم في اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة.

ثانيا: مؤشرات قياس الأداء

المؤشر هو شخص أو شيء ما يقدم المعلومات، فهو بذلك أداة للقياس تقدم ملاحظات مفيدة، أي عبارة عن معلومة بصفة عامة تكون في شكل رقمي تسمح بمتابعة التوقعات التي تنتج عن تسيير المؤسسة، فالمؤشر هو

(1) - أسعد حميد العلي، الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 78.

الأداة لقياس الأداء يكون عادة في شكل رقمي ليسمح لمسؤولي المؤسسة مقارنة نتائجها بالمعايير المرجعية.

1- مؤشرات الأداء:

هناك العديد من المؤشرات، تختلف حسب زاوية النظر أو المعيار المعتمد وسنحاول تقديم مجموعة منها:

1-1- المؤشرات الشخصية والمؤشرات الموضوعية:

المؤشرات الشخصية هي التي ترتبط بتقييمها الأفراد الذين لديهم تكلفة مع المؤسسة، فرأي العمال في ظروف العمل داخل المؤسسة يعد من المؤشرات الشخصية، أما المؤشرات الموضوعية هي التي لا يمكن أن تولد تناقص لدى الأطراف المعنية، أي أنه تؤدي إلى نفس النتيجة مهما تعددت القياسات ومثال ذلك/ مؤشر الإنتاجية، عدد حوادث العمل داخل المؤسسة... الخ.

1-2- المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية:

المؤشرات النوعية هي مؤشرات يصعب قياسها في أغلب الحالات فمن أمثال ذلك: رضا العمل عن ظروف العمل... الخ، أما المؤشرات الكمية فتسهل عملية حسابها، وهي على نوعين: المؤشرات المالية (النقدية) والمؤشرات الغير مالية (العينية) فالنوع الأول يعبر عنها في شكل تكاليف وموازنات... الخ وهي تصلح للمستوى الأعلى للإطارات (التنظيم)، أما المؤسسات العينية فهي التي تم الحصول عليها بسرعة تتلاءم مع المستوى التشغيلي الذي يبحث عن التأقلم بسرعة، ويمكن كذلك تقسيم المؤشرات العينية إلى مجموعة أخرى نذكر منها: (1)

❖ مؤشرات أداء اليد العاملة المباشرة: الوقت المحدد والوقت المعياري؛

❖ مؤشرات الأمن: عدد حوادث العمل، العدد المتوسط للأيام التوقف بسبب الحوادث... الخ؛

❖ مؤشرات أداء الآلات: عدد القطع المصنوعة يوميا، عدد القطع الموضوعية في الوقت المحدد... الخ؛

❖ المؤشرات الشاملة والمؤشرات الجزئية: المؤشرات الشاملة حسابها يقدم نظرة كلية عن أداء المؤسسة (النظام

الكلية) أما المؤشرات الجزئية فتسمح بقياس كفاءة وفعالية الأنظمة التحتية.

2- مقاييس الأداء:

ومن أهم مقاييس الأداء المالية نجد: (2)

(1) - عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2001، 2002، ص 30-31.

(2) - محمد الصغير قريشي، عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، ط2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة يومي، 22 و 23 نوفمبر، 2011، ص 67.

2-1- المقاييس المتعلقة بالإنتاج:

والتي تمكن من تقييم مخرجات المؤسسة من سلع وخدمات.

2-2- المقاييس المتعلقة بالربحية (نقطة التعادل):

وهي النقطة التي تتساوى فيها التكاليف الكمية مع العائد من المبيعات أو يكون حجم المبيعات متساويا لحجم مبيعات التعادل وعندما يزداد حجم المبيعات عن حجم التعادل فإن الفرق يسمى ربح المدروسة وهو مؤشر على زيادة مستوى الأداء.

2-3- معدل العائد على الاستثمار:

يمثل نسبة صافي الربح إلى قيمة رأس المال المستثمر، وهو من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء وقياس مدى نجاعة القرارات الاستثمارية.

2-4- القيمة الاقتصادية المضافة:

وهو من مقاييس الأداء المالية الحديثة تم تطويره واستخدامه من طرف أحد مكاتب الدراسات الأمريكية وما يميز هذا المؤشر أن تقييم مستوى أداء المؤسسة يكون بالاعتماد على القيمة السوقية لمواردها الدائمة.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي في المؤسسة

يحتل موضوع تقييم الأداء أهمية كبرى للمؤسسات خاصة في الفترة الحالية نظرا لما يشهده العالم من تغيرات مشاركة ويهدف تقييم الأداء في المؤسسات إلى قياس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لها. وفيما يلي سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف تقييم الأداء وأهميته، خطواته وأهدافه وكذلك مصادر معلومات تقييم الأداء في المؤسسة.

أولا: تعريف تقييم الأداء المالي

يعرف تقييم الأداء بأنه: "تقديم حكما ذو قيمة على إدارة مختلف موارد المؤسسة أو بتعبير آخر يتمثل في قياس نتائج المنظمة في ضوء معايير محددة مسبقا".⁽¹⁾

و يعرف تقييم الأداء أيضا على أنه: "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق الأهداف المخططة، من خلال مدى جودة الأداء واتخاذ القرارات التصحيحية لإعادة توجيه مسارات الأنشطة بالمؤسسة بما

(1) - السعيد فرحان جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2000، ص 30.

يحقق الأهداف المرجوة منها".⁽¹⁾

كما ينظر إلى تقييم الأداء بأنه قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد على النتائج التي حققتها في نهاية الفترة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة بالإضافة أنه جميع العمليات والدراسات التي ترمي لتحديد مستوى العلاقة التي تربط بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها مع دراسة تطور العلاقة المذكورة خلال فترات زمنية متتابة.⁽²⁾

ومن المفاهيم السابقة يمكن استنتاج أن تقييم الأداء تشمل على ما يلي:

- الحصول على أفضل عائد ودفع حركة التنمية الاقتصادية نحو الأمام،
- التأكد من الاستخدام الأفضل والرشيد للموارد المتاحة؛
- تحقيق الأهداف المسطرة بأعلى درجة من الكفاية؛
- المساعدة في اتخاذ القرارات التصحيحية.

ثانياً: أهمية تقييم الأداء

تكمن أهمية تقييم الأداء فيما يلي:

- يساعد على توجيه الإدارة العليا إلى مركز المسؤولية التي تكون أكثر حاجة إلى الإشراف؛
- يقوم بترشيد الطاقة البشرية في المؤسسة في المستقبل، ويتم من خلاله إبراز العناصر الناجحة وتنميتها؛⁽³⁾
- تساعد مؤشرات تقييم الأداء المستويات الإدارية على التفوق على أسباب الانحرافات التي تم اكتشافها حق يمكن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتلافيها؛⁽⁴⁾
- يوفر تقييم الأداء مقاساً لمدى نجاح المؤسسة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها فإن النجاح مقياساً مركب يجمع بين الفاعلية والكفاءة، وبالتالي فهو أشمل من أي منهما وفي كلتا الحالتين وتستطيع المؤسسة إلى تواصل البقاء والاستمرار في العمل؛⁽⁵⁾
- يوفر نظام تقييم الأداء معلومات لمختلف المستويات الإدارية في المؤسسة لأغراض التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات المستندة على حقائق علمية وموضوعية.

(1) منصور حامد محمود، ثناء عطية فراج، المراجعة الإدارية وتقييم الأداء، جامعة القاهرة، التعليم المفتوح، مصر، 1994، ص 77.

(2) مجيد الكرجي، تقوم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 31.

(3) زلوية محمد حسن، إدارة الموارد البشرية، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1999، ص 215.

(4) سعد صادق البحيري، إدارة الاداء المتوازن، الدار الجامعية، مصر 2004، ص 189.

(5) حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص 83.

ثالثا: خصائص تقييم الأداء

- لكي تكون عملية تقييم الأداء المالي ناجحة وسليمة لا بد أن تصف مجموعة من الخصائص أهمها: (1)
- عملية تقييم الأداء تتعلق بالمستقبل أي أن وجودها لاحق لوجود النشاط في حد ذاته، وبالتالي فإن نشأة النشاط سبق بالضرورة عملية تقييم الأداء؛
- أن تتصف عملية التقييم بالملائمة، من خلال المعايير المستخدمة فيها بمعنى أن تكون هذه المعايير والمؤشرات لنفس القطاع؛
- أن تتصف عملية تقييم الأداء بالمرونة الكافية والقبول، فمن الأهمية بمكان أن تتصف المعايير المستخدمة في عملية التقييم بالمرونة الكافية.

رابعا: أهداف تقييم الأداء المالي

- تستهدف عملية تقييم الأداء تحقيق ما يأتي: (2)
- الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خطتها الإنتاجية؛
- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في المؤسسة وإجراء تحليل شامل لها، وبيان مسبباتها ووضع الحلول اللازمة لمواجهتها وتصحيحها؛
- تسهيل تحقيق تقييم شامل للأداء على مستوى الاقتصاد الوطني ذلك بالاعتماد على نتائج التقييم الأدائي لكل مشروع؛
- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة تحقق عائد أكبر بأقل التكاليف.

خامسا: خطوات تقييم الأداء المالي

توجد عدة خطوات لتقييم الأداء وهي:

1- رسم سياسة التقييم وإعلانها على كافة الأطراف المعنية:

حيث يجب أن تبلغ المؤسسة جميع من يعينهم الأمر سواء القائمين بالتقييم أو الذين يخضعون لتقييم أدائهم من خلال معرفة الهدف من السياسة، والطريقة بالنسبة لتولي وفهم طريقة التقييم والغرض الذي يستخدم من أجله

(1)-الطيب حامد إدريس موسى، أثر القياس المرجعي على تقويم الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية العدد الرابع عشر مارس، السودان، 2015، ص 52.

(2)- مجيد الكرجي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

بالنسبة للثانية. (1)

2- اختيار الطريقة التي تتبع في التقييم:

يتوقف اختيار الطريقة في الشخص الذي سيتولى إعداد تقرير التقييم، والأفراد الذي توضع التقارير عن أدائهم ومن الطرق المتبعة: ترتيب التقديرات الموضوعة عن مختلف الصفات بطريقة عكسية، تقييم لجميع الأشخاص.

3- تدريب المقومين*:

حتى يكون هناك نجاح في استخدام تقارير الأداء لا بد أن يكون الأفراد ملمين بالهدف من إعداد تلك التقارير وطريقة استخدامها ومزاياها والعيوب التي تكتنفها.

4- تحليل السياسة وتحليل النتائج:

لا بد أن يحدد الوقت الذي يتم فيه وضع التقييم بحيث تنتهي العملية بالنسبة لأية مجموعة من الأفراد في ظرف محدود من هذه الخطوات يمكن التوصل إلى أن تقييم الأداء هو الحلقة المغذية لمختلف مراحل تقييم أداء وسياسات الموارد البشرية. (2)

(1) - كامل بربر، الادارة البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، ص 137.

* المقومين: هم أشخاص الذين يقومون بتقييم الأداء

(2) - شدي معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2008-2009، ص 127.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

تعد مؤشرات تقييم الأداء المالي من أدوات التحليل المالي الأساسية والمهمة، وهي مؤشرات في مجملها مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتمد عليها في عملية التقييم، وسوف يتم التطرق إليها من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تقييم الأداء باستخدام النسب المالية

تعتبر النسب المالية من أقدم أدوات التحليل المالي وتنصب على دراسة قيم العناصر الظاهرة في القوائم المالية والتقارير المحاسبية بهدف إضافة دلالات ذات مغزى وأهمية على البيانات الواردة بهذه القوائم.

أولاً: تعريف النسب المالية

يقصد بالنسب المالية: "العلاقة بين متغيرين (رقمين) تربطهما علاقة عضوية أو دلالة مشتركة، حيث يصعب الاستدلال بكل واحد منهما بشكل مطلق، فالرقم المالي المجرد في كثير من الأحيان يكون الاعتماد عليه مضللاً عندما يكون بشكل منفرد، وبالتالي يجب النظر إلى الأرقام وهي مرتبطة أو منسوبة إلى بعضها حتى تتمكن من الوصول إلى صورة معينة عن الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة".⁽¹⁾

ثانياً: أنواع النسب المالية

تتاح أمام المحلل المالي العديد من النسب لتقييم الأداء وترشيد القرارات وتقييم المركز المالي والنقدي لعل أهمها ما يلي:

1- نسب التمويل:

تمكن هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى أهمية كل مصدر تمويلي للأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة⁽²⁾، و نجد منها:

1-1 نسبة التمويل الدائم:

تشير هذه النسبة إلى مستوى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، فهذه النسبة بمثابة صياغة أخرى لرأس المال العامل، فإذا كانت هذه النسبة أقل من 100% فإن رأس المال العامل يكون سالبا، وتحسب نسبة

(1) - مبارك سلوس، التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص 4.

(2) - خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدوى المشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 65.

التمويل الدائم منا يلي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

1-2- نسبة التمويل الخاص:

وتعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بأموالها الخاصة، أي قدرة المساهمين وما يلحق بها على تغطية الأصول الثابتة، وتحسب وفق ما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

1-3- نسبة الاستقلالية المالية:

وتشير هذه النسبة إلى فرز الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وهذه النسبة تحسب وفق ما يلي:

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

1-4- نسبة التمويل الخارجي:

وتسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء، وتبين مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

2- نسب النشاط:

تأتي هذه النسب لتكملة نسب التمويل والسيولة مع الأخذ بعين الاعتبار حجم نشاط المؤسسة لتسريع دوران باقي أصولها المتداولة و تشمل ما يلي:

2-1- نسب دوران المخزونات: (1)

من المشاكل التي تصادف المسيرين هو بطء حركة المخزونات حيث أن الاستثمار في التخزين لا يحقق ربحاً طيلة مدة التخزين، وكلما طالت هذه المدة تحملت المؤسسة أعباء أكبر لذلك تعمل الإدارة على زيادة سرعة الدوران وتختلف طبيعة دوران المخزونات حسب اختلاف طبيعة نشاط المؤسسة وفق الحالات التالية:

أ- في المؤسسة التجارية:

$$\text{مدة دوران البضائع} = \frac{\text{متوسط المخزون من البضائع}}{\text{المشتريات السنوية من البضائع}} \times 360 \text{ يوم}$$

وتمثل المدة المتوسطة التي تمكثها شحنة البضائع داخل المخزن

$$\text{عدد دورات البضائع} = \frac{\text{المشتريات السنوية من البضائع}}{\text{متوسط المخزون من البضائع}}$$

وتمثل العدد المتوسط للطلبات السنوية من البضائع.

ب - في المؤسسة التحويلية (صناعية وزراعية):

ب-1- دوران مخزون المواد واللوازم:

$$\text{مدة دوران المواد واللوازم} = \frac{\text{متوسط المخزون من المواد و اللوازم}}{\text{المشتريات السنوية من المواد و اللوازم}} \times 360 \text{ يوم}$$

تمثل المدة المتوسطة التي يمكنها مخزون المواد واللوازم في المخزن

$$\text{عدد دورات مخزون المواد واللوازم} = \frac{\text{المشتريات السنوية من المواد و اللوازم}}{\text{متوسط المخزون من المواد و اللوازم}}$$

يمثل العدد المتوسط للطلبات من المواد واللوازم التي تدخل للمخزنة.

ب-2- دوران مخزون المنتجات التامة:

$$\text{مدة دوران المنتجات التامة} = \frac{\text{متوسط مخزون المنتجات التامة}}{\text{التكلفة السنوية للوحدات المنتجة}} \times 360 \text{ يوم}$$

وتمثل المدة المتوسطة التي تمكثها المنتجات التامة في المخزن.

(1) - عاطف وليد أندروس، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الاجتماعي، مصر، 2006، ص 98.

$$\frac{\text{التكلفة السنوية للوحدات المنتجة}}{\text{متوسط مخزون المنتجات التامة}} = \text{عدد دورات المنتجات التامة}$$

2-2- دوران الزبائن: (1)

$$\text{مدة التحصيل من الزبائن} = 360 \times \frac{\text{الزبائن + أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي}}$$

$$\text{عدد التحصيلات من الزبائن} = \frac{\text{رقم الأعمال السنوي}}{\text{الزبائن + أوراق القبض}}$$

2-3- دوران الموردين: (2)

$$\text{مدة التسديد للموردين} = 360 \times \frac{\text{الموردين + أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية}}$$

$$\text{عدد دورات الموردين} = \frac{\text{المشتريات السنوية}}{\text{الموردين + أوراق القبض}}$$

في العادة تجرى مقارنة بين مدة التحصيل من الزبائن ومدة التسديد للموردين، فإذا طالت مدة التحصيل فإن جزء من حقوق المؤسسة بقي خاملا خلال مدة دورة الاستغلال، أما إذا طالت مدة التسديد للموردين فإن جزء من الديون قصيرة الأجل بقي متاحا أمام المؤسسة وهو مورد قابل لتنشيط دورة الاستغلال وبالتالي كلما كانت مدة التسديد أطول من مدة التحصيل أفضل بالنسبة للمؤسسة.

2-4- معدل دوران إجمالي الأصول:

يتم احتساب هذا المعدل ليقاس مدى كفاءة الإدارة في استخدام أصول الشركة كما يلي: (3)

$$\text{معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

2-5- معدل دوران الأصول الثابتة:

(1) نفس المرجع السابق، ص 99.

(2) عدنان هاشم، رحيم السمراني، الإدارة المالية منهج التحليل الشامل، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997، ص 270.

(3) ناصر دادي عدون، اقتصاد المؤسسة، ط2، دار المحمدية العامة، الجزائر، بدون سنة النشر، ص 56.

يشير هذا المعدل إلى مدى كفاءة إدارة المؤسسة في استخدام الأصول الثابتة لتوليد المبيعات وبحسب ب:

$$\text{معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}}$$

2-6- معدل دوران الأصول المتداولة:

ويشير إلى كفاءة المؤسسة في استخدام أصولها المتداولة في توليد المبيعات كما يلي: (1)

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

3- نسب الاستغلال:

تتعدد النسب التي تؤخذ من جدول حسابات النتائج للاستغلال، ويتم الاعتماد على الواحدة دون الأخرى حسب الغاية المراد منها في التحليل وبذكر نسبتين أساسيتين: (2)

3-1- نسبة مصاريف المستخدمين:

تعتبر من أكثر النسب استخداما باعتبار أن المشاكل التي تتعرض لها المؤسسات الاقتصادية هي تضخم أجور اليد العاملة ووصولها في كثير من الأحيان إلى امتصاص فائض المؤسسة وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة مصاريف المستخدمين} = \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{القيمة المضافة}}$$

وإذا كان عبئ مصاريف المستخدمين كبيرا حيث يمتص كل القيمة المضافة فتنسب مصاريف المستخدمين إلى رقم الأعمال:

$$\text{نسبة مصاريف المستخدمين} = \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{رقم الأعمال}}$$

3-2- نسبة المصاريف المالية:

تشكل الديون المالية عبئ على المؤسسات يصعب التخلص منه بفعل السياسات المالية الخاطئة الماضية فتقل حرية المبادرة للمسيرين وتصبح المناورة لاستغلال الفرص المتاحة من الانتعاشات المحتملة في السوق، فتنسب المصاريف المالية إلى إجمالي الأعباء:

(1) - حمزة محمود الزبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 139.

(2) - مبارك سلوس، مرجع سبق ذكره، ص 53.

نسبة المصاريف المالية = المصاريف المالية / إجمالي الأعباء

أو
نسبة المصاريف المالية = المصارف المالية / رقم الأعمال

المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يعد التوازن المالي من المؤشرات الهامة لتقييم الوضع المالي للمؤسسة، فالتوازن المالي هو الحالة التي يكون فيها رصيد النقدية موجبا بعد سداد كافة الديون قصيرة الأجل، وفيما يلي سنتعرض أهم هذه المؤشرات.

أولاً: رأس المال العامل (FR)

و من خلاله سنقوم بتعريف رأس المال العامل و من ثم كيفية حسابه.

1- تعريف رأس المال العامل:

يعرف رأس المال العامل بأنه: " ذلك الجزء من الأموال الدائمة الذي يوجه لتمويل الأصول المتداولة".⁽¹⁾

فأص رأس المال العامل هو الهامش أو الفائض من الأموال الدائمة التي تزيد عن تمويلها للأصول الثابتة⁽²⁾.

ويحسب رأس المال العامل وفق علاقتين:

1-1- من أعلى الميزانية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

1-2- من أسفل الميزانية:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الديون قصيرة الأجل

2- أنواع رأس المال العامل:

وتتمثل في:⁽³⁾

2-1- رأس المال العامل الخاص:

(1) -Kamelhamche; **le diagnostic financier** ; es-Salaam édition ; Alger; 2001, p36.

(2) - خميسي شيخة، مرجع سبق ذكره، ص 83

(3) - زغيب مليكة، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديون المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 50

وهو المقدار المتبقي من الأموال الخاصة بعد تمويل الأصول الثابتة ويحتسب بإحدى العلاقتين التاليتين:

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس المال العامل الخاص} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون}$$

2-2- رأس المال العامل الدائم (الصافي):⁽¹⁾

يقصد به الفرق بين الأصول المتداولة والديون قصيرة الأجل وغالبا ما يكون رقما موجبا ويعتبر مقاسا مقبولا

للسيولة ويحسب وفق ما يلي:

$$\text{رأس المال العامل الدائم} = \text{الأصول المتداولة} - \text{الديون قصيرة الأجل}$$

2-3- رأس المال العامل الأجنبي:

يبين قيمة الموارد المالية الأجنبية في المؤسسة والمتمثلة في إجمالي الديون وهنا لا ينتظر إلى الديون بالمفهوم

السلي لها بل كمواد ضرورية لتنشيط عملية الاستغلال ويحسب وفق ما يلي:⁽²⁾

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الإجمالي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{إجمالي الديون}$$

أو:

2-4- رأس المال العامل الإجمالي:

يقصد به مجموع عناصر الأصول التي يتكفل بها النشاط الاستغلالي للمؤسسة ويشمل مجموع الأصول

المتداولة وقيم الاستغلال، قيم قابلة لتحقيق قيم جاهزة، ويحسب وفق العلاقة التالية:

(1) - سمير عبد العزيز، مدخل في التحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر، 1997، ص 332.

(2) - بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص 83.

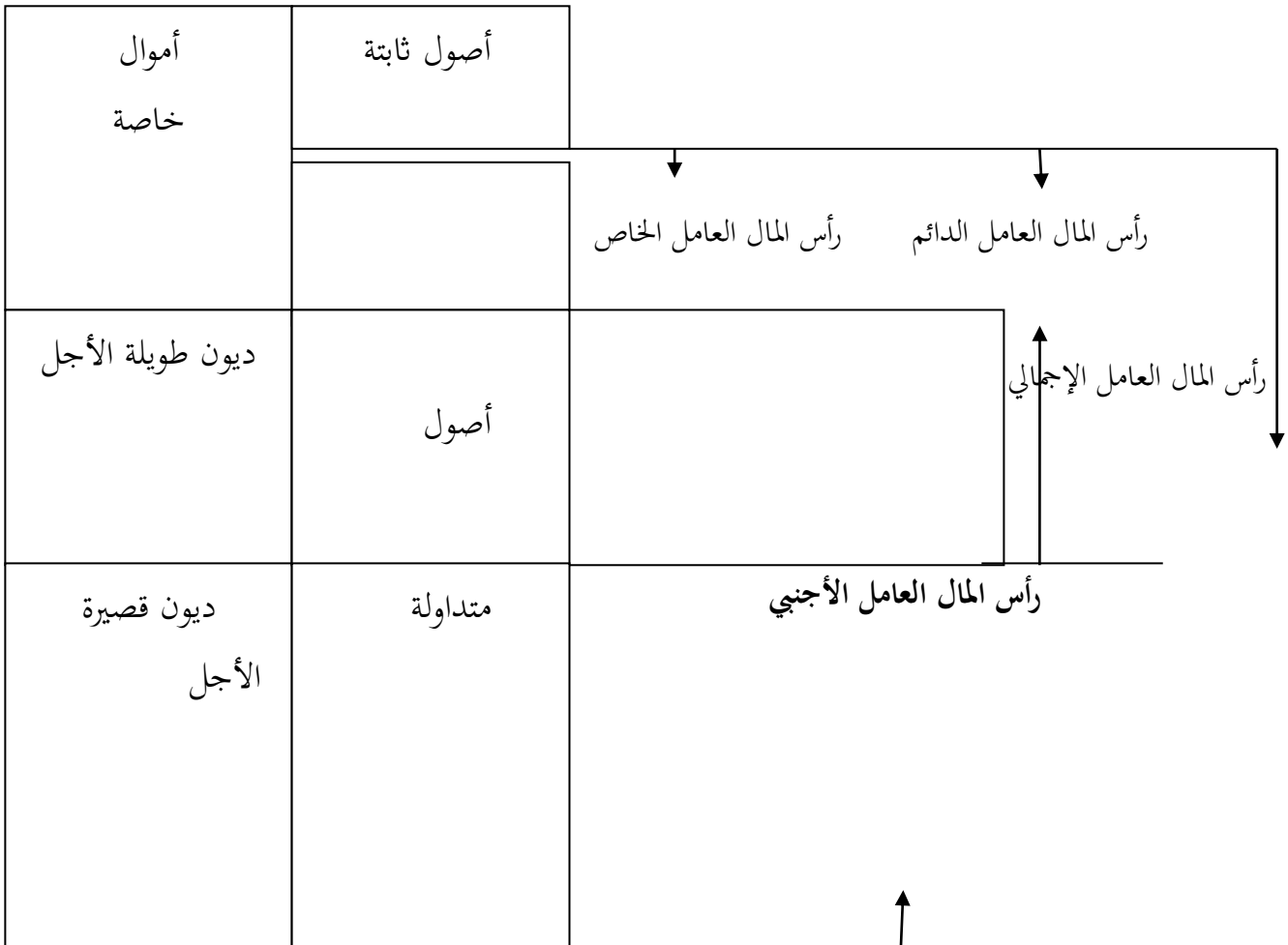
رأس المال العامل الإجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

أو:

رأس المال العامل الإجمالي = إجمالي الأصول المتداولة

والشكل التالي: يوضح مختلف أنواع رأس المال العامل

الشكل رقم (2-1): أنواع رأس المال العامل



المصدر: ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 48.

3- حالات رأس المال العامل (FR)

يأخذ رأس المال العامل ثلاث حالات تتمثل في:

3-1- رأس المال العامل موجب:

في هذه الوضعية تكون الأموال الدائمة أكثر من الأصول الثابتة، وهذا يعني أن الموارد الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة الطويلة الأجل، وهذا يدل على تحقيق المؤسسة للتوازن المالي.

3-2- رأس المال العامل سالب:

وهنا تكون الموارد الدائمة أقل من الأصول الثابتة، وهذا يعني أن الموارد الدائمة لا تغطي احتياجات طويلة الأجل، فالتوازن المالي هنا غير محقق.

3-3- رأس المال العامل سالب:

في هذه الحالة الموارد الدائمة تساوي الأصول الثابتة وهذا يعني أن الموال الدائمة تغطي احتياجات المؤسسة كوسيلة الأجل، فالتوازن المالي محقق في هذه الوضعية ولكن لا يوجد أي فائض في المواد الطويلة المدى.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل (BFR)

يمكن ان تصادف أي دورة نشاط احتياجات في رأس المال العامل و هذا ما سنحاول عرضه.

1- تعريف احتياجات رأس المال العامل (BFR)

يمكن تعريف الاحتياجات من رأس المال العامل على أنها: "احتياجات رأس المال العامل هو جزء من الاستخدامات المدرجة ضمن دورة الاستغلال أو التي تخص الذمة المالية غير مرتبطة بالاستغلال وغير المخصصة للبقاء طويلا في المؤسسة.⁽¹⁾

فاحتياجات رأس المال العامل هي ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة. ويحسب وفق العلاقات التالية:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = \text{احتياجات التمويل} - \text{موارد التمويل}$$

أو:

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} - \text{القيم الجاهزة}) - (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

أو:

(1) - زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 52.

$$\text{احتياج رأس المال العامل} = (\text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

2- حالات احتياج رأس المال العامل:

هناك ثلاث حالات لاحتياجات رأس المال العامل: (1)

2-1- احتياج رأس المال العامل موجب: (BFR أكبر من 0):

في هذه الحالة تكون استخدامات دورة الاستغلال للمؤسسة أكبر من مدارها إذ أنها ستمول احتياجاتها قصيرة الأجل بالاعتماد على الفاض من مواردها الطويلة المدى

2-2- احتياج رأس المال العامل معدوم: (BFR = 0)

هنا استخدامات الاستغلال للمؤسسة متساوية مع مواردها، إذ ليس لديها احتياجات الاستغلال للتمويل لأن الخصوم الدورية قصيرة المدى كافية لتمويل أصولها الدورية (المتداولة)

3-3- احتياج رأس المال العامل سالب: (BFR < 0)

في هذه الحالة استخدامات الاستغلال للمؤسسة أصغر من مواردها للاستغلال إذ ليس لها احتياجات لأن الخصوم قصيرة الأجل فائضة عن احتياجات التمويل في أصول الاستغلال وهذا يدل على أن المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية وتمويل احتياجات الدورة.

ثالثا: الخزينة

سنقوم بعرض كل من تعريف الخزينة وكذا حالاتها وأسباب انخفاضها.

1- تعريف الخزينة

"الخبزينة هي مجموعة السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة" (2)

"الخبزينة هي مجموع الأموال الجاهزة التي توجد تحت تصرف المؤسسة لمدة دورة استغلالية، أي مجموع الأموال السائلة التي بإمكان المؤسسة استخدامها فوراً والخبزينة على درجة كبيرة من الأهمية لأنها تعبر عن التوازن المالي

(1) - شوية دليلة، دور التحليل المالي في المؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص مالية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس 2005، ص 37.

(2) - بوشاشي بوعلام، السيد في التحليل المالي وتحليل الاستقلال، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، دون سنة النشر، ص 110.

للمؤسسة⁽¹⁾.

وتحسب الخزينة وفق العلاقتين التاليتين:

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

أو:

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{التسيقات البنكية}$$

2- حالات الخزينة:

هناك عدة حالات للخزينة وفق ما يلي:⁽²⁾

2-1- الخزينة موجبة: $T > 0$:

يعني أن رأس المال العامل في هذه الحالة أكبر من احتياجات رأس المال العامل، والمؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها لتغطية رأس المال العامل مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب على المؤسسة معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية وتقديم تسهيلات للزبائن.

2-2- الخزينة سالبة $T < 0$:

أي أن المؤسسة في حالة عجز بمعنى أنها غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها، وهذا يطرح مشكل يتمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطلب حقوقها لدى الغير أو تقترض من البنوك أو التنازل عن استثمارات دون التأثير على طاقتها الإنتاجية.

2-3- الخزينة $T = 0$:

وهذا يعني أن رأس المال العامل يساوي احتياجات رأس المال العامل، ويدل على أي المؤسسة أتاح خزينة مثلى والوصول إلى هذه الوضعية يتطلب الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة.

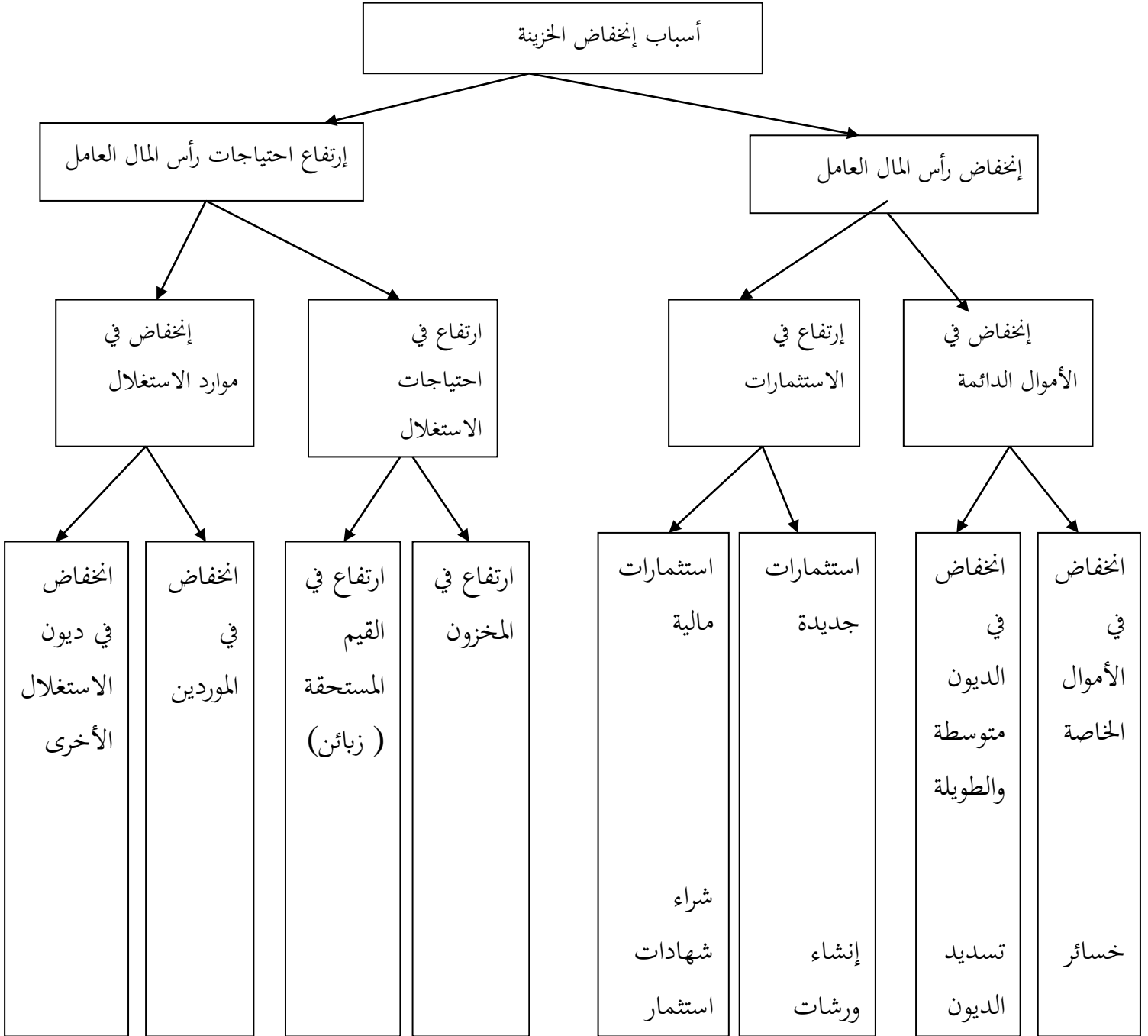
(1) - زغيب مليكة، مرجع سبق ذكره، ص 53

(2) - مراد حمزة، ربحي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 57.

3- أسباب انخفاض الخزينة:

هناك عدة أسباب لانخفاض الخزينة يمكن تلخيصها في الشكل التالي.

الشكل رقم 02: انخفاض الخزينة



المصدر: زغيب مليكة، التسيير المالي، حسب البرنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2012

ص 57.

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي باستخدام السيولة و الربحية

سنقوم بعرض كل من نسب السيولة و الربحية على حدى.

أولاً: نسب السيولة

تقاس نسبة السيولة مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها الجارية باستخدام مجموعة الأصول المتداولة، ويهتم مقرضو الأموال قصيرة الأجل (البنوك) بهذه المجموعة من النسب بصفة خاصة⁽¹⁾.

ومعظم المقاييس المستخدمة بشكل واسع القياس السيولة هي نسبة السيولة نسبة السيولة السريعة وفق ما

يلي: ⁽²⁾

1- نسبة التداول:

توضح هذه النسبة مقدار الموارد المتاحة في الأجل القصير لخدمة ديون الشركة قصيرة الأجل لذلك فهي تؤثر هامش الأمان من خلال قدرة الموجودات المتداولة على تغطية المطلوبات المتداولة وارتفاع النسبة مؤشر جيد لسيولة المؤسسة، وتحسب كالاتي: ⁽³⁾

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

إلا أنه يجدر بنا الإشارة إلى أن النسب لا يمكن أن تقر دون تفسير واضح فزيادة النسبة هو أمر جيد، ولكن الزيادة يمكن أن تكون مقبولة إلى درجة معينة، فقد يكون ارتفاع النسبة نتيجة زيادة عنصر من الأصول المتداولة بسبب تراكم المخزونات وعدم تصريفها وهو أمر غير مقبول أو قد تكون الزيادة بسبب زيادة عنصر النقديتات بصورة مبالغة مما يدل على عدم استخدام المؤسسة الجيد للسيولة لديها وتقليل الربحية نتيجة لذلك.

2- نسبة السيولة السريعة (المختصرة)

تعتمد هذه النسبة على الأصول سريعة التحويل إلى النقدية لقياس درجة سيولة المؤسسة، وتسمى أيضا بالاختبار القاطع فهي توضح قدرة المؤسسة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر سيولة ما عدا المخزون والمدفوعات مقدما، لذا فهي مؤشر قدرة الاستمرارية وفائدة هذه النسبة تكمن عندما تواجه المؤسسة في

(1) - عليان الشريف، رشاد العصار، مرجع سبق ذكره، ص 190.

(2) - عدنان نادية النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 90.

(3) - منير ابراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي للحديث، مصر، 2003، ص 74.

تصريف المخزون وتقاس هذه النسبة وفق الآتي:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = (\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم غير الجاهزة}) / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

3- نسبة السيولة الفورية (الجاهزة):

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها القصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حالياً تحت تعريفها فقط من دون اللجوء إلى القيم غير الجاهزة، ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة، كما يصعب عليها تحويل القيم غير الجاهزة إلى سيولة دون أن تفقد مكانتها وسمعتها في السوق فإن تطلب من زبائنها الدفع الفوري في سوق تتميز بالمنافسة وتكتب نسبة السيولة الجاهزة كما يلي⁽¹⁾.

$$\text{نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)} = \text{القيم الجاهزة} / \text{الديون قصيرة الأجل}$$

ثانياً: نسب الربحية

تستخدم عدة مؤشرات لقياس ربحية المؤسسة ونسب الربحية تمثل المردودية المتأنية من استخدام عنصر من العناصر المحركة للنشاط في المؤسسة، وقياس الآثار المترتبة عن استخدام أصول معينة أو خصوم معينة، وهي مقارنة النتيجة بما استخدم لتحقيقها وفيما يلي بعض منها:⁽²⁾

1- نسبة ربحية الأصول:

تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، وبالوحدات تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة المتداولة من نتيجة إجمالية، ويعبر عن هذه النسبة كما يلي:

$$\text{نسبة ربحية الأصول} = \text{النتيجة الاجمالية} / \text{مجموع الأصول}$$

2- نسبة ربحية الأموال الخاصة:

تمثل هذه النسبة مردودية الأموال الخاصة، أو هي النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين فتمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من نتيجة صافية وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة زادت

(1) - خالد الراوي، مرجع سبق ذكره، ص 60.

(2) - محمد صالح الحناوي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

أهمية وجاذبية أهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات، وتكتب كما يلي: (1)

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

3- نسبة مردودية النشاط:

تمثل مردودية رقم الأعمال، فالعبرة ليس في ضخامة رقم الأعمال ولكن بما يقدمه من نتيجة وتحسب كما

يلي:

$$\text{نسبة ربحية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

4- نسبة مردودية الأموال الدائمة

تشمل الأموال الدائمة، الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل مضافا إليها سندات المساهمة، ولما أضفنا في المقام الديون طويلة الأجل وسندات المساهمة فإن البسط يجب كذلك أن يحتوي على عوائد الديون، فتصبح النسبة على الشكل التالي:

$$\text{نسبة مردودية الأموال الدائمة} = \frac{\text{النتيجة الصافية} + \text{فوائد الديون}}{\text{الأموال الخاصة} + \text{الديون و السندات المساهمة}}$$

(1) - لسلوس مبارك، مرجع سبق ذكره، ص 52.

المبحث الثالث: أساليب مالية أخرى في تحسين الأداء المالي

بالإضافة إلى أدوات التحليل المالي التقليدية المتمثلة في مختلف نسب تحليل قوائم الدخل وقائمة المركز المالي والميزانية، هناك عدة أساليب مالية أخرى تساهم في تحسين وتقييم الأداء المالي، سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث، وخاصة الرفع المالي، و الإفصاح عن معلومات التمويل والاستثمار على تحسين الأداء و المراجعة التحليلية للقوائم المالية.

المطلب الأول: دور الرفع المالي في تحسين الأداء المالي

يمكن للمحلل المالي استخدام مدخلين عند إجراء عملية تحليل الرفع المالي واتخاذ هذا القرار بالنسبة للمشروع (قرار الاقتراض)، حيث أن هذين المدخلين يكونان مكملان لبعضهما ويتم استخدامهما معا وفي وقت واحد:

- ❖ **المدخل الأول:** هو فحص نسبة مستوحاة من حسابات وعناصر الميزانية العمومية وهي لتحديد مدى امكانية استخدام القرض في تمويل المشروع وهي مؤشري الفصل بشأن اتخاذ قرار الاقتراض؛
- ❖ **المدخل الثاني:** هو فحص نسب مستوحاة من حسابات وعناصر قائمة الدخل وهذه النسب تستخدم لقياس درجة الخطورة التي قد يواجهها المشروع إذا ما اتخذ ملاكه قرار الاقتراض.

أولاً: مفهوم الرافعة المالية

من خلال مفهوم الرافعة المالية سنقوم بتحديد تعريف الرافعة المالية و مبدأ أثر الرافعة المالية.

1- تعريف الرافعة المالية:

تعرف الرافعة المالية بأنها: "قدرة المؤسسة على استخدام الأموال الأجنبية ذات التكلفة الثابتة، سواء كانت في شكل قروض طويلة الأجل أو عبارة عن أسهم ممتازة بشكل يمكنها من زيادة العائد".⁽¹⁾

وترتبط أيضا بميكل التمويل وتعني شراء الأصول من الأموال المقترضة أو من إصدار أسهم ممتازة وهو ما يعني محاولة الوحدة استثمار رأس المال المفترض بما يحقق عائد أكبر من تكلفة الاقتراض"⁽²⁾

ويطلق الرفع المالي Leverage على أي اقتراض أو استخدام لأدوات مالية ينتج عنه تضخيم أثر الأرباح أو الخسائر على المستثمر، وفي الغالب يستخدم لوصف نسبة الاستدانة إلى حقوق الملكية في الشركات؛ فكلما زادت نسبة المديونية إلى حقوق الملكية زاد تأثير الرفع المالي على أرباح الشركة. ويمكن أيضا زيادة نسبة الرفع المالي باستخدام أدوات مالية أخرى مثل الخيارات المالية والعقود الآجلة، ويعود سبب استخدام هذا المصطلح إلى تشابه أثر الاقتراض

(1) - إلياس بن ساسي، مرجع سبق ذكره، ص 258.

(2) - أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 86.

على عوائد المؤسسة وطريقة عمل الرافعة لتحريك أجسام ثقيلة بمجهود أقل.

2- مبدأ أثر الرافعة المالية:

يقوم مبدأ أثر الرافعة مالية على مبدأ البسيط، فهي ناتج المرونة المكافأة المخصصة لرأس المال الخارجي عن المؤسسة أي الديون، فإن كانت مردودية الأصول تتجاوز التكاليف المالية المدفوعة للمقرضين، يكون هذا الفائض في فائدة المساهمين، حيث يكون الحديث هنا عن أثر الرافعة الايجابي، أما في الحالة العكسية، أي إذا كانت المردودية غير كافية من أجل تغطية التكاليف خفض ضمن مردودية المساهمين، ويصبح هنا أثر الرافعة سلبي.⁽¹⁾

ثالثا- أنواع نسب الرفع المالي:

تتمثل أنواع الرفع المالي في الأنواع التالية:

1-نسبة الاقتراض:

تستوحى هذه النسبة باستخدام حسابات وعناصر الميزانية العمومية، وتقيس النسبة المئوية للأموال المقترضة (بما فيها الخصوم المتداولة وجميع أنواع السندات) إلى مجموع أصول المشروع:

مجموع القروض (بما فيها الخصوم المتداولة وجميع أنواع السندات) / مجموع الأصول

2-معدل تغطية فائدة القرض:

تستوحى هذه النسبة باستخدام حسابات وعناصر قائمة الدخل

-وتقيس هذه النسبة المدى الذي يمكن أن تنخفضه الايرادات قبل أن يفقد المشروع قدرته على سداد فوائد القروض المستحقة عليه مما قد يعرضه لاتخاذ اجراءات قضائية ضده قد ينتج عنها اشهار افلاسه.

مجموع الدخل (الربح قبل الضريبة والفوائد) / مجموع الفوائد

3-معدل تغطية التكاليف الثابتة:

تستوحى هذه النسبة باستخدام حسابات وعناصر قائمة الدخل

-هذه نسبة تحتسب لتأخذ في الاعتبار المشكلات التي يمكن أن يتعرض لها المشروع في حالة فشله في سداد أقساط الايجار أو أقساط رد السندات بخلاف عجزه عن سداد فوائد القروض المستحقة.

مجموع الدخل (الربح قبل الضريبة والفوائد) / مجموع التكاليف الثابتة

(1)- مفلح عقل، مرجع سبق ذكره، ص 404.

ومجموع التكاليف الثابتة = الفوائد على (أوراق الدفع , القروض , السندات) + الأيجار + احتياطي

استهلاك رد السندات

رابعاً- نسب الرفع المالي:

إن نسب الرفع تبين مدى اعتماد المؤسسة على المديونية الاقتراضية في تمويل نشاطها، لأن كمية الدين التي تستخدمها المؤسسة له تأثيرات إيجابية وسلبية، وكلما زادت المديونية كلما زادت احتمالية أن تواجه المؤسسة صعوبات في الإيفاء بتلك الالتزامات المالية، لذلك كلما زادت المديونية كلما زادت احتمالية الإفلاس، وهذا يؤدي بدوره إلى حدوث حالة من الصراع بين أصحاب المصالح والذين لديهم ادعاءات (دائنة ومدينة) بالمؤسسة (المالكين من جهة والمقرضين من جهة أخرى وإدارة الشركة من جهة ثالثة).

رغم ذلك فإن المديونية تعتبر مصدر رئيسي في تمويل نشاط المؤسسة ذلك أنها توفر ميزة ضريبية، حيث أن الفوائد المدفوعة لخدمة المديونية تقتطع قبل حساب الضريبة، كما أن المديونية يصاحبها دين مستويات كلفة المبادلات كما أنه نسبياً أسهل عند توفير هذا المصدر مقارنة بإصدار الأسهم ويجب أن لا ننسى التأثير المباشر للمديونية على تقلب الأسعار الأسهم ومن هذا النسب التي تقيس الرفع هي: (1)

1- نسبة المديونية:

نسبة المديونية = إجمالي الديون (المطلوبات) / إجمالي الموجودات

تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل إجمالي موجوداتها على المطلوبات وتبين كل دينار واحد من

إجمالي الموجودات وما يقابله من ديون.

2- نسبة المطلوبات / حق الملكية

نسبة الديون / حق الملكية = $\frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{حق الملكية}}$

3- مضاعف حق الملكية:

ويطلق عليها أحياناً نسبة الرفع، وتبين كم دينار من إجمالي الموجودات التي تم تمويلها مقابل كل دينار واحد من

حق الملكية وتحسب كالاتي:

(1) - أسعد حميد العلي، مرجع سبق ذكره، ص 86-87.

$$\text{مضاعف حق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الموجودات}}{\text{حق الملكية}}$$

خامسا: ايجابيات وسلبيات الرفع المالي

يمكن تلخيص الايجابيات و السلبيات فيما يلي:

1- الايجابيات:

- تحسين العائد على حقوق المساهمين نتيجة الفرق بين كلفة الاقتراض ومردود الاستثمار؛
- المحافظة على السيطرة في المؤسسة لأن الدائنين لا صوت لهم في؛
- عدم مشاركة الآخرين في الأرباح المحققة (عدا ما يدفع على شكل فوائد للمقرضين)؛
- الاستفادة من الميزة الضريبية؛
- الاقتراض بحكمه يمكن للمنشأة من بناء سمعة في السوق المالية وهذا أمر بحاجة إليه دائما خاصة عندما تحتاج إلى مزيد من الاقتراض.

2- السلبيات:

- هناك عدة سلبيات للرفع المالي إذا ما تم في ظل العائد على الاستثمار أقل من تكلفة الاقتراض نذكر منها:
- عدم القدرة على خدمة الدين، والتي تتمثل في عدم القدرة على استلاء أقساط القروض والفوائد المستحقة في تاريخ استحقاقها مما يعرض الشركة إلى مخاطر اشهار الافلاس من طرف المقرضين؛
- ارتفاع تكاليف الوكالة المتعلقة بالمقرضين والمتمثلة بزيادة حدة الرقابة والتحكم ببعض الأمور داخل الشركة وذلك من خلال القيود التي تفرض ضمن اتفاقيات القروض المبرمة بين الشركة والمقرضين وهذا ما يؤدي إلى تقليل مرونة هيكل رأس المال الحالي للمشروع.

المطلب الثاني: أثر الإفصاح عن معلومات التمويل والاستثمار على تحسين الأداء المالي

- يعتبر موضوع التقييم المالي للمشاريع الاستثمارية أحد أهم فروع التحليل المالي، وهو جزء من دراسة الجدوى الاقتصادية لتقدير احتمالات نجاح فكرة استثمارية قبل التنفيذ الفعلي وتحديد الأفضلية النسبية التي تتمتع بها الفرص الاستثمارية المتاحة بما يتفق مع مفهوم الربحية.

أولا- مفهوم الإفصاح:

تركز معظم مفاهيم الإفصاح على تزويد مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات المناسبة،

فقيام المؤسسة بنشر المعلومات المالية يؤدي إلى اتخاذ قرارات رشيدة.

1 تعريف الإفصاح:

هناك العديد من التعاريف التي قدمت إلى الإفصاح يمكن ذكرها

يعرف الإفصاح على أنه: "الكشف عن المعلومات المالية و غير المالية و بيانها في تقارير تقدم للمستخدمين و

المهنيين بالمؤسسة".¹

كما يعرف الإفصاح علناً: "الإعلان عن شيء أو نشره".²

يتضح جلياً من التعريفين السابقين بأن الإفصاح يعني أن تتضمن التقارير المالية بعدالة ووضوح معلومات

موثوق فيها عن العمليات المالية و الغير المالية في المؤسسة للمستخدمين عند اتخاذ قراراتهم.

فالإفصاح هو تلك المعلومات التي تقدمها الإدارة لمستخدمي التقارير المالية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات.

2 أهمية الإفصاح المالي:

يتمثل الإفصاح في إعلام مستخدمي التقارير المالية بالمعلومات الضرورية المساعدة على اتخاذهم القرارات

المناسبة، فالإفصاح يسعى إلى توفير معلومات مالية على درجة عالية من الدقة للمستخدمين ومساعدتهم في اتخاذ

القرارات المناسبة.

فقد نص المعيار الدولي رقم (07) لمعايير الإبلاغ المالي الدولي على ضرورة الإفصاح في القوائم المالية حتى

يتمكن مستخدمو تلك القوائم المالية من تقييم:³

- أهمية الأدوات المالية في القوائم المالية؛

- طبيعة و مدى المخاطر المالية التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة خلال الفترة المالية.

و يظهر مستوى الإفصاح عند عرض القوائم المالية، و ما توفره هذه القوائم و ملحقاتها من بيانات ومعلومات

مالية ذات موضوعية و مصداقية، حيث تبرر بشكل واضح نشاط المؤسسة و تظهر أهمية الإفصاح في المؤسسات

الاقتصادية من خلال:⁴

- تساعد معلومات القوائم المالية في إظهار مدى نجاح الإدارة في تسيير المؤسسة الاقتصادية، كما تعمل على

¹Peberts .G ,zeetnan .P, Gordon .P, **international financial accounting: A comparative approach**, prentice hall London, 2002, p125.

²ابراهيم جابر السيد، الإفصاح المالي أثره و اهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، دار غيداء للنشر و التوزيع، الأردن، 2014 ص17.

³ محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سبق ذكره، ص623.

⁴ محمد حسين أبو نصار، علي عبد القادر الذنبيات، أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية و مدى كفايتها في تلبية احتياجات

مستخدمي البيانات المالية، مجلة دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 32، العدد 1، الأردن، 2005، ص118

حماية حقوق المستخدمين؛

- تساعد معلومات القوائم المالية على إظهار مدى كفاءة الإدارة في العملية التسييرية داخل المؤسسة؛

- إن الإفصاح يؤدي إلى الزيادة في الشفافية، و بالتالي يؤكد على تقليل من مستوى عدم التأكد من خلال القدرة على التنبؤ بشكل كاف، و كذا زيادة الدافعية لدى المسيرين على الالتزام بالجانب الأخلاقي فيما يتعلق بتحويل المعلومات اللازمة للمستخدمين.

ثانيا- مفهوم المشروع الاستثماري:

المشروع كمصطلح يعني: " فكرة مقترحة تخضع إلى الدراسة والتقييم الذي يعني احتمال الأخذ بها أو رفضها على الاطلاق، أو احتمال تنفيذها بعد إجراء القليل أو الكثير من التعديلات عليها. .
فالمشروع الاستثماري هو مجموعة من النشاطات المتنافسة والمتفاعلة فيما بينها من أجل تحقيق أهداف عامة أو خاصة وذلك في إطار الموارد المتاحة.

ثالثا- البيانات الواجب الإفصاح عنها في المشروع الاستثماري:

من أجل إمكانية القيام بتقييم أي مشروع استثماري لا بد من توفر مجموعة من البيانات اللازمة لإجراء هذا التقييم مهما كان النموذج المستخدم والمعيار المراد.... وهذا نظرا لخصوصية الاستثمارات والتي تتميز بالخطوة الأولى نحو المجهول وعدم التأكد وتوفير هذه البيانات يتطلب الأخذ بعين الاعتبار لكل التفاصيل مع الاستفادة من التجارب السابقة والتي بينت إهمال بعض التفاصيل سيترتب عنها الكثير من المشاكل والتي لا تظهر إلا بعد فوات الأوان ومن بين هذه البيانات ما يلي:

1- تقدير حجم المشروع:

ويتطلب حجم الاستثمار مباشرة بعد تحديد نوع الإنتاج الذي سيقدم للمشروع بإنتاجه، ويدخل تحت نسبة حجم الاستثمار كل التكاليف الاستثمارية اللازمة لإقامة المشروع وتجهيزه وإعداده في صورة صالحة للبدء في التشغيل وبالتالي يجب أن نعرف أن التكاليف المترتبة منذ ظهوره ففكرة حتى تخفيف في صورة قادرة على البدء في التشغيل.

2- تقدير تكاليف تشغيل المشروع وإيراداته:

تتمثل العناصر الأساسية التي يجب معرفتها عند إجراء التقييم، خصوصا تلط المتعلقة بالربحية عند المفاضلة بين تكاليف المشروع والإيرادات التي سيحصلها من بين منتوجاته وتتمثل في:

- تكاليف التشغيل (التدفقات الخارجة) وتشمل على تكاليف شراء المواد الأولية وتكاليف الحصول عليها

(النقل)..... الخ؛

- الإيرادات (التدفقات الداخلية) وتتمثل في كل ما يحققه المشروع من عائد أو دخل.

3- العمر الاقتصادي للمشروع:

وهنا يجب التفرقة بين العمر الإنتاجي والعمر الاقتصادي، فالأول عبارة عن الفترة التي يكون فيها المشروع منتجا بمعنى التجهيزات والآلات مازالت قادرة على الإنتاج. أما العمر الاقتصادي فهو الفترة التي تكون فيها عملية تشغيل المشروع مجدية اقتصاديا وبمعنى آخر الفترة الزمنية التي يحصل فيها المشروع على التدفقات النقدية الموجبة.

4- القيمة المتبقية للمشروع:

ويقصد بها قيمة الأصول المكونة له في نهاية عمره الاقتصادي والتي يمكن بيعها وتحصيل تدفقات نقدية نتيجة لذلك، حيث تضاف هذه القيمة للإيرادات السنة الأخيرة من حياة المشروع بعد اقتطاع الضرائب منها.

المطلب الثالث: أثر المراجعة التحليلية للقوائم المالية على تحسين الأداء المالي

تمثل المراجعة التحليلية إحدى الأدوات المستعملة في التحليل المالي و ذلك من خلال استخدامها في تحليل القوائم المالية لتحسين الأداء المالي.

أولاً: مفهوم المراجعة التحليلية

تتمثل المراجعة التحليلية في كونها نوع من اختيارات التحقق الأساسية للبيانات والمعلومات المالية التي يتم أدائها عن طريق دراسة ومقارنة العلاقات بين البيانات التي سيتم الاعتماد عليها بالتدقيق. (1) ويرى الباحثون عن الحصول على القوائم الكافية والمناسبة هي من الإجراءات المهمة التي يجب أن يسعى إليها المراجع قبل بداية عملية المراجعة وأثنائها حتى يكون تقريره كافياً.

فالمراجعة التحليلية كذلك عبارة عن مجموعة الأساليب والنسب المالية، تحليل الاتجاهات، الانحدار، التي تجرى على المعلومات المالية بهدف دراسة ومقارنة العلاقات المختلفة بين عناصرها وفحص البنود غير العادية والجوهرية فإذا أظهرت هذه البنود رصيذاً منطقياً ومعقولاً فإن هذا الوصف الذي جرى لها يعتبر مراجعة تحليلية.

إجراءات المراجعة التحليلية هي عبارة عن مساعدة المدقق على تحديد وفهم طبيعة المنشأة ومدى توقيت العمل الذي سوف يتم إنجازه، كذلك التعرف على العناصر العامة التي تتطلب عناية مهنية خاصة خلال أداء عملية المراجعة.

(1) - سارة محمد برممة محمد، وآخرون، دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد، 172017، ص

ثانياً: أهمية المراجعة التحليلية في تحسين الأداء المالي

تظهر أهمية المراجعة التحليلية من حيث علاقتها ببرنامج المراجعة ومستخدمي القوائم المالية وإدارة المشروع وموقف أصحاب المهنة وأجهزة الرقابة العليا الحكومية كما يلي: (1)

فمن حيث علاقة المراجعة التحليلية بمراجعة الحسابات، تمكن المراجعة التحليلية مراجع الحسابات أن يحدد اتجاهات عملية المراجعة عند تقييمه لبرنامج المراجعة وذلك بالاعتماد على القيم المتوقعة التي يمكن الحصول عليها ومقارنتها مع القيم الفعلية في القوائم المالية وذلك باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية التي أشرنا إليها سابقاً.

أما من حيث كلفة المراجعة التحليلية بمستخدمي القوائم فإن مراجع الحسابات مطالب من المجتمع المالي المؤلف من المستثمرين والمساهمين بضرورة القيام بإجراءات المراجعة التحليلية وذلك للأسباب التالية:

-عدم كفاءة الإفصاح في القوائم المالية التقليدية؛

-عدم كفاية نظام التقارير؛

-فشل إدارة الرقابة الداخلية.

وترتبط المراجعة التحليلية بإدارة المشروع ك معالجة المشاكل الآتية: (2)

-اتساع حجم المشروع حجم مما اضطر الإدارة إلى الاعتماد على التقارير والإحصائيات بدلا من الملاحظة

المباشرة وذلك لتحديد مستوى الكفاءة والفعالية في المشروع؛

-فتعتبر المراجعة التحليلية إحدى الوسائل التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على مواطن القوة والضعف

وشاعر على تحسين جودة عملية المراجعة ويستطيع المراجع من خلالها تقييم أداء مساعديه والكشف عن الوجهة الأصول في أعمالهم.

ثالثاً: أهداف المراجعة التحليلية

تهدف المراجعة التحليلية أما نص المعيار الدولي رقم (12) من أدلة التدقيق الدولية إلى مساعدة المراجع في

المجالات الآتية: (3)

(1) - علي محمد موسى، إجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعية، العدد الخامس عشر، المجلد الثاني، 2013، ص 318.

(2) - أحمد عبد الرحمان الخادمة وحاكم الرشد، العملية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة عملية التدقيق، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 3، العدد 4، 2007، ص 486.

(3) - نيفينا عبد الله أبو سمهدانة، مجالات مساهمة استخدام المراجعة التحليلية في تخطيط وأداء عملية المراجعة، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة

- الفهم الكامل الطبيعية أعمال المؤسسة محل المراجعة ؛
 - تحديد المجالات التي قد ترفع فيها المخاطر ومن ثم التركيز عليها؛
 - تقييم مدى اختبارات العمليات والأرصدة؛
 - تحديد المجالات التي تستلزم تدقيقا اضافيا.
- وإجراءات المراجعة التحليلية تستخدم الأغراض عديدة من أمثلتها: (1)
- فهم طبيعة الصناعة وأعمال العميل التي تؤثر على تخطيط عملية المراجعة، يجب على المراكز أن يكون على دراية بطبيعة صناعة المؤسسة محل المراجعة كجزء من عملية التخطيط للمراجعة، وعن طريق إجراء مقارنة معلومات السنة الحالية التي لم تراجع بعد مع معلومات السنة السابقة؛
 - تقدير قدرة المؤسسة على الاستمرار: تستخدم إجراءات المراجعة التحليلية عادة كمؤشر للحكم على مدى قدرة المؤسسة على الاستمرار، أو كمؤشر على وجود مشاكل مالية وقد يساعد على تقويم احتمال إفلاس المؤسسة.

الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، كنفة، 2006، ص 28.

(1) - حاتم محمد الشيشي، أساسيات المراجعة، مدخل معاصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص 204.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل المفاهيم الأساسية للأداء وتقييم الأداء المالي ومؤشرات تقييم الأداء المالي، فعملية تقييم الأداء هي قياس موضوعي لحجم ما تم إنجازه ومستوى ذلك بالمقارنة مع المطلوب إنجازه كما ونوعا، فيهدف تقييم الأداء المالي إلى الوقوف على مستوى إنجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المسكرة في خطتها الإنتاجية كما تطرقنا لبعض أفضل وأهم النسب والمؤشرات المالية التي يستند عليها في عملية التقييم.

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن عملية تقييم الأداء المالي تساعد المؤسسة على اكتشاف نقاط الضعف والقوة والانحرافات ومحاولة علاجها، فالحلل المالي و من خلال مختلف الأساليب التي يستخدمها يعمل على تعزيز المركز المالي للمؤسسة.



الفصل الثالث

دراسة حالة مؤسسة العمومية للجزائرية للمياه

"وحدة البويرة"

تمهيد:

بعد أن تناولنا في الفصلين الأول والثاني أهم المفاهيم التي تحيط بالتحليل المالي للقوائم المالية، والتعرف على كيفية تقييم الأداء المالي وأهم الأدوات والأساليب المستعملة في ذلك، سنقوم في هذا الفصل بتطبيق ما قمنا بإعداده في الجان النظري على المؤسسة الجزائرية للمياه التي هي محل دراستنا، وذلك من خلال التعريف على أثر تحليل القوائم المالية على تحسين أداء المؤسسة حيث قسمنا هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- بطاقة فنية للمؤسسة الجزائرية للمياه؛
- تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية للمياه؛
- تحليل التدفقات المالية للمؤسسة الجزائرية للمياه.

المبحث الأول: بطاقة فنية للمؤسسة الجزائرية للمياه

تؤدي مؤسسة الجزائرية للمياه "ADE" كغيرها من المؤسسات الاقتصادية دورا فعالا في إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية، ولهذا سوف نخصص هذا المبحث للحديث عن نشأة مؤسسة الجزائرية للمياه، والتعرض للمهام المنوطة به وأهدافها وكذا عرض الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول: مفهوم المؤسسة الجزائرية للمياه

من خلال هذا المطلب سنقوم بعرض كل من تعريف المؤسسة الجزائرية للمياه ومهامها وكذا هيكلها.

أولا- تعريف الجزائري للمياه

"الجزائرية للمياه مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، نشأت المؤسسة في 21 أبريل 2001، توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية، ويوجد مقرها الاجتماعي في الجزائر"¹.

ثانيا- مهامها:

تكلف المؤسسة في إطار السياسة الوطنية للتنمية بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب والمياه الصناعية، ونقلها ومعالجتها وتخزينها وجرها وتوزيعها والتزويد بها، وكذا تجديد الهياكل القاعدية التابعة لها وتنميتها من خلال:⁽²⁾

1- التسيير:

و ذلك من خلال تسيير التحويل و تسيير المعالجة، تسيير التخزين و تسيير جمع وجر المياه، تسيير التوزيع والتزويد بالماء الصالح للشرب والصناعة.

2- تجديد المنشآت المتعلقة به:

وهي مكلفة من جهة أخرى بالتحكم في المنشآت، والتحكم في العمل لحسابها الخاص أو بتفويض من الدولة أو الجماعات المحلية، المبادرة بكل عمل يهدف إلى تنظيم تسيير الخدمة العمومية للمياه الممنوحة للأشخاص المعنوية أو الخواص لحساب الولاية.

وتكلف المؤسسة بهذه الصفة عن طريق التفويض بالمهام التالية:

¹ وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 27 محرم 1422 الموافق لـ 21 أبريل 2001.

⁽²⁾ - نفس المرجع أعلاه.

❖ مراقبة نوعية المياه الموزعة؛

❖ المبادرة بكل عمل يهدف إلى اقتصاد المياه، لا سيما عن طريق:

- تحسين فعالية شبكات التحويل والتوزيع؛

- إدخال كل تقنية للمحافظة على المياه؛

- مكافحة تبذير المياه بتطوير عمليات الإعلام والتكوين والتربية والتحسين باتجاه المستعملين؛

- تطوير برامج دراسية مع المصالح العمومية التربوية لنشر ثقافة اقتصاد المياه.

❖ التخطيط لبرامج الاستثمار السنوية والمتعددة السنوات وتنفيذها؛

❖ تأمين المياه لجميع المشتركين؛

❖ تنظيم ورقابة الأنظمة المحلية للجزائرية للمياه وتسييرها من خلال:

- الإنتاج؛

- النقل؛

- المعالجة؛

- التخزين؛

- إيصال المياه؛

- التوزيع.

❖ التحكم والاقتصاد في استهلاك المياه وحمايتها ضد كل التسريبات ومحاربة انقطاع الماء؛

❖ التحكم في العمال والعمالة من أجل حسابها الخاص أو بالمندوبية من أجل حسابات الدولة (الجماعات المحلية).

تحل هذه المؤسسة محل جميع المؤسسات والهيئات العمومية الوطنية والجهوية والمحلية في ممارسة الخدمة العمومية

لإنتاج المياه الصالحة للشرب وتوزيعها لاسيما:

- الوكالة الوطنية لمياه الشرب والمياه الصناعية والتطهير؛

- المؤسسة العمومية الوطنية ذات الاختصاص الجهوي في تسيير مياه الشرب لمؤسسات توزيع المياه المنزلية

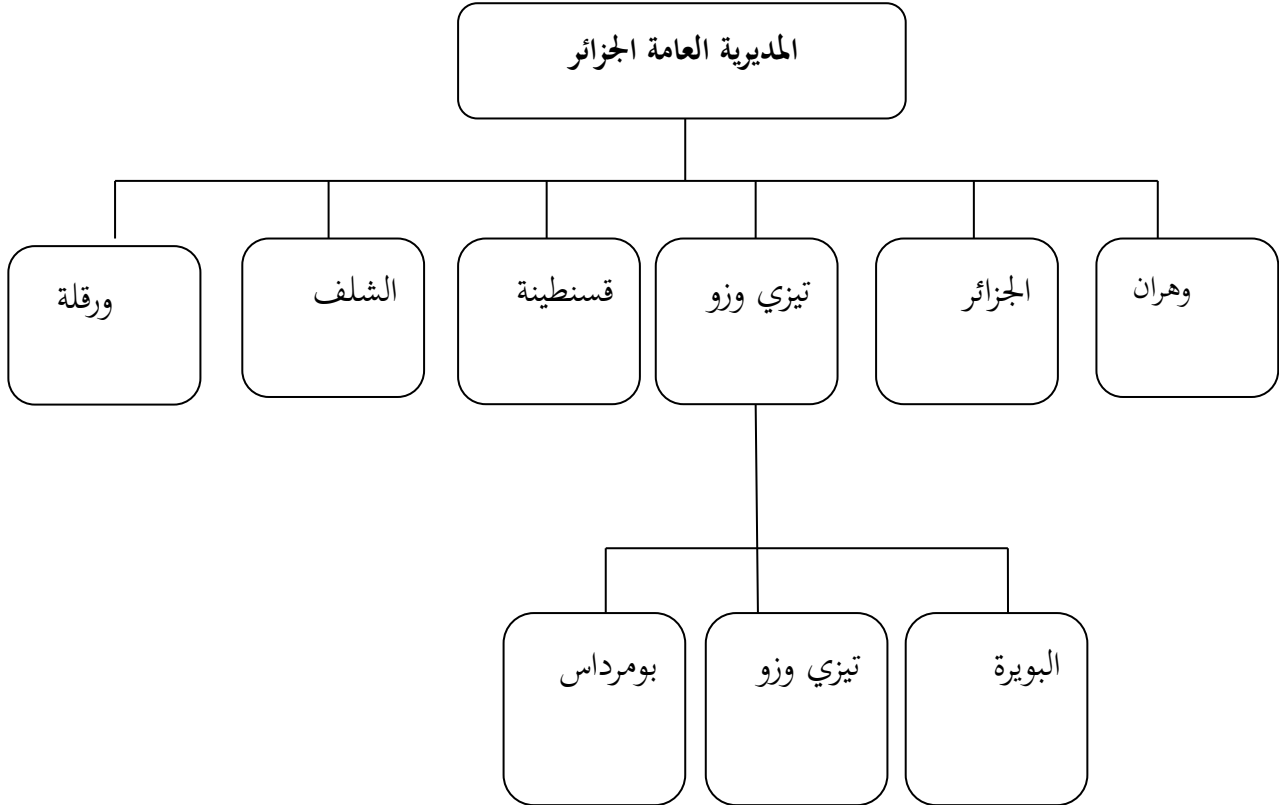
والصناعية والتطهير في الولاية؛

- الوكالات والمصالح البلدية وتوزيع المياه.

ثالثا- الهيكل التنظيمي للجزائرية للمياه

من أجل خدمات المياه والتي تعتبر ضرورة وجد حساسة، الجزائرية العمومية للمياه ومن أجل ضمان خدماتها لكل المواطنين قامت بتصميم هيكلتها لها على المستوى الوطني من خلال تقسيم الجزائرية للمياه إلى مناطق ووحدات وكل وحدة تحتوي على فروع والشكل التالي يوضح تقسيمها على المستوى الوطني.

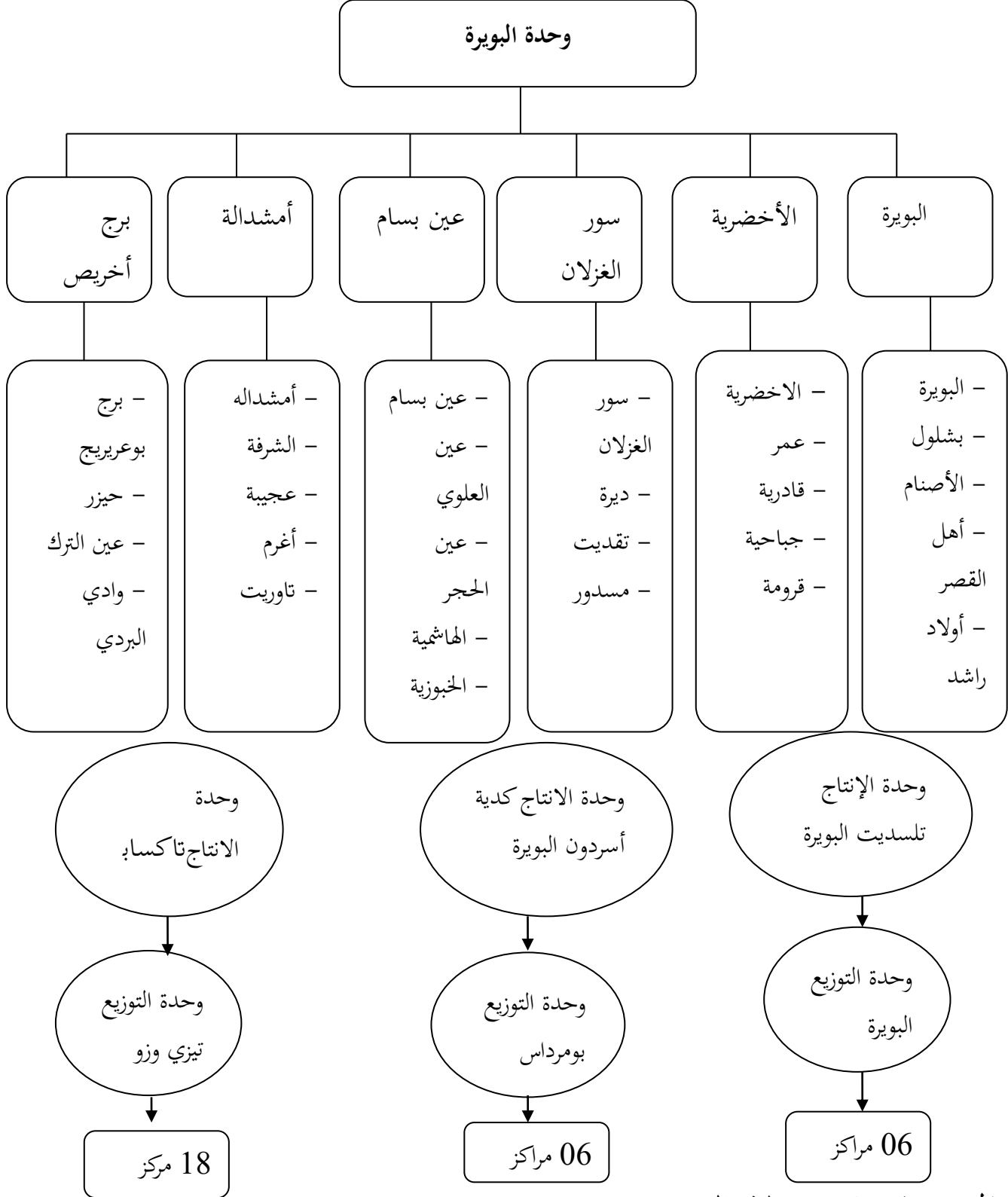
الشكل رقم (01-03): الهيكل التنظيمي الجزائرية للمياه على المستوى الوطني.



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

أما الهيكل التنظيمي للمؤسسة على مستوى ولاية البويرة فهو مبين بالشكل التالي.

الشكل رقم (3-2): الهيكل التنظيمي لمركز تيزي وزو



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المطلب الثاني: امكانيات الجزائرية للمياه

تقوم الجزائرية للمياه بتشغيل حوالي 425 عامل مقسمون كآلاتي: (1)

-02 إطارات عليا؛

-93 إطار سامي؛

- 206 عون تحكم؛

- 124 عون عادي (أعوان التطبيق).

تحت طاقة إنتاج مقدرة ب 21.278.334 متر مكعب مقسمة كآلاتي:

- ماء مجمع 7.986.180 متر مكعب؛

- ماء معالج 13.192.145 متر مكعب؛

- بتغطية تقدر ب 57.670 مشترك.

بحيث تقوم بتأمين الماء وتقريب المصالح وخدماتها للمشاركين من خلال تقسيمها إلى وحدات فرعية، ومن

أجل إيضاح هذه الفكرة ارتأينا تلخيصها في الجدول التالي مع إظهار إمكانيات كل وحدة على حدا.

الجدول رقم(03-01): جدول يوضح المراكز التابعة لوحدة البويرة

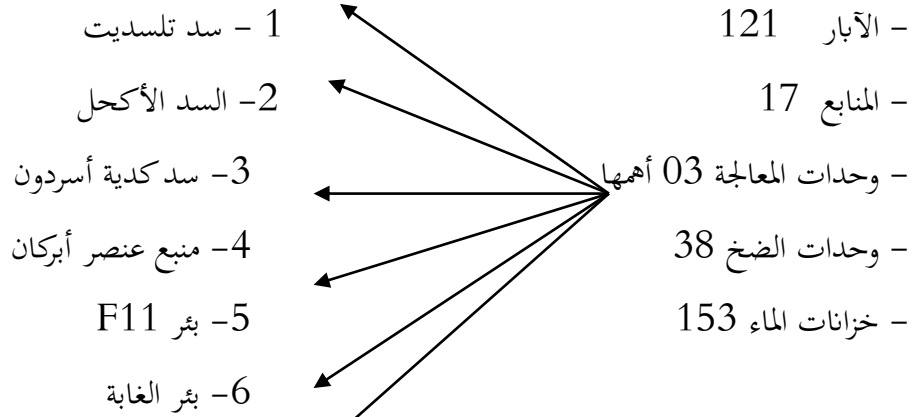
الجدول التالي يوضح الإمكانيات المتاحة للجزائرية للمياه وحدة البويرة مع إظهار حسب تقسيمات الفروع

وحدة البويرة					
مركز البويرة	مركز الأخريرة	مركز برج أخريص	مركز مشدالة	مركز سور الغزلان	مركز عين بسام
سد تلسديت	بئر برجة	سد تلسديت	منبع عنصر ابركان	السد الاكحل	السد الأكحل
بئر سيدي زيان	بئر بعمود	بئر الغابة	بئر تاوريت	بئر السواقي	بئر بير غبالو
بئر F11	بئر عمر		بئر عجبية	كدية أسردون	بئر عين الحجر
بئر F08	كدية أسردون	بئر الشرفة			منبع عين البارد
بئر F 21					كدية أسردون

المصدر: وثائق مقدمة من المؤسسة

(1) - وثائق مقدمة من المؤسسة

أولاً: المنشآت المائية المسيرة من طرف الوحدة



ثانياً: أهم شعارات المؤسسة

المياه مستقبلاً للإنسانية Les eaux sont l'avenir de l'humanité

الجزائرية للمياه تنظيم عمومي في خدمة المشتركين

L'algérienne des eaux ; un organisme public aux services du citoyen

De l'eau pour un monde sain المياه الصالحة لمجتمع صحي

المطلب الثالث: أهداف الجزائرية للمياه وأهم مصالحها

يمكن تلخيص أهداف الجزائرية للمياه و أهم مصالحها من خلال العناصر التالية:

أولاً- أهداف الجزائرية للمياه:

تتمثل أهداف الجزائرية فيما يلي: (1)

1- الجزائرية للمياه وحدة البويرة::

ضمان الاحتياجات الخاصة من الماء للمشاركين، وضمان التسيير الفعال لمورد المياه وحمايته من الضياع والسرب واعطائه كل قيمته الاقتصادية.

2- لامركزية التسيير:

وذلك من أجل جعل الوحدات تتمتع بالاستقلال الذاتي وتسييرها لإعطاء أكبر قدرة على تحميل القرار والتدخل في الوقت المناسب حسب ما تمليه ظروف كل وحدة خاصة في تسيير ماليتها وخزيرتها العمومية ونشاطها التجاري.

(1) - معلومات مقدمة من طرف المؤسسة.

3- مشاركة المتعاملين في تسيير الخدمات العمومية:

من خلال ترقية عقود التسيير والإيجار والامتياز والبناء والاستغلال والتمويل، وتشير أن عدة مؤسسات أجنبية قامت بإنشاء سدود على المستوى الوطني، كما أن تسيير شبكة توزيع المياه بعهدة مدن كبرى قد منحت لعدة شركات مثل: الجزائر ووهرا و قسنطينة.

4- توفير الحاجيات من المياه بأكبر جودة ممكنة.

5- تطوير تقنيات التسيير

6- وضع مخطط للتكوين والتأهيل وذلك بانتهاج سياسة استثمارية تضمن التطور التقني وتطوير كفاءة العمال.

6- تحسين نوعية الماء وذلك بالتحكم في تسيير الشبكات ومكافحة تبذير المياه.

7- إصلاح نظام التسعيرة والتحصيل بإعطاء الماء قيمتها الاقتصادية الحقيقية

8- تسطير التشاور مع الجماعات المحلية بإنشاء مجالس للتنشيط والمراقبة وتخلي الدولة على التحكم في المنشآت.

ثانيا- مصالحي الجزائرية للمياه:

تتمثل مصالحي الجزائرية للمياه في العناصر التالية:

- مدير الوحدة: مكلف بتسيير وحدة المياه؛

- رئيس خلية الإعلام الآلي: مكلف بترقية وسيلة الإعلام واستغلال التطبيقات في الإعلام الآلي؛

- رئيس خلية الاتصال: مكلف بوضع الوحدة في مجال الاتصال والإعلام الآلي وكذا ترفيتها؛

- مساعد مكلف بالأمن والتراث: يساعد مدير الوحدة في وضع مخطط الأمن الداخلي وحماية تراث الوحدة

طبقا للأحكام المعمول بها؛

- مسؤول مركز المكالمات الهاتفية: يعبر مركز المكالمات الهاتفية من أهم أنشطة الجزائرية للمياه، فهو عبارة عن

حلقة الوصل بين المؤسسة وجميع زبائنها ومشتريها، فهي بمثابة الأذن الصاغية لهم.

يبدأ هذا المركز عمله منذ ساعة 16:30 مساء، متيحاً الفرصة لجميع المشتركين بالاتصال والاستفسار عن

طريق رقمين خصصتهما لذلك.

هذين الرقمين يعتبران حلقة الوصل بين الجزائرية للمياه وجميع الزبائن والمشاركين من أجل تنظيم الوسائل

وتحسين نوعية الخدمات المقدمة من خلال الاستماع إلى:

- تظلمات وشكاوي جميع المشتركين طيلة أيام الأسبوع؛

- البلاغ عن التسربات؛

- الاستماع إلى المشاكل المطروحة للجزائرية للمياه ومشاركتها مثل: الفواتير، جودة المياه، انقطاعات المياه؛

- دائرة الإدارة والوسائل: يسهر على تنفيذ سياسة المؤسسة في المجال الإداري وسير الوسائل والتراث كما

يسهر على تطبيق النصوص والقوانين المعمول بها في هذا المجال؛

- رئيس المالية والمحاسبة: يسهر على التسيير الدقيق للموارد المالية للوحدة وإعداد التقرير السنوي؛

- رئيس الدائرة التجارية: مسؤول عن إعلام الزبائن والجمهور، يسهر على فتورات المياه الموزعة وكذا تحصيل

مستحقات الوحدة، كما يقوم بترقية وتحسين كل ما يتعلق بالنشاطات التي تهدف إلى تحسين علاقة الزبائن بالوحدة

وكذا الرفع من مداخيل الوحدة؛

- رئيس دائرة الاستغلال: يسهر على الاستغلال الأمثل لكل المنشآت وهيكل الري لضمان توزيع مياه

بكميات كافية ونوعية جيدة؛

- رئيس دائرة الموارد البشرية: مكلف بتسيير الموارد البشرية للوحدة ومسؤول عن تنفيذ مخطط التكوين

للمؤسسة كما يسهر على تطبيق النصوص والتشريعات الخاصة والمعمول بها في مجال علاقات العمل.

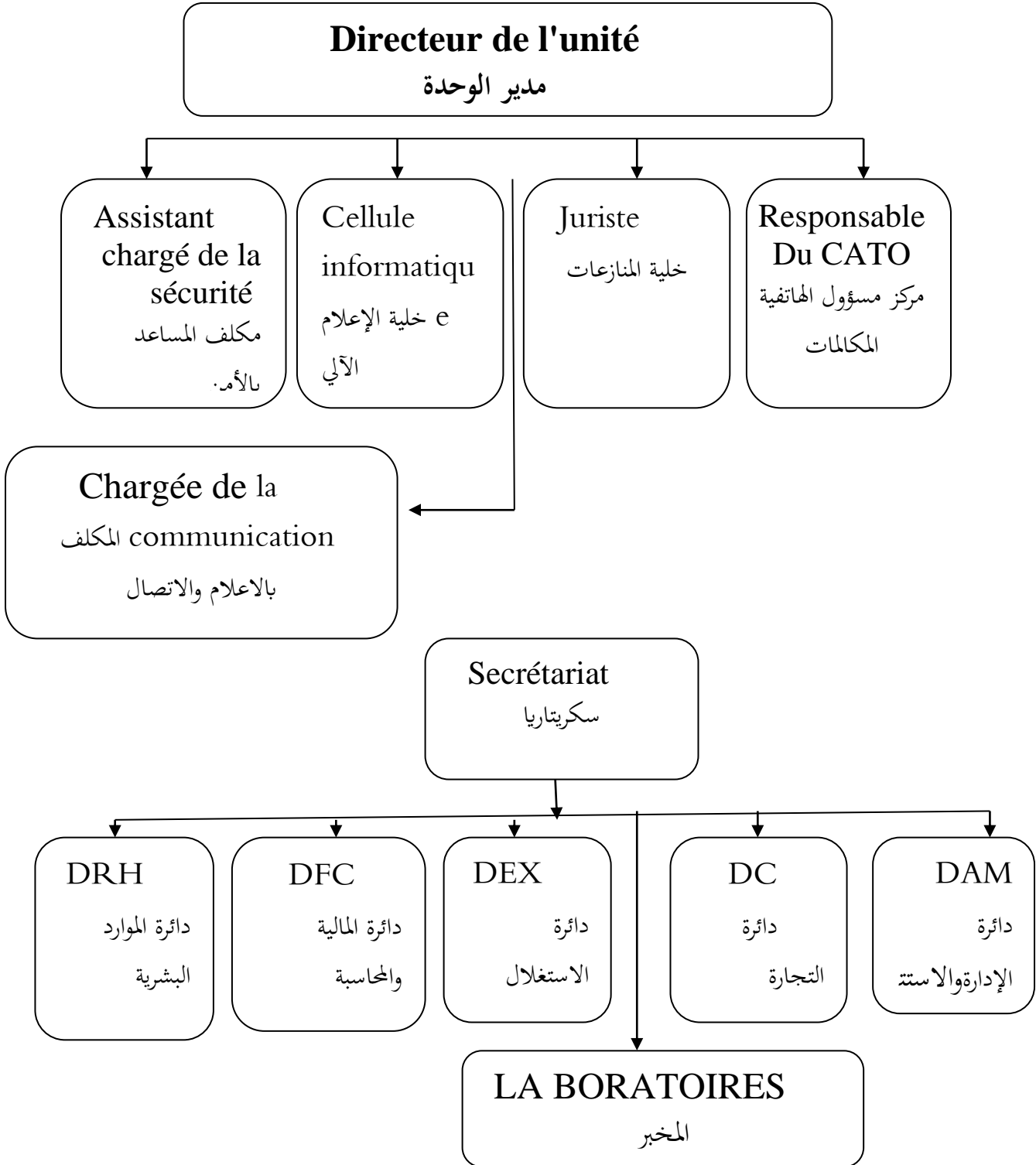
- رئيس المخبر: مكلف بتسيير مخبر الوحدة، مسؤول عن العمال، والوسائل والمواد الكيماوية، يراقب عملية

تحليل المياه الصالحة للشرب.

و الشكل التالي يوضح مصالح الجزائرية للمياه.

الشكل رقم (03-03): الهيكل التنظيمي لمديرية الوحدة

Organigramme de la direction de l'unité



المصدر: وثائق مقدمة من طرف المؤسسة

المبحث الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الجزائرية للمياه

سنحاول من خلال هذا المبحث عرض الميزانية المالية لسنوات (2014-2015-2016) ومن ثم الحصول على الميزانية المالية المختصرة.

المطلب الأول: عرض الميزانيات المالية للسنوات 2014-2015-2016

سنقوم بعرض الميزانيات المالية للسنوات 2014، 2015، 2016 وفق الجداول التالية:

أولا: الميزانية المالية لسنة 2014.

الجدول رقم (03-02): جانب الأصول من الميزانية المالية

		2014	
المبلغ الصافي	الإهلاكات	المبلغ الإجمالي	البيانات
			الأصول غير الجارية:
6813153.27	886083.09	7699236.36	التثبيتات غير المعنوية
241819903.41	212169001.01	453988904.42	التثبيتات العينية
35177745.00		35177745.00	الأراضي
152007342.67		152007342.67	البناءات
55520898.83	211282917.92	266803816.75	التثبيتات العينية الأخرى
3322383.13		3322383.13	التثبيتات المالية
3322383.13		3322383.13	خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة
55560390.47		55560390.47	الضرائب المؤجلة على الأصول
308401913.37	212169001.01	520570914.38	مجموع الأول غير الجارية
			الأصول الجارية:
18909270.46	364227754.76	383137025.22	المخزونات والمنتجات الجاري العمل بها
280312600.74	140758289.55	421070890.29	الضرائب الأخرى والرسوم
26333143.23		26333143.23	الحسابات الدائنة المماثلة
1168368.09		1168368.09	المتاحات وما شابهها
111328268.80	451787.93	111780056.73	التوظيف والأصول المالية الجارية الأخرى
			الخزينة
438051651.32	505437832.24	943489483.56	مجموع الأصول الجارية
746453564.69	717606833.25	1464060397.94	المجموع العام للأصول

المصدر: وثائق ومحصل عليها من قسم المحاسبة

الجدول رقم (03-03): جانب الخصوم من الميزانية المالية

المبالغ	البيانات
-18329649.08	رؤوس الأموال الخاصة النتيجة الصافية (النتيجة الصافية مع حصة المجمع) الترحيل من جديد، رؤوس الأموال الأخرى
-231580880.95	حصة الشركة المدججة
-249910530.03	مجموع الأموال الخاصة
6537845.67	الخصوم غير الجارية الافتراضات والديون المالية الضرائب المؤجلة
272602186.14	الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتجات المعاينة مسبقا
279140031.81	مجموع الخصوم غير الجارية
78571328.57	الخصوم الجارية الموردون والحسابات المرتبطة بها
586800148.63	الضرائب
51852585.71	ديون أخرى
717224062.91	مجموع الخصوم الجارية
746453564.69	المجموع العام للخصوم

المصدر: وثائق محصل عليها من قسم المحاسبة

ثانيا: الميزانية المالية 2015

الجدول رقم (03-04): جانب الأصول الميزانية المالية

2015			البيانات
المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الإجمالي	
			الأصول غير الجارية:
6043229.63	1656006.73	7699236.36	التثبيتات غير المعنوية
230075079.18	220212354.35	450287433.53	التثبيتات العينية
35177745.00		35177745.00	الأراضي
123031029.31	28976313.36	152007342.67	البناءات
71866304.87	191236040.99	263102345.86	التثبيتات العينية الأخرى
3322383.13		3322383.13	التثبيتات المالية
			مجموع الأصول غير الجارية
			الأصول الجارية:
3322383.13		3322383.13	المخزونات والمنتجات الجاري العمل بها
			المستحقات والوظائف ذات الصلة
36261543.28		36261543.28	الزبائن
275702.22		4997570596.30	المدينون الآخرون
17695705.07		521870315.77	الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة
305794768.00	221868361.08	433118048.41	الحسابات الدائنة المماثلة
25973860.49		25973860.49	المتاحات وما شابهها
1051373.63	504174610.70	1051373.63	التوظيف والأصول المالية الجارية الأخرى
106376406.97	137323280.41	106376406.97	الحزينة
456892114.16	641497891.11	1098390005.27	مجموع الأصول الجارية
732594349.38	863366252.19	1595960601.57	المجموع العام للأصول

المصدر: وثائق محصل عليها من قسم المحاسبة

الجدول رقم (03-05): جانب الخصوم الميزانية المالية

المبالغ	البيانات
	رؤوس الأموال الخاصة: رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات فارق المعادلة
-515953452.98	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية مع حصة المجمع)
195986597.26	الترحيل من جديد، رؤوس الأموال الأخرى حصة الشركة المدججة
-319966855.69	مجموع الأموال الخاصة
	الخصوم غير الجارية الاقتراضات والديون المالية الضرائب المؤجلة الديون الأخرى غير الجارية المؤونات والمنتوجات المعايينة مسبقا
244754668.88	
244754668.88	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية الموردون والحسابات المرتبطة بها الضرائب ديون أخرى خزينة الخصوم
807806536.19	مجموع الخصوم الجارية
732594349.38	المجموع العام للخصوم

المصدر: وثائق محصل عليها من قسم المحاسبة

ثالثا: الميزانية المالية لسنة 2016

جدول رقم (03-06): جانب الأصول للميزانية المالية

			البيانات
المبلغ الصافي	الاهتلاكات	المبلغ الاجمالي	
5273305.99	2425930.37	7699236.36	الأصول غير الجارية:
226312500.14	221503985.32	447816485.46	التثبيتات غير المعنوية
35177745.00		35177745.00	التثبيتات العينية
115430662.17	36576680.50	152007342.67	الأراضي
75704092.97	184927304.82	260631397.79	البناءات
		6523076.92	التثبيتات العينية الأخرى
6523076.92		3376213.67	التثبيتات في شكل ممتاز
3376213.67		3376213.67	الأصول الحالية
3376213.67		28443472.25	خسائر القيمة عن السندات الأخرى المثبتة
28443472.25		493858484.66	الضرائب المؤجلة على الأصول
269928568.97	223929915.69		مجموع الأصول غير الجارية
		510764236.00	الأصول الجارية:
20944169.04		475522796.86	المخزونات والمنتجات الجاري العمل بها
326266580.34	489820126.96	24422036.08	المدينون الآخرون
24422036.08		2274450.91	الضرائب الأخرى والرسوم والتسديدات المماثلة
2274450.91	149256216.52	56806550.75	الخزينة
56806550.75			
430713727.12	639076343.48	1069790070.60	مجموع الأصول الجارية
700642296.09	863006259.17	1563648555.26	المجموع العام للأصول

المصدر: وثائق محصل عليها من قسم المحاسبة

جدول رقم (03-07) جانب الخصوم للميزانية المالية

	رؤوس الأموال الخاصة: رأس المال الصادر رأس المال غير المطلوب العلاوات والاحتياطات فارق المعادلة
-206894412.21	النتيجة الصافية (النتيجة الصافية مع حصة المجمع)
-82625763.52	الترحيل من جديد، رؤوس الأموال الأخرى حصة الشركة المدمجة
-2889520175.73	مجموع الأموال الخاصة
	الخصوم غير الجارية: الاقتراضات والديون المالية الضرائب المؤجلة المؤنات والمنتجات المعانة مسبقا
727106.45	
127564575.73	
128291682.18	مجموع الخصوم غير الجارية
	الخصوم الجارية: الموردون الحسابات المرتبطة بها الضرائب ديون أخرى
61289751.16	
67723751.19	
732857287.29	
861870789.64	مجموع الخصوم الجارية
700642296.09	المجموع العام للأصول

المصدر: وثائق محصل عليها من قسم المحاسبة

رابعا: عرض الميزانية المالية المختصرة

بعد عرض الميزانية المالية للسنوات 2016/2015/2014 سنقوم بعرض الميزانية المختصرة من خلال

الجدول التالي.

الجدول رقم (03-08): جانب الأصول للميزانية المالية المختصرة للسنوات (2014-2015-2016)

2016		2015		2014		السنوات
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	البيان
38.53%	269928568.97	37.64%	275702.22	41.32%	308401913.37	أصول ثابتة
61.47%	430713727.12	62.36%	456892144.16	58.68%	438051651.32	أصول متداولة
3	20944109.04	2.41	17695705.07	21.53%	18909270.46	قيم الاستغلال
50.37	352963067.3	45.42	332820002.1	41.23%	307814112	قيم قابلة للتحقيق
8.10%	56806550.75	14.52%	106376406.97	14.91%	111328268.80	قيم جاهزة
100%	700642296.09	100%	732594349.38	100%	746453564.69	المجموع

الجدول رقم (03-09): جانب الخصوم للميزانية المالية المختصرة للسنوات (2014-2015-2016)

2016		2015		2014		السنوات
النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	النسبة	المبالغ	البيان
-23.01%	-161228493.6	10.27	-75212186.8	4%	29229501.8	الأموال الدائمة
-41.32	-289520175.73	-43.69	-319966855.69	-34.20%	-249910530.03	الأموال الخاصة
18.31	128291682.18	33.42	244754668.88	38.20%	279140031.81	الديون طويلة الأجل
123.01	861870789.64	110.27	807806536.19	96.08	717224062.91	الديون قصيرة الأجل
100%	700642296.09	100%	732594349.38	100%	746453564.69	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانيات المالية (2014-2015-2016)

المطلب الثاني: تحليل الميزانية عن طريق النسب المالية

سنتطرق في هذا المطلب إلى دراسة مختلف النسب التي تخص المؤسسة محل الدراسة كما يلي:

أولاً: نسب التمويل

و التي من خلالها سنقوم بحساب كل من:

1- نسبة التمويل الدائم:

نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول الثابتة

الجدول رقم (03-10): يوضح نسبة التمويل الدائم

2016	2015	2014	السنوات البيان
-161228493.6	-75212186.8	29229501.8	الأموال الدائمة
269928568.97	275702.22	308401913.37	الأصول الثابتة
-0.60	-272.80	0.09	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2016-2015-2014)

من خلال النتائج الواردة في الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم أقل من الواحد في سنة 2014 وفي سنة 2015 و 2016 فنسبة التمويل الدائم أقل من الصفر وهذا يدل على عدم تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة.

2- نسبة التمويل الخاص (الذاتي)

نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول الثابتة

جدول رقم (03-11): يوضح حساب التمويل الذاتي

2016	2015	2014	السنوات البيان
-289520175.73	-319966855.69	-249910530.03	الأموال الخاصة
269928568.97	275702.22	308401913.37	الأصول الثابتة
-1.07	-1160.55	0.09	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2016-2015-2014)

من خلال النتائج المتحصل عليها نستنتج أن نسبة التمويل الخاص أقل من الصفر وهذا يدل على أن المؤسسة تمول أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخارجية، ومنه نستطيع القول أن المؤسسة في وضعية سيئة.

3- نسبة التمويل الخارجي

نسبة التمويل الخارجي = مجموع الديون / مجموع الأصول

جدول رقم(03-12): يوضح حساب التمويل الخارجي

2016	2015	2014	السنوات البيان
990162471.7	1052561205	996364094.7	مجموع الديون
700642296.09	732594349.38	746453564.69	مجموع الأصول
1.41	1.43	1.33	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن نسبة التمويل الخارجي في تزايد مستمر مما يدل أن المؤسسة تعتمد على أموالها الخارجية في تغطية أصولها.

4- نسبة الاستقلالية المالية

نسبة الاستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الديون

جدول رقم(03-13): يمثل حساب الاستقلالية المالية

2016	2015	2014	السنوات البيان
-289520175.73	-319966855.69	-249910530.03	الأموال الخاصة
990162471.7	1052561205	996364094.7	مجموع الديون
-0.29	-0.30	-0.25	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية أقل من الصفر ويرجع ذلك إلى اعتماد المؤسسة على القروض بشكل كبير في تمويل نشاطها وهو ما يؤثر على قدرة المقدر الافتراضية للمؤسسة في المستقبل وخصوصا في حالة الرغبة في

التوسع.

ثانيا: نسبة السيولة

و تتمثل هذه النسب فيما يلي:

1- نسبة التداول

نسبة التداول = الأصول المتداولة / الخصوم المتداولة

جدول رقم(03-14): يوضح حساب نسبة التداول

2016	2015	2014	السنوات البيان
430713713727.12	456892144.16	438051651.32	الأصول المتداولة
861870789.64	807806536.19	717224062.91	الخصوم المتداولة
0.50	0.56	0.61	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن نسبة السيولة العامة (التداول) تقترب من الواحد مما يعني أن

المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها قصيرة الأجل بأصولها المتداولة.

2- نسبة السيولة السريعة (المختصرة)

نسبة السيولة السريعة = (القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة) / الديون قصيرة الأجل

جدول رقم(03-15): يوضح حساب السيولة السريعة

2016	2015	2014	السنوات البيان
56806550.75	106376406.97	111328268.80	قيم جاهزة
352963067.3	332820002.1	307814112	القيم الغير جاهزة
861870789.64	807806536.19	717224062.91	الديون قصيرة الأجل
0.47	0.54	0.58	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة قادرة على مواجهة المطلوبات المتداولة بالموجودات المتداولة الأكثر

السيولة.

3- نسبة السيولة الفورية (الجاهزة)

نسبة السيولة الفورية = القيم الجاهزة / الديون قصيرة الأجل

الجدول رقم (03-16): يوضح حساب السيولة الفورية

2016	2015	2014	السنوات البيان
56806550.75	106376406.97	1113282268.80	قيمتجاهزة
861870789.64	807806536.19	717224062.91	ديون قصيرة الأجل
0.06	0.13	0.15	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2016-2015-2014)

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة السيولة الفورية في تناقص مستمر خلال السنوات الثلاث مما يعني أن المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بالاعتماد على القيم الجاهزة فقط وهذا بسبب تزايد المستمر للديون قصيرة الأجل في الوقت الذي تعرف فيه القيم الجاهزة تدبذبات.

المطلب الثالث: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

يتم دراسة مؤشرات التوازن المالي كما أشرنا في الجانب النظري وفق ما يلي:

أولاً: رأس المال العامل

و الذي يشمل ما يلي:

1- رأس المال العامل الدائم (الصافي): ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل الدائم = أموال دائمة - أصول ثابتة

الجدول رقم (03-17): يوضح حساب رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية

2016	2015	2014	السنوات البيان
-161228493.6	-75212186.8	29229501.8	الأموال الدائمة
269928568.97	275702.22	308401913.37	الأصول الثابتة
-431157062.5	-75487889.02	-279172411.5	رأس المال العامل الدائم

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الميزانية للمؤسسة (2016-2015-2014)

نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنوات الثلاث (2014 - 2015 - 2016) وهذا يعني أن الأموال الدائنة غير كافية لتغطية الأصول الثابتة ومنه المؤسسة لا تحقق توازن مالي.

2- رأس المال العامل الخاص:

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة.

الجدول رقم (03-18): يمثل حساب رأس المال العامل الخاص

السنوات	2014	2015	2016
البيانات			
الأموال الخاصة	-249910530.03	-319966855.69	-289520175.73
الأصول الثابتة	308401913.37	275702.22	269928568.97
رأس المال العامل الخاص	-558312443.3	-320242557.8	-559448744.6

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

نلاحظ أن رأس المال العامل الخاص خلال السنوات الثلاث (2014 - 2015 - 2016) سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بأموالها الخاصة بل تعتمد على الديون الطويلة الأجل.

3- رأس المال العامل الاجمالي:

رأس المال العامل الاجمالي = الأصول المتداولة

رأس المال العامل الاجمالي = قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة

الجدول رقم (03-19): يمثل حساب رأس المال العامل الإجمالي.

السنوات	2014	2015	2016
البيانات			
قيم الاستغلال	18909270.46	17695705.07	20944109.0
قيم قابلة للتحقيق	307814112	332820002.01	352963067.3
قيم جاهزة	111328268.80	106376406.97	56806550.75
رأس المال العامل الإجمالي	438051651.32	456892144.16	430713727.12

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

نلاحظ أن رأس المال العامل الاجمالي موجب خلال السنوات الثلاث وهو متذبذب لانخفاض القيم الجاهزة في سنة 2016.

4- رأس المال العامل الأجنبي.

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

رأس المال العامل الأجنبي = الديون طويلة الأجل + الديون القصيرة الأجل

الجدول رقم (03-20): يمثل حساب رأس المال العامل الأجنبي.

2016	2015	2014	السنوات البيان
128291682.18	2754668.88	279140031.81	الديون الطويلة الأجل
861870789.64	807806536.19	717224062.91	الديون القصيرة الأجل
990162471.7	1052561205	996364094.7	رأس المال العامل الأجنبي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد من سنة 2014 إلى سنة 2015 وهذا راجع إلى ارتفاع في الديون القصيرة الأجل.

ثانيا: احتياجات رأس المال العامل

إحتياجات رأس المال العامل = احتياجات التمويل - موارد التمويل

إحتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم جاهزة) - (ديون طويلة الأجل - تسبيقات بنكية)

إحتياجات رأس المال = (قيم الاستغلال + قيم قابلة للتحقيق) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية)

الجدول رقم (03-21): يمثل حساب احتياجات رأس المال

2016	2015	2014	السنوات البيان
20944109.04	17695705.07	18909270.46	قيم الاستغلال
352963067.3	332820002.1	307814112	قيم قابلة للتحقيق
861870789.64	807806536.19	717224062.91	ديون قصيرة الأجل
0	0	0	تسبيقات بنكية
-487963613.3	-457290828.9	-390500680.4	احتياجات رأس المال العامل

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن احتياجات رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث سالب مما يعني أن احتياجات الدورة أقل من مواردها وهذا راجع إلى التزايد الذي عرفته الديون القصيرة الأجل.

ثالثا: الخزينة

الخبزينة = رأس المال - احتياجات رأس المال العامل

الخبزينة = القيم الجاهزة - التسبيقات البنكية.

الجدول رقم (03-22): يوضح حساب الخزينة

2016	2015	2014	السنوات البيان
-431157062.5	-75487889.02	-279172411.5	رأس المال العامل
-487963613.3	-457290828.9	-390500680.4	إحتياجات رأس المال العامل
56806550.75	106376406.97	111328268.80	الخبزينة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة موجبة خلال السنوات الثلاث، وهذا ما يعني أن المؤسسة تتمكن من تغطية احتياجات الاستغلال دون اللجوء إلى القروض البنكية وهو ما حقق للمؤسسة مبالغ سائلة تستطيع التصرف فيها لمواجهة المصروفات النقدية، مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات.

المبحث الثالث: تحليل التدفقات المالية للمؤسسة

يمكن التمييز بين نوعين من التدفقات المالية: التدفقات المولدة للنتيجة، تدفقات المقبوضات والمدفوعات النقدية، ولذلك سيتم تحليل التدفقات السابقة باستخدام جدول حسابات النتائج ، جدول تدفقات الخزينة.

المطلب الأول: عرض جدول حسابات النتائج

سنقوم في هذا المطلب بعرض جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث 2014-2015-2016 كما يلي:

الجدول رقم (03-23) جدول حسابات النتائج

رقم	البيان	2014	2015	2016
70	رقم الأعمال	433082937.26	460446157.86	493232816.95
72	الإنتاج المخزن	364227754.76	504174610.70	489820126.96
73	الإنتاج المثبت			
74	إعانات الاستغلال			
1	إنتاج السنة المالية	797310692.02	964620768.56	983052943.91
60	المشتريات المستهلكة	-132000365.90	- 112851982.66	-127823444.24
62	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	-26100686.39	-26880790.48	-33564652.46
2	إستهلاك السنة المالية	- 158101052.29	-139732773.14	-161388096.70
3	القيمة المضافة للاستغلال (1-2)	639209639.73	824887995.42	821664847.21
63	أعباء المستخدمين	-292184061.19	-421625955.91	-357296264.53
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة	-16967043.54	-16180517.62	-13984387.52
4	إجمالي فائض الاستغلال	330058535.00	387081521.89	450384195.16
75	المنتجات التشغيلية الأخرى	3745788.44	5020545.66	14973935.80
65	الأعباء التشغيلية الأخرى	-6249017.79	-2400358.00	-3296154.81
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة	-433433691.68	-527598595.82	-525423028.36
78	إسترجاع على خسائر القيمة والمؤونات	18526076.02	32069958.00	62652700.24
5	النتيجة التشغيلية	-87352310.01	-105826928.27	-708351.97
76	منتجات مالية			
66	أعباء مالية			

الفصل الثالث:

دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه - وحدة البويرة-

			النتيجة المالية	6
- 708351.97	-105826928.27	- 87352310.01	النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)	7
			الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	
-7818071.03	-12761001.52	15312610.31	الضرائب المؤجلة (التغيرات على النتائج العادية)	
1060679579.95	1001711272.22	819582556.48	مجموع منتجات الأنشطة العادية	
-1069206002.95	-1120299202.01	-891622256.18	مجموع أعباء الأنشطة العادية	
-8526423.00	-118587929.79	-72039699.70	النتيجة الصافية للأنشطة العادية	8
			عناصر غير عادية - منتجات-	77
			عناصر غير عادية - أعباء-	67
			النتيجة غير عادية	9
135052578.07	61718071.76	297872022.59	ربط الوحدات الداخلية -منتجات-	
-333420567.28	-459083594.95	-244161971.97	ربط الوحدات الداخلية - أعباء-	
-206894412.21	-515953452.98	-18329649.08	صافي نتيجة السنة المالية	10
			حصة الشركة الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية	
			النتيجة الصافية للمجموع المجدد(1)	
			ومنها حصة ذوي الأقلية (1)	
			حصة الجمع (1)	

المصدر: من قسم المحاسبة للمؤسسة.

المطلب الثاني: تحليل جدول حسابات النتائج

إن جدول حسابات النتائج من أهم المقاييس التي يمكن بواسطتها الحكم على الانجازات التي حققتها المؤسسة، فتحليله يؤدي بنا لمعرفة ما حقته المؤسسة من نشاطها العادي والغير العادي، ومن أهم الحسابات التي يمكن من خلالها تحليل نشاط المؤسسة نذكر:

أولاً: تحليل نتائج المؤسسة

يشمل تحليل نتائج المؤسسة العناصر الآتية:

1- القيمة المضافة للاستغلال:

تمثل الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاك السنة المالية وتحسب بالعلاقة

$$\text{القيمة المضافة للاستغلال} = \text{ح/70} + \text{ح/72} + \text{ح/73} - \text{ح/74} - (\text{ح/60} + \text{ح/61} + \text{ح/62})$$

الجدول رقم (03-24): القيمة المضافة للاستغلال

2016	2015	2014	السنوات البيان
983052943.91	964620768.56	797310692.02	إنتاج السنة المالية
-161388096.70	-139732773.14	-158101052.29	الأصول الثابتة
821664847.21	824887995.42	639209639.73	القيمة المضافة للاستغلال

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة المضافة مرتفعة خلال السنوات الثلاث

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال: وتحسب بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال} = \frac{\text{القيمة المضافة}}{\text{رقم الأعمال}}$$

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-25): نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال

2016	2015	2014	السنوات البيان
821664847.21	824887995.42	639209639.73	القيمة المضافة
493232816.95	460446157.86	433082937.26	رقم الأعمال (المبيعات)
1.67	1.79	1.48	النسبة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

نسبة القيمة المضافة إلى رقم الأعمال تعبر عن التكامل الداخلي للمؤسسة ومنه نلاحظ من خلال الجدول أن هذه النسبة عرفت تزييدا خلال السنة 2015 بسبب الارتفاع الحاصل في القيمة المضافة.

2- إجمالي فائض الاستغلال

هو عبارة عن القيمة المضافة للاستغلال مطروح منها أعباء المستخدمين والضرائب والرسوم والمدفوعات أو يحسب كما يلي:

$$\text{إجمالي فائض الاستغلال} = \text{القيمة المضافة للاستغلال} - (\text{ح} / 63 - \text{ح} / 64)$$

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-26): يبين تطور إجمالي فائض الاستغلال

2016	2015	2014	إجمالي فائض الاستغلال
450384195.16	387081521.89	330058535.00	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت إجمالي فائض الاستغلال موجب خلال السنوات الثلاث وهذا يعود إلى ارتفاع القيمة المضافة.

ومن خلال دراسة إجمالي فائض الاستغلال يمكن حساب نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال:

$$\text{نسبة إجمالي فائض الاستغلال إلى رقم الأعمال} = \text{إجمالي فائض الاستغلال} / \text{رقم الأعمال}$$

و الجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول رقم (03-27): يوضح نسبة إجمالي فائض الاستغلال

السنوات	2014	2015	2016
إجمالي فائض الاستغلال	330058535.00	387081521.89	450384195.16
رقم الأعمال (المبيعات)	433082937.26	460446157.86	493232816.95
النسبة	0.76	0.84	0.91

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

من خلال النتائج المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث نلاحظ أن النسب موجبة ومرتفعة خلال السنوات الثلاثة أي أن نسبة مساهمة إجمالي فائض الاستغلال في رقم الأعمال قوي جدا. من خلال دراستنا للقيمة المضافة يمكن حساب بعض النسب التي تبين تأثير وتأثر بعض العناصر بالقيمة المضافة وهي:

أ- نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة: فحسب العلاقة التالية:

نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة = مصاريف المستخدمين / القيمة المضافة

الجدول رقم (03-28): تطور نسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة

السنوات	2014	2015	2016
مصاريف المستخدمين	-292184061.19	-421625955.91	-357296264.53
القيمة المضافة	639209639.73	824887995.42	821664847.21
النسبة	-0.46	-0.51	-0.43

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

من خلال الجدول أن النسبة مساهمة المستخدمين في القيمة المضافة سالبة خلال السنوات الثلاثة.

ب- نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة: تحسب بالعلاقة التالية:

نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة = المؤونات + الاهتلاكات / القيمة المضافة

و الجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (03-29): يبين نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة

السنوات	2014	2015	2016
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات	-433433691.68	-527598595.82	-525423028.36
القيمة المضافة	639209639.73	824887995.42	821664847.21
النسبة	-0.68	-0.64	-0.64

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

نلاحظ من الجدول أن نسبة الاهتلاكات والمؤونات على القيمة المضافة سالبة

3- النتيجة العملية

هي عبارة عن إجمالي فائض الاستغلال مضافا إليه المنتجات الوظيفية الأخرى ومطروحا منه الأعباء الوظيفية

الأخرى وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة ومضافا إليه استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات وتحسب بالعلاقة:

$$\text{النتيجة العملية} = \text{فائض الاستغلال الإجمالي} + \text{ح/75} - \text{ح/65} - \text{ح/68} + \text{ح/78}$$

الجدول رقم (03-30): يبين تطور النتيجة العملية

السنوات	2014	2015	2016
إجمالي فائض الاستغلال	330058535.00	387081521.89	45084195.16
ح/75	3745788.44	5020545.66	14973935.80
ح/65	-6249017.79	-2400358.00	-3296154.81
ح/68	-433433691.68	-527598595.82	-525423028.36
ح/78	18526076.02	32069958.00	62652700.24
النتيجة العملية	-87352310.01	-105826928.27	-708351.97

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة سجلت نتيجة عملية سالبة خلال السنوات الثلاث وهذا راجع لعدم

قدرة المنتجات العملية الأخرى لتغطية الأعباء العملية الأخرى.

4- النتيجة الصافية للأنشطة العادية

تمثل النتيجة العادية بعد طرح الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية والضرائب المؤجلة عن النتائج العادية وتحسب بالعلاقة:

$$\text{النتيجة الصافية للأنشطة العادية} = \text{النتيجة العادية قبل الضرائب} - (\text{ح/95} + \text{ح/92}) + \text{مجموع منتجات الأنشطة العادية} - \text{مجموع أعباء الأنشطة العادية.}$$

الجدول رقم (03-31): يبين تطور النتيجة الصافية للأنشطة العادية

2016	2015	2014	السنوات البيان
-708551.97	-105826928.27	-87352310.01	النتيجة العادية قبل الضرائب
1060679579.95	1001711272.22	819582556.48	مجموع منتجات الأنشطة العادية
-1069206002.95	-1120299202.01	-891622256.18	مجموع أعباء الأنشطة العادية
-8526423.00	-118587929.79	-72039699.70	النتيجة الصافية للأنشطة العادية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2016-2015-2014)

سجلت المؤسسة النتيجة الصافية للأنشطة العادية سالبة خلال السنوات الثلاث، وهذا راجع لعدم قدرة منتجات الأنشطة العادية على تغطية أعباء الأنشطة العادية.

5- صافي نتيجة السنة المالية

نتيجة السنة المالية = النتيجة الصافية للأنشطة العادية - عناصر غير عادية (أعباء) + عناصر غير عادية (منتجات).

الجدول رقم (03-32): يبين صافي نتيجة السنة المالية

2016	2015	2014	السنوات البيان
-206894412.21	-515953452.98	-18329649.08	صافي نتيجة السنة المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2016-2015-2014)

نلاحظ أن صافي نتيجة السنة المالية سالبة خلال السنوات الثلاث وهذا ما يدل على عدم قدرة المؤسسة على تحقيق التمويل الذاتي.

ثانيا: القدرة على التمويل الذاتي

التمويل الذاتي هو إمكانية المؤسسة لتمويل نشاطها انطلاقا من مواردها الذاتية (الداخلية) دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وتحسب القدرة على التمويل الذاتي كما يلي:

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{مخصصات الاهتلاكات والمؤنات}$$

الجدول رقم (03-33): القدرة على التمويل الذاتي

2016	2015	2014	السنوات البيان
-206894412.21	-515953452.98	-18329649.08	صافي نتيجة السنة المالية
-525423028.36	-527598595.82	-433433691.68	مخصصات الاهتلاكات والمؤنات
-732317440.5	-1043552049	-451763340.7	القدرة على التمويل الذاتي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2016-2015-2014)

يتبين خلال الجدول أن المؤسسة ليس لها القدرة على تمويل نشاطها ذاتيا وبالتالي إلى مصادر خارجية وهو ما لا يحقق استقلالية مالية للمؤسسة.

المطلب الثالث: تحليل تدفقات الخزينة

يستخدم جدول تدفقات الخزينة في تحليل السلوك المالي للمؤسسة ومدى قدرتها على مواجهة احتياجاتها المالية، وذلك باستخدام الرصيد المتاح بعد التمويل الداخلي للنمو والذي يعتبر وسيلة أساسية لقياس قدرة المؤسسة على تمويل استخداماتها.

أولا: إعداد جدول تدفقات الخزينة

الجدول التالي يوضح كيفية إعداد جدول تدفقات الخزينة.

الجدول رقم (03-34): جدول تدفقات الخزينة (2014، 2015، 2016)

2016	2015	السنوات البيان
779791915.96	680705032.62	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية
452861015	-1707021.40	التحصيلا المقبوضة من عند الزبائن
3550613.97	53973225.55	الشيكات التي تم تسليمها
3426949.44		الصكوك المقبوضة
-502253382.53	-501682265.38	تحصيلات أخرى
-1057270.12	-907534.25	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
		الفوائد والمصاريف المالية الأخرى المدفوعة
		الضرائب على النتائج المدفوعة
276481299.31	230381437.14	تدفقات أموال الخزينة قبل العناصر الغير العادية
		تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية
276481299.31	230381437.14	صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)
-19707272.49	-13705412.61	تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية
		المدفوعات عن اقتناء تسيبتات عينية أو معنوية
		التحصيلا عن عمليات التنازل عن تسيبتات عينية ومعنوية
		المدفوعات عن اقتناء تسيبتات مالية
		التحصيلا عن عمليات التنازل عن تسيبتات مالية
		الفوائد التي تم تحصيلها على التوظيفات المالية
		الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المتسلمة
-19707272.49	-13705412.61	صافي التدفقات أموال الخزينة المتأتية عن الأنشطة الاستثمارية (B)
		تدفقات أموال الخزينة المتاحة عن أنشطة التمويل
		التحصيلا في أعقاب إصدار الأسهم
		الحصص وغيرها من التوزيعات التي تم القيام بها
		التحصيلا المتأتية من القروض
		تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
		صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من أنشطة التمويل (C)
-51735520.99	13211.08	نقل الأموال لمرة واحدة

-266114535.61	-22092885.37	تحويل الأموال بين الوحدات تأثر تغيرات سعر الصرف على السيولات وشبه السيولات
256774026.82	-5403649.76	تغيرات أموال الخزينة في الفترة (A+B+C)
106376406.97	111780056.73	أموال الخزينة ومعادلتها عند افتتاح السنة المالية
56806550.75	106376406.97	أموال الخزينة ومعادلتها عند إقفال السنة المالية
-49569856.22		تغير أموال الخزينة خلال الفترة
		المقاربة مع النتيجة المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على ميزانية المؤسسة (السنوات 2014-2015-2016)

ثانيا: تحليل جدول التدفقات المالية

من خلال الجدول نلاحظ أن:

لدينا صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة التشغيلية موجب ($A > 0$) بينما صافي تدفقات أموال الخزينة المتأتية من الأنشطة الاستثمارية سالب ($B < 0$) ، خلال السنتين 2015 و 2016 وهذا يعني أن دورة الاستغلال تحقق فائض لتغطية التغيير في الاحتياج من رأس المال للاستغلال والاستثمار أو على ADE أن تنتهج سياسة مالية.

خلاصة:

بعدهما قمنا بإسقاط ما تناولناه في الفصلين الأول والثاني على الفصل الثالث وذلك من خلال دراسة حالة المؤسسة العمومية الجزائرية للمياه، حيث قمنا بتحليل القوائم المالية لهاته المؤسسة باستخدام أدوات التحليل المالي كالنسب المالية وكذلك قمنا بتحليل التوازنات المالية من أجل تحديد التوازن المالي بين الأصول والخصوم، وكذلك قمنا بتحليل جدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة نظرا لأهميتها إذ أنها تبين الأثر النقدي لكافة النشاطات التي تقوم بها المؤسسة، كونها تمثل التدفقات الداخلة والخارجة التي تقوم بها المؤسسة من أجل التعرف على قدرتها على توليد نقدياتها من أجل تسديد الالتزامات.



الخاتمة العامة

من خلال دراستنا النظرية والتطبيقية لموضوعنا " دور تحليل القوائم المالية على تحسين الأداء المالي " تبين لنا بوضوح أن تقييم أداء المؤسسة أمرا ضروريا والذي يمكن من خلاله مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة، ولقد اخترنا في بحثنا هذا أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة، والتي تخص الجانب المالي ألا وهو التحليل المالي الذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص السياسة المالية للمؤسسة وبالتالي الأداء الكلي لها فالتحليل المالي يعتبر الأداة الفعالة التي هتم بدراسة وتحليل القوائم المالية بهدف الحصول على معلومات تستعمل في تقييم الأداء لفترات ماضية وحاضرة والتوقع على ما سيكون في المستقبل.

1- إختبار الفرضيات:

لقد تمكنا من خلال هذه البحث بفصوله المتكاملة من الإجابة على الإشكالية الرئيسية له، واختبار مدى صحة فرضياته التي يمكن سرد نتائجها على النحو التالي:

❖ **الفرضية الأولى:** و التي موضوعها "استعمال أدوات التحليل المالي تساهم في تشخيص الوضعية المالية

للمؤسسة من خلال الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة ومعالجتها" حيث تعتبر هذه الفرضية صحيحة كون أن استعمال أدوات التحليل المالي يمكن من الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة كما يساهم في القيام بإجراءات تصحيحية حول تلك الانحرافات في حالة وجودها؛

❖ **الفرضية الثانية:** و التي مفادها أنه تتمثل أساليب التحليل المالي لضمان تسيير دائم و رقابة مستمرة وتقييم

الأداء المالي للمؤسسة في دراسة القوائم المالية باستخدام الأساليب الرياضية و إحصائية، فقد توصلنا إلى أن التحليل المالي هو دراسة القوائم المالية باستخدام أساليب رياضية وإحصائية بغرض إظهار الارتباطات التي تربط عناصرها، وهو ما يفسر أن التحليل المالي يقوم على فحص القوائم المالية لضمان التسيير الدائم والرقابة المستمرة، و عليه فهذه الفرضية صحيحة أيضا؛

❖ **الفرضية الثانية:** و المرتبطة بكون أن أهم النسب ومؤشرات تقييم الأداء في الجزائرية للمياه تتمثل في النسب

المالية ومؤشرات التوازن المالية، فقد توصلنا إلى أنه تتمثل أهم النسب والمؤشرات التي تستخدم في تقييم الأداء المالي في النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي، وهو ما يفسر أن النسب المالية يستخدمها المحللون الماليون من أجل دراسة المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المتوفرة لدى المؤسسة من أجل التعرف على وضع المؤسسة موضع الدراسة، إضافة إلى نسب أخرى كنسب المردودية و هو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

3- نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج التالية والمتمثلة فيما يلي:

- أن التحليل المالي عبارة عن عملية معالجة البيانات المالية المتاحة للمؤسسة للحصول على معلومات تستعمل في اتخاذ القرارات وتقسيم أداء المؤسسات؛
- تحليل القوائم المالية تساعد على تقييم أداء المؤسسات باعتبارها القاعدة المعلوماتية بحيث يظهر التحليل المالي تلك المعلومات بنقاط القوة والضعف للمؤسسة؛
- من الأمور الهامة التي يمكن أن يستفاد منها في مجال التحليل المالي هي عمليات الاندماج، حيث أن التحليل المالي وتقييم الأداء من الأدوات الفعالة في هذا المجال؛
- رأس المال العامل الدائم سالب خلال السنوات الثلاثة وهذه الوضعية تعتبر سلبية لأن المؤسسة لا تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها كما أن رأس المال العامل الأجنبي في ارتفاع من سنة 2014 إلى 2015 وهذا راجع إلى ارتفاع الديون قصيرة الأجل؛
- نسبة الاستقلالية المالية خلال فترة الدراسة منخفضة جدا وهذا ما يدل على اعتماد المؤسسة على القروض بشكل كبير في تمويل نشاطاتها؛
- نسبة السيولة السريعة في ارتفاع خلال فترة الدراسة، مما يعني أن المؤسسة استطاعت تغطية جزء من التزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة؛
- احتياجات رأس المال العامل سالب خلال السنوات الثلاثة وهذا راجع إلى أن احتياجات الدورة أقل من مواردها، وهذا بسبب التزايد الذي عرفته الديون قصيرة الأجل؛
- المؤسسة لم تستطع تحقيق توازنها المالي خلال هذه الفترة.

4-التوصيات:

- من دراستنا لجوانب موضوعنا توصلنا الى التوصيات التالية:
- ضرورة استعمال الجزائرية للمياه لمختلف مؤشرات و نسب التحليل المالي لتسهيل اتخاذ مختلف القرارات المالية في المؤسسة؛
- يجب على المؤسسة الاستعانة بنسب المردودية و المديونية لتحديد احتياجات دورة النشاط و من ثم اتخاذ قرارات التمويل باعتماد على الأموال الدائمة أو الديون الأجنبية قصيرة الأجل؛
- ضرورة اعتماد الجزائرية للمياه على الرفع المالي كأساس لتقييم الأداء في هذه المؤسسة على اعتبار أنه يساهم في العمل على تحديد الديون و فترات استردادها.
- تطوير استخدام أسلوب التحليل المالي بالنسب المالية عند التمييز والتنبؤ بالمؤسسات بشكل عام؛

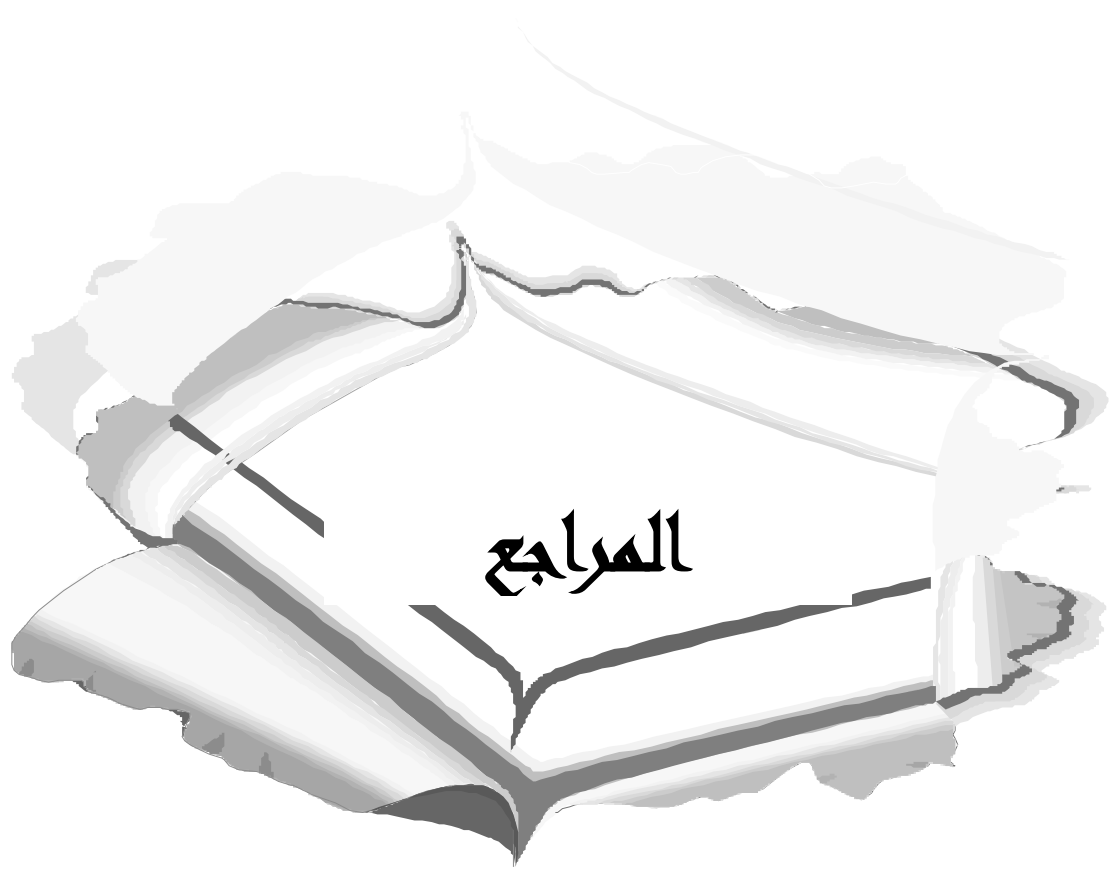
5- الأفاق المستقبلية:

يمكن لهذا الموضوع أن يتطور أكثر في مواضيع أخرى، و عليه نقترح بعض المواضيع:

- الرقابة وتقييم الأداء للمؤسسات باستخدام مؤشرات التوازن المالي؛

- دور التحليل المالي في تفعيل جودة القوائم المالية؛

- انعكاس التحليل المالي على تعزيز الإفصاح المالي للقوائم المالية.



قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية.

1- الكتب

- 1- أمين السيد أحمد لطفي، اعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معيير محاسبة، الدار جامعية ، مصر، 2008.
- 2- الراوي خالد ،تحليل مالي للقوائم المالية والإفصاح المحاسبي، دار المسيرة،الأردن ،2000.
- 3- القاضي حسين، مأمون توفيق، المحاسبة الدولية، الدار العلمية الدولية،الأردن، 2000.
- 4- المبروك محمد أبو زيد، التحليل المالي، شركات وأسواق مالية، (ط2)، دار المريخ للنشر.
- 5- الخناوي محمد صالح، جلال إبراهيم العيد، الإدارة المالية: مدخل القيمة واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، مصر، 2002.
- 6- الزعبي محمد هيثم ، الإدارة والتحليل المالي لغرض الاستثمار، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- 7- أيمن الشنطي، عامر الشقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية،الأردن، 2007.
- 8- الحيايي وليد ناجي ، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي،الوراق للنشر والتوزيع، الأردن، 2004.
- 9- الكساسبية ،وصفي عبد الكريم،تحسين فاعلية الأداء المؤسسي،من خلال تكنولوجيا المعلومات،دار البزوري العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، 2011.
- 10- الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 2010.
- 11- العلي أسعد حميد،الإدارة المالية،دار وائل للنشر والتوزيع،ط3، الأردن 2013.
- 12- النعيمي عدنان تايه، أرشد فؤاد التميمي، التحليل المالي والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة ، دار البازوري، الأردن ، 2008.
- 13- الكرجي مجيد ،تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، دار المنهج للنشر والتوزيع،عمان الأردن، 2007.
- 14- البحيري سعد صادق، ادارة توازن الأداء الدار الجامعية، مصر، 1999.

- 15- الزبيدي حمزة محمود، التحليل المالي: تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، الوراق للنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، 2004.
- 16- أندرواس عاطف وليد، التمويل والإدارة المالية للمؤسسات، دار الفكر الاجتماعي، مصر، 2006.
- 17- الشمري خالد توفيق، التحليل المالي والاقتصادي في دراسات تقييم وجدول مشاريع، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2010.
- 18- الشيشني حاتم محمد، أساسيات المراجعة: مدخل معاصر، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، ط1، مصر، 2007.
- 19- السيد إبراهيم جابر، الإفصاح المالي أثره وأهميته في نمو الأعمال التجارية العربية داخل البلاد الأجنبية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 20- بوتين محمد ، المحاسبة العامة ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط 5 الجزائر، 2005.
- 21- بن ساسي الياس ، يوسف قريشي، التسيير المالي، الإدارة المالية ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
- 22- بربر كامل ، ادارة الموارد البشرية وكفاءة الأداء التنظيمي، مؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، بدون سنة النشر.
- 23- بوشاشي يوعلام، المسير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار هوما للنشر والتوزيع، الجزائر، بدون سنة نشر.
- 24- جمعة فرحان السعيد، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000.
- 25- خنفر مؤيد راضي، غسان فلاح، تحليل القوائم المالية، مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- 26- خميسي شيخة، التسيير المالي (دروس ومسائل محلولة) دار هامة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2010.
- 27- داداي عدون ناصر، تقنيات مراقبة التسيير: التحليل المالي ، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 1988.
- 28- داداي عدون ناصر، اقتصاد مؤسسة ، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، بدون سنة النشر.

- 29- راوية محمد حسن، ادارة الموارد البشرية ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر،1999.
- 30- زغيب مليكة، التسيير المالي حسب برنامج الرسمي الجديد، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.
- 31- شنوف شعيب التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للابلاغ المالي IFRS دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن،2012.
- 32- طالب علاء فرحان، إيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن،2011.
- 33- عليان الشريف، رشاد العصار واخرون، الادارة والتحليل المالي،دار البركة للنشر ، الاردن،2005.
- 34- عبد العال حماد طارق، التقارير المالية ، الدار الجامعية ، مصر،2005.
- 35- عبد الوهاب نصر علي ، شحاتة السيد شحاتة،مشاكل القياس والافصاح المحاسبي من منظور معايير محاسبة دولية ،دار التعليم الجامعي، مصر ،2010.
- 36- عطية عبد الرحمان ، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي ، دار حبيطلي الجزائر، بدون سنة نشر.
- 37- عبد العزيز سمير مدخل في تحليل واتخاذ القرارات، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر،1997.
- 38- لسوس مبارك ، التسيير المالي (تحليل نظري مدعم بأمثلة وتمارين محلولة)ديوان المطبوعات الجامعية ، ط2، بدون بلد النشر،2012.
- 39- مطر محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني،دار وائل للنشر، الأردن ،2006.
- 40- مفلح عقل محمد،مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الاردن،2009.
- 41- منير ابراهيم هندي ، الادارة المالية مدخل تحليلي معاصر ، المكتب العربي الحديث ، ط5، مصر ،2003.
- 42- منصور حامد، محمود ثناء عطية فراج، المراجعة الادارية وتقنية الأداء ، جامعة القاهرة، التعليم المفتوح، مصر،1994.
- 43- هندي منير ابراهيم ، الإدارة المالية ، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث ، ط5، الاسكندرية مصر،2003.
- 44- هاشم عدنان ، رحيم السمراني، الادارة المالية:منهج التحليل الشامل، الجامعة المفتوحة، ليبيا، 1997.

45- وائل صبحي، ادريس وطاهر محسن واخرون، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.

2- الرسائل والأطروحات:

- 1- بن فرج زينة المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة الدكتوراء في العلوم الاقتصادية ، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، 2014.
- 2- بن مالك عمار، المنهج الحديث للتحليل المالي في تقييم الأداء، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص ادارة مالية جامعة منتوري قسنطينة، 2011.
- 3- مراد حمزة ، ربحي احمد، دور التحليل المالي في ابراز المركز المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في ادارة الأعمال الجزائر، 2010-2011.
- 4- شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009.
- 5- شوية دليلة ، دور التحليل المالي في المؤسسة ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص مالية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس ، 2005.
- 6- عتبة بن عتبة عبد الله ، تيطاوي كريم، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي ، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم المالية والمحاسبة ، جامعة الجلالي بو نعامة ، خميس مليانة، 2016-2017.
- 7- عشي عادل ، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية : قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة محمد خيضر ، بسكرة، 2001-2002.
- 8- لزعر سامي، التحليل المالي للقوائم المالية، وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة لنيل شهادة ماجستير تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة منتوري قسنطينة، 2010.

3- الجرائد الرسمية والقرارات:

- 1- الجريدة الرسمية العدد 19 ، 15 مارس 2009.
- 2- القرار المؤرخ في 23 رجب 1429 هجري الموافق لـ 26 يوليو 2008 المتضمن قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوفات المالية وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها ، الجريدة الرسمية العدد 19 المادتين: 1، 311-312-1.

4-المجلات والملتقيات:

- 1- أبو نصار محمد ، علي عبد القادر الذنبيات: أهمية تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية ومدى كفايتها في تلبية احتياجات مستخدمي البيانات المالية، مجلة الدراسات ، العلوم الإدارية المجلد 32 العدد 1 الأردن 2005.
- 2- الطيب حامد إدريس موسى ، أثر القياس المرجعي على تقويم الأداء المالي في المصاريف التجارية، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية العدد 14، مارس 2015.
- 3- إلهام يحيوي الحوكمة ودورها في تحسين الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014.
- 4- سارة محمد برمة واخرون، دور المراجعة التحليلية في تحسين جودة تقارير المراجعة الخارجية، مجلة العلوم الاقتصادية العدد 17، 2016.
- 5- علي محمد موسى ، اجراءات المراجعة التحليلية ودورها في ترشيد الحكم الشخصي للمراجع، المجلة الجامعية العدد 15، مجلد 2، 2013.
- 6- أحمد عبد الرحمان المخادم وحاكم الرشيد ، أهمية تطبيق اجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة عملية التدقيق، المجلة الأردنية في ادارة الأعمال، المجلد 3، العدد4، 2007.
- 7- محمد الصغير قريشي، عمليات المصادر الخارجية كمدخل لتحسين أداء المؤسسة الاقتصادية ، مداخلة في الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، ط2، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة ورقلة يومي 22 و 23 نوفمبر 2011.
- 8- بن الطاهر حسين واخرون، دراسة أثر وحوكمة الشركات على الشفافية والافصاح وجودة قوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كالية للحد من العناد الآلي والمالي، جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي:6 و7 ماي 2012.
- 9- مداني بن بلغيت ، عبد القادر دشاش ، انعكاسات تطبيق النظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة، ملتقى دولي حول IAS النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية المحاسبية ، جامعة ورقلة ، يومي: 13 و 14 ديسمبر 2011.

ثانيا :المراجع بالفرنسية:

- 1- Elie cohen , analyse financier ,édition ,économica ,6^{eme} edition
paris ,France ,2006
- 2- Peberts ,g,zeetnan , p, gordon,p international
accenting :Acomparative approch,prentice nall,hondon.2002